



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير
تخصص: اقتصاد دولي

أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة و مناقشة علنا من طرف :

الآنسة : عدة أسماء

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د. زايري بلقاسم
مقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شوام بوشامة
مناقشة	جامعة وهران 2	أستاذة محاضرة -أ-	د. بن مسعود خديجة
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر -أ-	د. حاكمي بوحفص

السنة الجامعية 2015-2016

4-1	فهرس المحتويات
8-5	قائمة الجداول و الأشكال
15-9	المقدمة العامة
58-16	الفصل الأول : تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة الاقتصادية
16	مقدمة الفصل الأول
17	المبحث الأول: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة
17	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية
17	1. تعريف السياسة الاقتصادية
18	2. مضمون السياسة الاقتصادية
19	3. أهداف السياسة الاقتصادية
20	4. أدوات السياسة الاقتصادية
23	المطلب الثاني : مضمون السياسة المالية
23	1. تعريف السياسة المالية
24	2. أدوات السياسة المالية
26	3. تطور السياسة المالية
29	المبحث الثاني : الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية
29	المطلب الأول : تطور مفهوم النفقة العامة
29	1- المفهوم التقليدي للنفقات العامة
30	2- المفهوم الحديث للنفقات العامة
31	3- تعريف النفقة العامة
34	المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة
34	1- أهمية تحديد تقسيمات النفقات العامة
35	2- التقسيمات النظرية للنفقات العامة
38	3- تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري
43	المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على الإنفاق العام
43	المطلب الأول: العوامل المحددة للإنفاق العام
43	1- ضوابط الإنفاق العام
47	2- حدود الإنفاق العام

49	المطلب الثاني : ظاهرة تزايد النفقات العامة
53	1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة
54	2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة
58	خاتمة الفصل الأول
100-59	الفصل الثاني : مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته
59	مقدمة الفصل الثاني
60	المبحث الأول : أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي
60	المطلب الأول : أساسيات النمو الاقتصادي
60	1- تعريف النمو الاقتصادي
61	2- قياس النمو الاقتصادي
65	3- العوامل محددة للنمو الاقتصادي
70	المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
70	1- نظرة عامة حول النمو الاقتصادي اليوم
72	2- النمو الاقتصادي و التنمية
73	3- التنمية المستدامة
76	المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي
76	المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي
76	1- نظرية النمو الكلاسيكية
77	2- نظريات ادم سميث ، ديفيد ريكاردو ، مالتوس ، كارل ماركس
82	المطلب الثاني : التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي
82	1- نظرية روبرت سولو
87	2- نظرية شومبيتر
88	المبحث الثالث : نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث و المعاصر
88	المطلب الأول : نظريات النمو الاقتصادي عند الكينزيين
89	1- نموذج هارود دومار
90	2- نموذج هارود دومار و دالة الإنتاج ثابتة المعاملات
92	المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر
92	1- نظرية مراحل النمو لوات روستو
93	2- نظرية النمو الجديدة الداخلية

100 خاتمة الفصل الثاني
141-101 الفصل الثالث : أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
101 مقدمة الفصل الثالث
102 المبحث الأول: الإنفاق العام و الطلب الكلي
102 المطلب الأول : الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي
102 1- تعريف الطلب الكلي
102 2- مكونات الطلب الكلي
104 المطلب الثاني : أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي و محدداته
104 1- أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي
105 2- محددات فعالية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
108 3- نموذج Barro و الحجم الأمثل للتدخل الحكومي
110 المبحث الثاني : تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي
110 المطلب الأول : نموذج IS-LM و الطلب الكلي
111 1- أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج في الأجل القصير
114 2- التوازن في سوق السلع و الخدمات منحنى IS ل HANSEN
116 3- التوازن في سوق النقود منحنى LM ل HICKS
122 المطلب الثاني : آلية مضاعف الإنفاق العام
122 1- مضاعف الإنفاق العام
127 2- أثر المعجل
130 3- مضاعف الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح و مغلق
135 المبحث الثالث : فعالية سياسة الإنفاق العام
135 المطلب الأول : طريقة تمويل الإنفاق العام
135 1- مصادر تمويل الإنفاق العام
136 المطلب الثاني : إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجهه المختلفة
136 1- إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجه الإنفاق الرئيسية
141 خاتمة الفصل الثالث
193-142 الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)
142 مقدمة الفصل الرابع

143	المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998).....
143	المطلب الأول: السياسة النقدية و المالية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي
143	1- أهداف برنامج التصحيح الهيكلي
144	2- إجراءات التصحيح الهيكلي
145	3- الإصلاح الهيكلي للسياسة الإنفاقية
153	المطلب الثاني : تطور معدلات النمو و البطالة و مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة (1990-1998).....
153	1- تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)
155	2- تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).....
156	3- تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات
158	المبحث الثاني : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)
158	المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ..
159	1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)
165	2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....
172	المطلب الثاني : برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).....
172	1- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)
175	المبحث الثالث : تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) ..
175	المطلب الأول : أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) ..
176	1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009).....
187	المطلب الثاني : أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) ..
187	1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) ..
193	خاتمة الفصل الرابع
197-194	الخاتمة العامة
204-198	قائمة المراجع
-205	قائمة الملاحق

1- قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
52	إجمالي الإنفاق العام و صافي الإقراض لبعض الدول العربية	01
145	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	02
146	تطور النفقات الكلية و نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (1998-1990)	03
148	نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية	04
149	انعكاس برنامج معدل النمو الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات ومعدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية .	05
151	تطور الميزانية العمومية من 1989 إلى غاية 2000	06
152	تطور الإيرادات الكلية للفترة (1998-1990)	07
153	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1998-1990)	08
154	تطور الاستثمار العام خلال الفترة (1994-1999)	09
156	المؤسسات التي تم حلها و العمال المسرحين خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي	10
157	تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات خلال الفترة (1995-2000)	11
160	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	12
162	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	13
163	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	14
163	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	15
164	مناصب العمل المتوقع توفيرها من خلال برنامج التنمية المحلية	16
164	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	17
167	توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	18

168	توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية	19
170	توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية	20
171	توزيع برنامج الخدمة العمومية و تحديثها	21
173	برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014)	22
174	برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010-2015)	23
174	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	24
176	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001-2009)	25
177	معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2009)	26
179	مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2001-2009).	27
184	تطور الاستثمار والادخار في الجزائر خلال الفترة (2001-2009).	28
185	تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر (2001-2009).	29
186	تطور إجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	30
187	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية في الفترة (2010-2014)	31
190	تطور الاستثمار والادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).	32
191	تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).	33
192	تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	34

2- قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
21	أدوات السياسة الاقتصادية	01
42	تقسيم النفقات العامة في الجزائر	02
78	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	03
85	منحنى الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال	04
86	التمثيل البياني لمخطط سولو	05
108	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و الإنتاجية الحدية للإنفاق العام	06
109	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و النمو الاقتصادي	07
112	أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي	08
113	التوازن الكنزي	09
114	منحنى IS	10
116	أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي	11
117	منحنى LM	12
118	التوازن في نموذج IS-LM	13
119	أثر زيادة الإنفاق العام	14
120	أثر انخفاض الإنفاق العام	15
121	نموذج IS-LM	16
122	نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي	17
129	أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج	18
131	فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت	19
132	الآثار السلبية لسياسة الإنفاق العام في ظل نموذج الكلاسيكيون الجدد	20
133	سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال	21

134	سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال	22
149	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1998-1993)	23
155	تطور حجم الناتج المحلي و الاستثمار للفترة (1999-1994)	24
157	تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-1995)	25
176	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2001).	26
181	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2009-2001).	27
183	تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص خلال الفترة (2009-2001) .	28
188	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2014-2010)	29
189	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي في الجزائر للفترة (2014-2010)	30
190	تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر للفترة (2014-2010)	31

المقدمة العامة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، و الذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل و التضخم، و تعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

و لقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي حيث أن تعدد الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها العالم على رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا ، و يعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد و منحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للسياسة الإنفاقية و التي تسعى من خلالها نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية و الذي يصطحبه مستوى حياة أفضل.

و من هذا المنطلق بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض ، و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر .

حيث عرف اقتصاد الجزائر برامج إنفاقية تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط، حيث باشرت الجزائر برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2001 ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي، ما يبرز إرادة و جهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة إنفاقية تنموية ذات

طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية .

1- إشكالية الدراسة :

و تأتي هذه الدراسة بالارتكاز على التجربة الجزائرية لتحليل إنتاجية المال العام في ظل البرامج التنموية المنفذة في الجزائر من 2001-2014 و مدى تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي و من ثم تلخص إشكالية الدراسة في الآتي :

- ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) ؟

و ينطوي عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- هل ينمو الإنتاج الوطني بارتفاع حجم النفقات العامة ؟
- ما هي آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- ما هي النتائج المحققة من وراء تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 على معدلات النمو الاقتصادي ؟

2- فرضيات الدراسة :

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث و الأسئلة الفرعية السابقة الذكر نعتد اختبار الفرضيات التالية:

- ارتفاع حجم النفقات العامة يؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي.
- يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الاستثماري .
- إن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر تأثير ضعيف.

3- أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على جانب النمو الاقتصادي بالجزائر ، حيث من المهم جدا تتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة خصوصا مع

المسار الجديد الذي اتبعته الحكومة الجزائرية المتمثل في برامج الإنفاق العام و البحث في تقييمها من خلال تحقيقها لهدفها الرئيسي و المتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

4- أهداف الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة جزء متمم للأبحاث السابقة و التي تبحث في النقاط التالية :

- إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس أداء الاقتصاد .
- استعراض دور الدولة الجزائرية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني .
- تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
- تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 .

5- المنهج المتبع في الدراسة :

لمعالجة الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي و التحليلي في انجاز هذا البحث حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي الذي تم من خلاله عرض نظريات النمو الاقتصادي و التعرض لمفاهيم النفقات العامة ، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي بغية قياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6- فترة الدراسة :

تم اختيار الفترة من 2001-2014 لأن هذه الفترة قد عرفت الجزائر برامج إنفاقية ضخمة و التي شكلت دافع الدراسة و هو تقييم هذه السياسة الإنفاقية في دفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر .

7- صعوبات الدراسة :

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه و من أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي و هي صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات ذات العلاقة بالبحث والتي اختلفت من مصدر لآخر بسبب استخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب المؤشرات المختلفة الأمر الذي قد يقلل من جودة المعلومة عند قياس و تحليل مدى إنتاجية المال العام في الجزائر ، كما أن فترة الدراسة جاءت بالتوازي مع تنفيذ برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2014 ما يسمح بتحليل النتائج في المدى القصير فقط .

8- الدراسات السابقة :

1- دراسة وليد عبد الحميد عايب¹ 2010 و التي جاءت بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي و التي هدفت إلى توضيح دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة معدل النمو التضخم البطالة التوازن الخارجي خلال الفترة 1990-2007 و التي خلصت إلى أن تنفيذ الدولة الجزائرية لبرامج الإنعاش و برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و التشغيل و في المقابل ارتفعت معدلات التضخم ، و أبرزت الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتاج تطور أسعار النفط و باعتباره متغير غير متحكم فيه فالجزائر تبقى عرضة للصدمات الخارجية ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني و توصلت الدراسة إلى تحديد قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ب 0.370 و هي قيمة متدنية يستنتج من خلالها السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على اقتصاد الجزائر بسبب ضعف كفاءة الهيكل الإنتاجي .

2- دراسة بودخدخ كريم² (2010/2009) و التي جاءت بأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ،توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي و لكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2009 و أن هذا النمو اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات .

3- دراسة نبيل بوفليح³ 2012 و التي جاءت بدراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 و خلصت إلى أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف

¹ وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2010.

² بودخدخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة ماجستير في التسيير تخصص نفود و مالية ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر 2009-2010.

³ أ. بوفليح نبيل ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 12 ، الجزائر ، 2012.

الجهاز الإنتاجي و أن تأثير هذه السياسة على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف و غير مستدام .

4- دراسة محمد مسعي⁴ 2012 و التي جاءت بسياسة الإنعاش الاقتصادي و أثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2001 و التي خلصت إلى أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قوي بالدرجة المتوقعة مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة باعتبار قطاع المحروقات لا يزال أحد المكونات الرئيسية للنتاج المحلي الخام في ظل ضعف مساهمة القطاع الصناعي.

5- صالح ناجية ، مخناش فتيحة⁵ 2013 و التي جاءت أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2014-2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي و التي أشارت بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف و مقبول و التي أرجعت أسباب هذا الضعف إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي .

6- دراسة⁶ 2007 Santiago Herrer تحت عنوان **public expenditure and growth** و التي خلصت إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو تأثير ايجابي شرط أن تكون الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي تزيد عن التكلفة الحدية لرأس المال العام ، حيث قارنت الدراسة بين تكاليف و فوائد الإنفاق العام لقياس العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

7- دراسة⁷ Zaka Ahmed بعنوان **Dépenses publiques Productives croissance a long thème et politique économique** و الذي توصل إلى أن توجيه الإنفاق العام على البنية التحتية و رأس المال البشري سيكون له تأثير محدود و غير فعال على معدلات النمو الاقتصادي و الذي أشار إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي .

⁴ محمد مسعي ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، الجزائر ، 2012 .
⁵ صالح ناجية ، مخناش فتيحة ، أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2014-2001 نحو آفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم ، أبحاث المؤتمر الدولي ، سطيف ، 2013 .

⁶ 13Santiago Herrera , Public expenditure and growth , Policy research working paper , N 4372 , world bank ,2007 .

⁷ Zakan Ahmed, Dépenses publiques Productives croissance a long thème et politique économique , essai d'analyse économétrique appliqué ou cas d'Algérie , Thèse doctorat d'état , Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , université d'Alger , 2003.

9- خطة البحث :

لقد تم تقسيم العمل إلى أربعة فصول حتى يتم معالجة البحث بصورة مفصلة تخلص إلى تقديم إجابة على إشكالية البحث بحيث يأتي كل فصل بمقدمة و خاتمة .

- الفصل الأول بعنوان تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة الاقتصادية الذي سيتم من خلاله التعرض إلى السياسة المالية كفرع من السياسة الاقتصادية التي تعبر عن دور الدولة في الاقتصاد في المبحث الأول ثم طرح المفاهيم الأساسية للنفقات العامة في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فسيأتي بمحددات النفقات العامة.

- الفصل الثاني بعنوان النمو الاقتصادي و نظرياته الذي سيتم من خلاله إلقاء الضوء على مفاهيم النمو الاقتصادي في المبحث الأول و العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني ثم أهم النظريات و المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي و الوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم من خلال المبحث الثالث .

- الفصل الثالث بعنوان تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي حيث سيظهر المبحث الأول الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي و أهميته في النشاط الاقتصادي أما المبحث الثاني فسنطرح من خلاله آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي و تقييم مدى فعالية هذه السياسة في المبحث الثالث .

- الفصل الرابع بعنوان أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، حيث ارتأينا عرض الاقتصاد الجزائري خلال فترة التعديل الهيكلي 1995-1998 و هي الفترة سبقت المسار الجديد للسياسة الاقتصادية في الجزائر و ذلك في المبحث الأول ، ثم التطرق إلى برامج الإنفاق العام في الجزائر من خلال المبحث الثاني و هي برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 ، ثم تقييم هذه البرامج من خلال قياس أثرها على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

10- حدود الدراسة :

يتحدد نطاق هذه الدراسة بما يلي :

- تهتم هذه الدراسة بالتطرق إلى أثر الإنفاق العام على جانب معدلات النمو الاقتصادي
 - و تم إسقاط هذه الدراسة على دولة الجزائر خلال الفترة 2001-2014 .
- 11- الكلمات المفتاحية :** النفقات العامة ، النمو الاقتصادي ، السياسة المالية.

الفصل الأول:

تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة

الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول :

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، و لقد أخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن حتى أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة و أشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية، خصوصا بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير على الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة ، و هكذا أخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي منحرج جديد و أصبحت الحكومات تقوم بتوجيه الاقتصاد القومي و تعمل على إدارته إدارة فعلية .

و يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و وسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

و من خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية مع التركيز على جانب السياسة المالية، و في المبحث الثاني سنبرز فيه تطور مفهوم النفقات العامة و تقسيماتها المتعددة ، أما المبحث الثالث فسيتمحور حول العوامل المحددة للإنفاق العمومي .

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة

يستخدم مفرد سياسة في لغة العربية مصدر لساس يسوس، و تعني تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلح ، حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة ، و تمثل مجموع هذه الأدوات بما يعرف بالسياسة الاقتصادية¹.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسات الاقتصادية اليوم وسيلة ضرورية تستخدمها الدولة لبلوغ الأهداف المسطرة ، بحيث لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي و بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون استخدام سياسة اقتصادية تسعى الدولة من خلالها للوصول إلى هذه الأهداف.

1- تعريف السياسة الاقتصادية:

تتضمن السياسة الاقتصادية جملة من التدابير الحكومية التي تتدخل الدولة من خلالها لتصويب الاختلالات الاقتصادية التي تضر بالاقتصاد ، حيث ليس من السهل التوفيق بين الكفاءة في الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي . و هذه التصويبات لها أثرها على خلق الثروة و توزيع الدخل و التوجه القطاعي للاقتصاد بحيث تركز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى على المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي ، التشغيل، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار، السيطرة على معدلات التضخم². فالسياسة الاقتصادية تمثل تصرف عام للدولة و منهج معين في المجال الاقتصادي عن طريق جملة من القواعد والوسائل والأساليب والتدابير التي تقودها الدولة وتسدد قراراتها نحو بلوغ مطالب اقتصادية و اجتماعية معينة خلال فترة زمنية محددة و يمكن تحديد السياسة الاقتصادية لدولة ما على أنها مجموعة الأهداف و الأساليب في الميدان الاقتصادي و مجموع العلاقات المتبادلة بينها.

و بالتالي مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن³:

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010، ص 73.

² Bertrand Blancheton, maxi fiches de sciences économiques , Dunod , France , 2009,p 218 .

³ د. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، لطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2010، ص 291.

أهداف + أدوات + زمن

و لأفضل أداء للسياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف فهذا يرتكز على جانبين هامين و هما حجم الموارد المتاحة داخل المجتمع و الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى الغايات و إشباع أكبر قدر من حاجيات المجتمع ، بمعنى توظيف أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف .¹

2- مضمون السياسة الاقتصادية : تتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي :

أ- تحديد الأهداف:

يبحث أي اقتصاد بإتباع سياسة اقتصادية محددة لتحقيق أهداف معينة، و في الغالب يبحث أي اقتصاد إلى تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل ، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار و امتصاص البطالة .. الخ .

ب- وضع تدرج بين الأهداف :

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد من التقليل من الفوارق ، و لكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار ، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل و التشغيل .

ج- تحليل الارتباطات بين الأهداف :

عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات ، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية ،أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضغط الطلب لا يؤثر على القدرات الإنتاجية .

د- اختيار الوسائل :

اختيار الوسائل التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف و ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد .²

¹ د. محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي و مكافحة الفساد، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 125.

² عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 30.

3- أهداف السياسة الاقتصادية :

قبل تفعيل السياسة الاقتصادية لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية ، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة بدون أهداف محددة ، والواقع يشهد أن أهداف السياسات الاقتصادية تتغير من اقتصاد لآخر، إلا أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية :

أ- النمو الاقتصادي :

هو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية و الأكثر شمولاً بين الأهداف الأخرى ، و الذي يرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج و المداخيل ، حيث غالبا ما يتم الارتكاز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي ، إلا أن هذا المؤشر يطرح مشاكل تتمثل في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الخام ، و ذلك بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في ضبط حقل الإنتاج من اقتصاد لآخر ، و بالتالي فإنه يتمثل النمو الاقتصادي في بلد ما بارتفاع الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً و هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة¹

و الجدير بالذكر أن مطلب تحقيق النمو داخل اقتصاد ما مرتبط بمعدل نمو السكان، أي لابد أن يزيد معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني ، حتى يمكن القول أن هناك فعليا نمو في الاقتصاد ، ما يساهم في تحسن مستوى معيشة الأفراد . ومن المهم أيضا أن يصبح هدف النمو الاقتصادي الاهتمام بحماية البيئة، حيث تواجه السياسة الاقتصادية اليوم إشكالية كيفية تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة ضرر بيئي ، والحفاظ على الموارد الطبيعية للاقتصاد .

ب- التوظيف الكامل :

ويطلق عليه أيضا التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة ، و يعني زيادة العمالة و تحقيق أقصى توظيف ، ما يتحقق مع أدنى قدر ممكن من البطالة ، بهدف زيادة الإنتاج و تعظيم النمو الاقتصادي ، و يتحقق التوظيف الكامل للعمالة عندما يلتحق كل شخص قادر و راغب و يطلب العمل بعمل ، و حتى لا ينتج حالة من البطالة ، و يتعدى التوظيف الكامل ذلك من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية ، بحيث لا تبقى بعض الموارد معطلة، الأمر

¹ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص82-83.

الذي ينتج عنه قصور في تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة و ينتج عن ذلك بطلان معناها الواسع .¹

ج- استقرار الأسعار :

إن ظاهرة التضخم لها تأثير سلبي على المستوى المعيشي للأفراد و بالخصوص الأفراد ذوي الدخل الضعيف من خلال التأثير على القدرة الشرائية للمواطن، كما أن زيادة المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات ، سياسات التأمين و السندات، بحيث لا بد لأي سياسة اقتصادية أن تؤمن استقرار الأسعار لكي تتفادي حدوث التضخم أو الانكماش.

د- عدالة توزيع الدخل :

من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية إلى تأمينها هي عدالة توزيع الدخل من خلال توزيع الناتج الوطني بصورة عادلة بين أفراد المجتمع أو على الأقل بشكل أقرب إلى العدالة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوزيع الدخل حسب إنتاجية الأفراد و مجهودهم العملي استنادا لشعار (لكل حسب عمله) مع مراعاة ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

هـ- التوازن في ميزان المدفوعات :

يعبر التوازن في ميزان المدفوعات عن مجموع الصفقات الاقتصادية بين الوطن و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة ، حيث تهتم السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل الصفقات على الصادرات و الواردات و تدفقات رأسمال المختلفة ، حيث أن كل دولة تسعى أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها و تفادي حصول عجز فيه ، عن طريق اتخاذ إجراءات محددة من شأنها تحقيق فائض أو على الأقل موازنته.²

4- أدوات السياسة الاقتصادية:

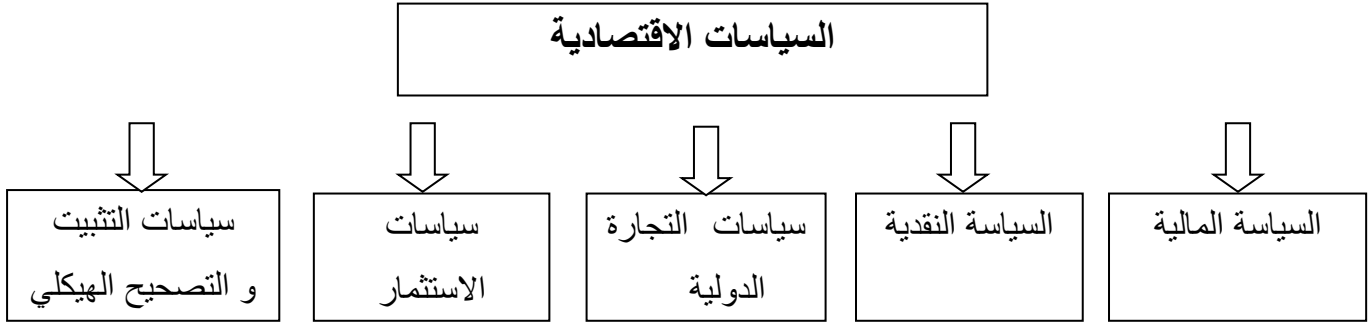
تشكل أدوات السياسة الاقتصادية مجموع الوسائل التي لا تمثل أهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل و الأساليب التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ، و التي يجب التصريح بها مما يسهل مساهمة كل أطراف النشاط الاقتصادي في اتخاذ الإجراءات و القرارات المناسبة، وتظهر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في شكل إجراءات كمية و نوعية و التي يجب أن تتمتع بالمرونة حتى تستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة في ظل

¹ د. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 297-299.

² د عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008، ص 12-13.

أي تغيير يمكن أن يطرأ مستقبلاً، و يشمل هيكل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الاقتصادية و هي 1 :

الشكل رقم 01 : أدوات السياسة الاقتصادية



المصدر : عبد المجيد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي ، القاهرة ، زهراء الشرق ، 2007 ، ص 213 .

أ- السياسات المالية و النقدية :

تشكل السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية ، الركيزتين الأساسيين للسياسة الاقتصادية العامة للدولة ، و باعتبارهما وسيلتان تهدفان للاستقرار الاقتصادي فإن أهدافهما تتداخل بشكل كبير ما يجعلهما مرتبطين ببعضهما البعض، لذلك وجب على صانعي القرار التنسيق بين السياستين وتفاذي حدوث تعارض بينهما مما يساهم تحقيق التنمية الاقتصادية و معدلات نمو مرضية، و تعمل السياسة النقدية (الممثلة بالبنك المركزي) باستخدام حزمة من الوسائل و الإجراءات والتدابير على إدارة العرض النقدي بهدف تنظيم عرض النقود و الرقابة على الائتمان بما يلاءم متطلبات النشاط الاقتصادي ، و في المقابل تعمل السياسة المالية على إدارة جانب الطلب من خلال 2 تبني جملة من التدابير بغرض التأثير على مستوى هيكل كل من الإنفاق العام أو الإيرادات العامة أو كليهما معا بما يلاءم مقتضيات الاقتصاد 3 .

ب- السياسة التجارية :

و تمثل سياسة ميزان المدفوعات و التي تتجسد في جملة من التدابير بغية ضبط وضعية ميزان المدفوعات من حالات العجز إلى الفائض، بحيث عندما يسجل ميزان المدفوعات فائض

¹ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

² د. محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 133-134-135.

³ د. وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2010، ص 20.

فهو يشير إلى حالة جيدة بمعنى أن هذه الدولة تكون دائنة لباقي الدول التي تتعامل معها، بحيث تصبح تلك الدولة تمتلك فائض من عملات تلك الدول المدينة، و هنا يسمح للدولة ذات الفائض إما بزيادة طلبها من السلع و الخدمات الأجنبية أو أن تقوم بإقراض ذلك الفائض إلى دول أخرى أو استثماره في شكل أنشطة بالخارج، أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، فتصبح هذه الدولة مدينة للعالم الخارجي و يرجع ذلك إما عند حدوث فرط في الاستهلاك ما يزيد من عبء حمل الدولة أو عن طريق ارتفاع وارداتها من السلع و الخدمات الوسيطة الضرورية للعمليات الاستثمارية و الإنتاجية ، و هذا النوع من المديونية لا يعتبر ضار بالاقتصاد و إنما يعتبر مطلوب لأنها ستساهم في زيادة الإنتاج ما يمكنها من التسديد عن طريق العائد من الاستثمارات المنتجة و في هذه الحالة نتجه إلى وجود علاقة طردية بين العجز في ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي.

و من أبرز إجراءات السياسة التجارية تحديد سعر الصرف، فرض رسوم على الواردات، تشجيع التصدير، تحديد حصص الواردات، الاتفاقيات التجارية ... بحيث يتم تنفيذ هذه السياسات بما يلائم وضعية الاقتصاد ، ففي حالة ركود الاقتصاد يمكن اللجوء إلى تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات، و العكس صحيح في حالة الضغوط التضخمية.¹

¹ د. وحيد مهدي عامر ، مرجع سبق ذكره ، ص 23-24.

المطلب الثاني : مضمون السياسة المالية

لقد عرفت السياسة المالية تغيرا جذريا و أخذت اتجاه جديد ، حيث بظهور فكرة المالية العامة الوظيفية تجاوزت السياسة المالية مفهومها الضيق بعدما كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتبرون أن للسياسة المالية دور محايد بالنسبة للنشاط الاقتصادي، حيث أضحت السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التشغيل الكامل. و لقد أكد التحليل الكينزي ضرورة استخدام السياسة المالية بهدف التأثير على الاقتصاد الوطني و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن استخدام الإنفاق الحكومي و الضرائب قادر على تحقيق التشغيل الكامل و من أجل تحقيق هذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية

- أثر العوامل الاقتصادية و السياسية على توقيت و اتجاه التغيرات المالية.¹

1- تعريف السياسة المالية :

تعرف السياسة المالية على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، بما يلاءم حاجات الاقتصاد و التي تتجسد من خلال تحديد كمي لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة، إلى جانب التكييف النوعي لمختلف أوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاستقرار في الاقتصاد ككل و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الثروات.²

بحيث تمثل السياسة المالية مجموعة القرارات و السلوكات التي تسطرها الدولة فيما يخص الإنفاق و الضرائب أو كليهما³ و التي تشكل برامج العمل التي ستنفذها السلطة التنفيذية باستعمال مواردها المالية المتاحة ، للتأثير على النشاط الاقتصادي و معالجة اختلالاته من خلال الأدوات التالية : الضرائب، الإنفاق الحكومي، الدين العام، الإعانات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق ، ص 92-93.

² د. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص 39.

³ د. قاسم عبد الرضا الدجيلي ، د. علي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي النظرية و التحليل ، منشورات ELGA ، فاليتا و مالطا ، 2001 ، ص 95.

حيث أضحت السياسة المالية أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي الوطني باستخدام أدواتها المختلفة و التي تمكنها من إعادة توزيع الدخل القومي، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة و التخفيف من شدة الاختلالات الداخلية و الخارجية للاقتصاد، ، عن طريق توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المرغوبة ما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

و كنتيجة لتزايد العجز في الموازنة العامة لأغلب دول العالم زاد الاتجاه نحو الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن، لأنها تعد من أقوى السياسات الاقتصادية ، و أكثرها فاعلية و أشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال مساهمتها تحسين مؤشرات الاقتصاد عن طريق قدرتها على تقليص الفوارق في الدخل، و زيادة نسبة التشغيل و زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع و نمو الناتج القومي الإجمالي و بالتالي نمو معدلات النمو الاقتصادي، و التي تهدف أيضا إلى إرسال مبادئ العدالة الاجتماعية و رفع مستوى الإنتاجية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

2- أدوات السياسة المالية :

أ- الضرائب :

تعتبر الضرائب أحد أهم وسائل السياسة المالية باعتبار أن الإيرادات الضريبية تشكل أهم موارد الدولة على الإطلاق كونها تمويل ثلاث أرباع الإنفاق العمومي² ، و التي تؤدي دور فعال من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية لبعض المشاريع إما لفترة محددة أو بصفة مطلقة ما يساهم في تفعيل طلب منشآت الأعمال على عناصر الإنتاج و التحفيز على زيادة النشاطات الاستثمارية، و تستخدم الدولة هذا الاتجاه كنوع من إعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد، فهي بذلك تمثل أهم العوامل التي ينتج عنها زيادة العائد الصافي للاستثمارات ، بحيث يشكل التقليل من حجم الاقتطاعات الضريبية و من أهم الحوافز الضريبية المستخدمة في الوقت الراهن عن طريق المعدلات التمييزية ، الإجازة الضريبية.

ونقصد بالمعدلات التمييزية استخدام جداول معدلات لأسعار الضريبة مكونة من عدد من المعدلات، تتناسب المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، بشكله سواء من العملة الوطنية

¹ د محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ،ص 143-144.

² د وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ،ص 119.

أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع . و أبرز المجالات التي نجح فيها استعمال المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة بهدف تحفيز جذب الصناعات إليها. وأما الإجازة الضريبية ، فنقصد بها عدم مطالبة المستثمر الأجنبي بدفع ضرائب على أرباح مشروعه لعدد من السنوات الأولى للمشروع ، و ذلك تشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ب- الإنفاق العام و المدفوعات التحويلية :

يستخدم الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي الفعال ، و بالتالي على مستوى الاستخدام و الناتج المحلي ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يمكن استخدام الإنفاق العام في امتصاص الموارد المعطلة عن طريق الإنفاق على البنية التحتية ، ما يشجع قطاع الأعمال للقيام بمزيد من المبادرات الاستثمارية للاستفادة من خدمات تلك المشروعات التي تسهل عمليات الانتاج و النقل و التسويق . و بالتالي يساهم الإنفاق العام في زيادة نمو معدل الاستثمار من خلال تعويض ضعف الاستثمار الخاص ، فيؤدي ذلك إلى زيادة فرص الاستخدام، و تكوين دخول جديدة من شأنها توفير قوة شرائية أكبر، فيزداد الطلب الكلي الفعال، مما يدفع إلى تشجيع قطاع الأعمال و بالتالي تعزيز عجلة التنمية الاقتصادية .

و يساهم الإنفاق العام أيضا في إعادة توزيع الدخل بحيث تتخذ الخدمات العامة المقدمة للطبقات المحدودة الدخل شكل المدفوعات التحويلية كإعانات الاجتماعية للفقراء بالإضافة إلى التوسع في إقامة نظم التأمينات الاجتماعية يؤدي بصورة مباشرة إلى تقليص الفوارق بين الطبقات و زيادة الميل الحدي للاستهلاك ما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

ت- الدين العام :

تعتبر سياسة الدين العام جزء مكمّل لسياسة المالية سواء أكان الدين محليا أو دوليا ، متجاوزة الفكر التقليدي للمالية الذي كان يوجب ضرورة تحقيق توازن الميزانية العامة ، من خلال تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، و التي كانت ترفض اللجوء إلى أسلوب التمويل بالعجز من خلال القروض العامة، بينما أكدت النظرية المالية الحديثة ، على ضرورة مشروعية التمويل بالعجز للميزانية العامة ، حيث تساهم في تمويل المشروعات

الإنتاجية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و بالتالي فهي أداة قادرة على توجيه النشاط الاقتصادي ، شريطة استخدام هذا الدين في مكانه المناسب .¹

3- تطور السياسة المالية :

أ- السياسة المالية بين الاقتصاديين القدامى و المحدثين :

لقد مثل قانون say * للأسواق و مدلول اليد الخفية لأدم سميث* أهم أساسيات الفكر الكلاسيكي في محيط يتمتع بكافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق و قانون "العرض يخلق طلبه " ما يؤكد وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف يؤدي إلى نشوء طلب مكافئ لها و بالتالي تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي .

حيث اعتبرت النقود في الفكر الكلاسيكي كأداة ووسيلة للتبادل لا غير ، بحيث ستتحول أي دخول نقدية إلى زيادة مماثلة في الإنفاق لشراء السلع و الخدمات ، ما يعني أن أي ارتفاع في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لابتياح هذا الإنتاج الجديد ، و إذن لا بد من زيادة العرض من خلال مضاعفة الإنتاج الأمر الذي سيتولد عنه طلب جديد و بالتالي سترتفع مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة انطلاقاً من مبدأ العرض يخلق الطلب .

حيث تلقائياً في جو يضمن كافة الحرية الاقتصادية و دون أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ، عندما يسعى الفرد إلى تحقيق مصالحه الشخصية و تلبية احتياجاته فهو بذلك يساهم في تحقيق المصلحة العامة لأن الفرد رغبة في تحقيق أهدافه و تعظيم أرباحه لن يتوقف إلا عند حالة التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة أمامه ، حيث انطلاقاً من التحليل الكلاسيكي فإن مصلحة المجتمع تمثل مجموع مصالح أفراد المجتمع فنتيجة اتجاه الفرد نحو تحقيق مصلحته الشخصية فهو بذلك يشارك في تحقيق مصلحة المجتمع ككل و كأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع .

و يتجه هذا الفكر استناداً لقانون ساي الذي سوف يؤمن تحقيق مصلحة الفرد و المجتمع و سوف يضمن للاقتصاد القومي التوازن المستقر عند مستوى العمالة الكاملة .

¹ د. محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره، ص143-153.

*جان باييست ساي (1767-1832) ، اقتصادي فرنسي من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن 19 واهم مؤلفاته:دروس في الاقتصاد السياسي (1808) .سأهم في تطوير نظرية الحرية الاقتصادية و دافع عن حرية المنافسة لتحقيق التوازن و النمو الاقتصاديين من دون تدخل الحكومة .
* آدم سميث (1723-1790): إقتصادي وعالم أسكتلندي ولد بأسكتلندا وأهم مؤلفاته: البحث في أسباب ثروة الأمم (1776).

إلا أن الفكر الكلاسيكي قد عرف تطور استنادا لوجود بعض الحاجات العامة التي تستلزم تدخل الدولة و مشاركتها مثل الدفاع و الأمن كون أن الفرد غير قادر على إشباعها دون تدخل الدولة ، و من هذا المنطلق تظهر أهمية تمييز أوجه الإنفاق العام التي يجب أن تتفقه الدولة حتى لا يؤدي مضاعفة الإنفاق العام (بحجة إشباع الحاجات العامة) إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية و تدهور الإنتاج القومي ، حيث كان الهدف الأول للسياسة المالية في ذلك الوقت يتمثل في حصر أبواب التدخل الحكومي و ذلك ما تجسد من خلال المحاولات التي قام بها ادم سميث و الكلاسيك في تلك الفترة .

و قد حدد الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام التي تستطيع الدولة التدخل من خلالها في ما سمي بالأرامل الأربعة و هي الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة و المرافق العامة. و حتى يضمن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام جانب الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد و القطاع الخاص ، مما يضمن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، أضاف الكلاسيك قيد آخر على النشاط الاقتصادي للدولة و من ثم قاعدة أخرى للسياسة المالية تنص على أن يتم التدخل من خلال الأرامل الأربعة شرط أن يكون تدخل الدولة حياديا ، بحيث يجب أن لا يمس النشاط الاقتصادي للدولة تصرفات الأفراد و القطاع الخاص من أي جانب . بحيث تأثرت القرارات الاقتصادية للأفراد و القطاع الخاص نتيجة لإنفاق الدولة في وجه من الوجوه المحددة أو نتيجة لفرض ضريبة أو تحصيل أي نوع من أنواع الإيرادات العامة، كان هذا النوع من التدخل الحكومي غير حيادي. و لكي يضمن الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي¹ كان ينبغي أن يكون الجزء المقطع من الدخل في صورة إيراد عام مساويا لجانب الإنفاق².

و ظلت السياسة المالية على هذا الحال إلى أن توالى الأزمات الاقتصادية و على وجه الخصوص الأزمة العالمية التي مست أرجاء العالم 1929 و التي تركت آثارا بليغة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي بسبب تعدد الحروب و تضخمت ميزانيات الحكومات و على هذا الأثر سادت المبادئ الاشتراكية و الروح الديمقراطية الأمر الذي شجع الأفراد

¹ د. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية، 2002، ص21-22-23.

² د. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2006، ص 45.

بمطالبة حكوماتهم بضرورة التدخل في الجانب الاقتصادي لزيادة النشاط الاقتصادي و معالجة الاختلالات بهدف تحسين مستوى المعيشة. و هكذا أخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي منحرج جديد و أصبحت الحكومات تجد نفسها مسؤولة عن توجيه الاقتصاد القومي بل و إدارته إدارة فعلية ، حيث توسع نشاط الدولة ليشمل جوانب أخرى منها الخدمات العامة من نشر التعليم و رعاية الصحة العامة ، كما ساهمت الحكومات أيضا في ميادين المشروعات الإنتاجية للعمل على استغلال الموارد و إنماء ثروة المجتمع بعد أن كان يتمحور دور الدولة على حماية الأمن الداخلي و الدفاع الخارجي فقط .

حيث عملت العديد من الدول إلى تأميم صناعاتها الرئيسية و أخرى شرعت في تملك كافة أدوات الإنتاج و السيطرة التام على الاقتصاد، و بهذا تعددت أوجه الإنفاق العام و ميادينه و صارت ميزانية الدولة تمتلك طابع وظيفي بعدما كانت تهدف إلى مجرد إيجاد التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة للدولة ومصروفاتها، لتصبح تهتم بتحقيق التوازن في الجانبين الاقتصادي ما يهدف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل¹.

حيث أثبتت ظاهرة الكساد العالمي الكبير عدم تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا ، وعجز أسلحة السياسة النقدية و المصرفية (التي تنحصر في العرض النقدي و سعر الفائدة) لتحقيق هذا التوازن لوحدها ، و ظهر بوضوح أهمية دور السياسة المالية في أحداث التوازن الاقتصادي، و التي تأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث و التي نقد فيها كينز* كثيرا من أفكار الاقتصاديين القدامى و بين أن كل من الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الأهلي، عند أي مستوى من مستويات العمالة و الدخل لا يشترط في ذلك مستوى التشغيل الكامل ، و ناد كينز بأهمية دور السياسة المالية من خلال النشاط الحكومي في الاقتصاد لما له من آثار ايجابية على باقي القطاعات ، من خلال تأثيرها على الدخل و العمالة، أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي و بذلك قضي على مبدأ حيادية السياسة المالية.³

¹ د. عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

*جون مينارد كينز (1883-1946) اقتصادي انجليزي ، أهم مؤلفاته : النظرية العامة في التشغيل والفائدة و النقود (1936).

³ د. عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

المبحث الثاني : الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية :

تحقيقاً لأهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العمومي الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة ، فالإنفاق العمومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و تطور الدولة .

المطلب الأول : تطور مفهوم النفقة العامة:

لقد صاحب تطور دور الدولة و تدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة بحيث مع تطور الدولة و تدخلها في الاقتصاد اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة و الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة و فيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث للنفقات العامة¹.

1. المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد ناد الاقتصادي آدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع ، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة². و لقد تم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم بإهلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، فهي بذلك تساهم في إفقار المجتمع . باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية و عسكرية، و لا تؤدي أي نشاطات إنتاجية ، لذلك استخدمت كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية ، و بذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة و تحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها ، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، و حتى لا تتعدى النفقة العامة

¹ بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم. دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 2008-1988، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2010-2011 ، ص 11.

² د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 51.

حدود هذا الدور فإن ذلك يستدعي¹ وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود و بالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاد لثروة المجتمع ، كونها تتمتع بطابع استهلاكي و غير إنتاجي.

2. المفهوم الحديث للنفقات العامة :

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية و دخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية 1918، و بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية ، و مع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة. حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى إنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، و بذلك تعددت أوجه الإنفاق و ازداد حجمها و تغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية.

و بالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج و ذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات و سعيها لضمان التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة ، من خلال تبني و تنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي ، من خلال دعم قطاع البنية التحتية ، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية و فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.²

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص 51، 52.

² د خالد شحادة الخطيب ، د أحمد زهير شامية ، المرجع اعلاه ، ص 53، 52، 51.

و بذلك تعددت تقسيمات النفقات العامة و استخداماتها نتيجة تعدد آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و أصبحت من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية.

3. تعريف النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة على أنها : مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.

و هذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه¹ ، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة و هي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة² حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة³ و يظهر من خلال هذا التعريف على أن النفقة العامة تقوم على ثلاثة عناصر أساسية :

أ- الشكل النقدي للنفقة العامة :

يتجسد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة و التي تتمتع بطابع نقدي أي إن إنفاقها يظهر في صورة تدفقات نقدية ، و هذا ما يلغي جميع الاستخدامات التقليدية التي كانت مستعملة في السابق من طرف الدولة كالوسائل العينية و تقديم مزايا معنوية حيث كان يقدم للأفراد الذين يؤدون هذه الخدمات شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة ، ألقاب، أو سمة، بهدف الحصول على احتياجاتها من خدمات عامة التي توفرها للمجتمع ، و لكن الفكر المعاصر عرف توسع في استعمال النقود فقد تم استبدال الوسائل العينية و إحلالها بالأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية لإشباع حاجات المجتمع ، و بذلك تجاوز عصر الاقتصاد العيني و أسلوب المقايضة في التبادل و يتمتع هذا الأسلوب عدة مزايا :

1. تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد عند تقويم جهودهم و تقدير مرتباتهم و أجورهم.

¹ د محمود حسين الوادي ، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007، ص117.

² وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره، ص 101، 100.

³ Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement , 3^e édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008 ,p 496 .

2. تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح أفراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة .

3. انعدام وجود عراقيل و صعوبات إدارية عند تنفيذ هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته .

حيث يتضح الطابع النقدي للنفقة العامة في شكل المبالغ المالية التي تحررها الدولة أو هيئاتها العامة لاكتساب الموارد الإنتاجية من سلع و خدمات ، و على سلع استهلاكية ووسائل الإنتاج التي تحتاجها لتنفيذ نشاطاتها المختلفة و التي تندرج في صرف أتعاب و مرتبات العاملين و دفع مستحقات الموردين و المقاولين و الإنفاق على الجيش و قوات الأمن ، إلى جانب الإنفاق على الخدمات و المرافق العامة في المجتمع، و بهذا لا يندرج ضمن النفقات العامة إلا ما تنفقه الدولة في صورة نقود فقط و كل ما تنفقه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل و الإعفاءات التي تهبها لبعض موظفي الدولة كالإعفاء من دفع مستحقات إيجار المساكن أو نفقات العلاج و التعليم و أجور المواصلات¹ ، و لكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقهها الدولة تعتبر نفقات عامة ؟

ب- صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها:

تعتبر المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها في سبيل تنفيذ مشاريعها و ممارسة مهامها العامة و بموجب سيادتها و سلطتها الأمرة نفقات عامة باستثناء النفقات التي تنفقهها الدولة عند توليها نشاطات اقتصادية إنتاجية مماثلة لأنشطة الأفراد فقد اختلفت الآراء حول طبيعتها.

1- المعيار القانوني :

استخدم الكلاسيك المعيار القانوني في تصنيف طبيعة النفقة و الذي يعتمد على الطبيعة القانونية للجهة المنفقة بغض النظر عن طبيعة هذا الإنفاق بحيث يعتمد تقييم طبيعة النفقة على الشخص القائم بالإنفاق فإذا صدرت النفقة من أشخاص القانون العام : الدولة ، الوزارات، الإدارات المركزية و المحلية العامة، المؤسسات العامة فهي نفقة عامة ، و إذا صدرت النفقة من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعتبر خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف هذه النفقة و الغرض منها .

¹ د محمود حسين الوادي، د زكريا احمد عزام ، مرجع يبق ذكره ، ص 119، 118 .

و بالاعتماد على المعيار القانوني الكلاسيكي فيعتبر الإنفاق عاما إذا صدر من شخص عام يخضع لقواعد القانون العام كالدولة و هيكلها و جماعاتها المحلية بموجب السيادة و السلطة التي تتمتع بها ، و بالتالي فالمعيار القانوني لا يصنف النفقات التي تصدر من أشخاص القانون الخاص حتى إذا كانت تسعى لتحقيق منفعة عامة¹ .

2- المعيار الوظيفي :

يصنف هذه المعيار النفقات على أساس الطبيعة الوظيفية للشخص مصدر النفقة بحيث لا تشكل جميع النفقات التي تصدر من الدولة أو أحد هيئاتها نفقة عمومية ، باستثناء نفقات الدولة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة² لأن نفقات الدولة و الأشخاص العامة التي تنافس النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخواص عند تادية نشاطاتهم و تسعى إلى تحقيق الربح من خلالها ، فإنها تعتبر نفقة خاصة ، و في المقابل إذا فوضت الدولة لأشخاص القطاع الخاص ما يسمح لهم باستخدام سلطتها في نشاطاتهم الخاصة التي تسعى بالإضافة إلى تعظيم أرباحها إلى تحقيق منفعة عامة فهي نفقة عامة شرط تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة .

و نتيجة لأهمية النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فلا بد من التوسع في الإنفاق من طرف الدولة و مختلف مؤسساتها العامة الوطنية و المحلية دون التمسك بمعيار محدد أي بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الأمرة أو حتى الطبيعة الوظيفية للجهة المنفقة ، لما في ذلك من مواكبة لتطور الدولة و توسعه³ .

3- هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة :

تبنى النفقة العامة بهدف إشباع حاجة عامة أي أن النفقات التي تصدر عن شخص عام إلا أن فائدتها و الغاية منها لا تمس عامة الناس و إنما ترجع لشخص محدد أو فئة معينة من المجتمع دون باقي أفراد المجتمع فهي ليست بنفقة عامة ، لأن هذا سيشكل ابتعاد عن تحقيق الهدف الأساسي للنفقة العامة و هو تلبية الحاجات العامة ، و لذلك نجد أن سلطات الدولة أوجدت قيود على حق اقتراح النفقات لكي لا يتم استغلال المال العام لأغراض شخصية فتسيء

¹ محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 58-59 .

² وليد محمد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

³ محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 60-61 .

الأجهزة الإدارية المختصة استخدام هذا الحق ، كما اعتمدت أدوات رقابة على هذه الأجهزة عند استخدامها للأموال العامة حتى لا تخرج هذه النفقات عن هدفها المحدد.¹

المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة

تستوجب دراسة و تحليل الإنفاق العام بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين و المهتمين ، و إدارته من جانب الدولة أو أجهزتها المختلفة تقسيم هذا الهيكل للتعرف على أوجهه المختلفة ، و قد تعددت هذه التقسيمات ، بتعدد معايير التقسيم التي تستند إليها ، و في هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات الإنفاق العام مع الإشارة على معيار التقسيم المستخدم² كما تتمتع كل دولة بتقسيمها الخاص بها بما يناسب ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و هذا ما يعرف بالتقسيم الوضعي للنفقات³

1. أهمية تحديد تقسيمات النفقات العامة:

تعود أهمية تقسيمات النفقات العامة إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها :

أ- تسهيل صياغة و إعداد البرامج :

تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها و هي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة و الوحدات العامة ، بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة تسهيل عملية صياغة و إعداد و تنفيذ هذه البرامج .

ب- تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية:

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية إلى تقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم و قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج .

و لخدمة أغراض المحاسبة و المراجعة و المراقبة و الاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار :

• تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة و معرفة تطورها ، حيث أن

تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط و تطورات تلك التكلفة

و أهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى .

¹ فتحي أحمد ذياب عواد .إقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2013، ص 61-60.

² د . عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002، ص 57.

³ دواسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 : أطروحة دكتوراه ، جامعة

الجزائر ، 2005 ، ص 164 .

- تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها و ليس في أوجه أخرى ¹ .

الفرع الأول : التقسيمات النظرية للنفقات العامة

1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

يقوم التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة و التي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه إنفاقها المختلفة ، و قد جمع الاقتصاديون على التفريق بين ثلاثة وظائف أساسية هي : الوظيفة الإدارية ، الوظيفة الاقتصادية ، الوظيفة الاجتماعية ، و بذلك نميز بين ثلاث أنواع من النفقات :

أ- النفقات الإدارية للدولة :

و تجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة و الضرورية لقيام الدولة بوظائفها و تضم نفقات الدفاع ، الأمن، العدالة، الأجور، و ما في حكمها للعاملين بالدولة و يدخل ضمن النفقات الإدارية نفقات رئيس الدولة و السلطة التشريعية ².

ب- النفقات الاجتماعية للدولة :

و تجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة ، من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين ، من تأمين إمكانيات التعليم و الصحة و إعانة الفئات المحرومة في المجتمع و المحدودة الدخل و إعانة البطالين بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم ، الصحة ، النقل ، السكن و تمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية ، كونها تساهم في تقدم و رقي المجتمعات في كل من البلدان المتقدمة و النامية على سواء ³.

ث- النفقات الاقتصادية للدولة:

و تمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ، و الإعانات

¹ د. سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2009، ص 33.

² د عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

³ محرزى محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 70-71

و المنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة و النقل و الإنفاق على البنية التحتية¹.

2- التقسيم الدوري للنفقات العامة :

تتوزع النفقات العامة حسب دوريتها إلى نوعين : نفقات عادية و أخرى غير عادية ، و العادية هي تلك النفقات التي تتجدد كل فترة معينة من الزمن أي أنها تتمتع بالانتظام و الدورية ، أما ما عدا ذلك فهي تعتبر نفقات عادية .

أ- النفقات العادية:

تتمتع النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة ، هذا ما يسهل تقديرها تقديرا قريبا من الصحة من طرف الدولة . و تتجسد النفقات العادية في ما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم ، وما تتطلبه مرافق الأمن الداخلي و القضاء و التعليم و غيرها من المرافق في الأحوال العادية ، و يمكن لهذه النفقات العادية أن تختلف بين سنة و أخرى ، لأنها يمكن أن تعرف زيادة أو نقصان عما درج لها و يمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها .

ب- النفقات غير العادية :

و تمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها و هي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة ، و لكن قد تضطر الدولة على إنفاقها كالإنفاق على الحروب و على الإعانات التي تقدمها الدولة للمكويين في حالة الحوادث الزلازل و الكوارث الطبيعية، أما ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية. و يمكن التمييز بين النفقات العادية و النفقات غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات ، فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض ، أما النفقات العادية ، فتسدها الإيرادات العادية و أهمها الضرائب².

¹ د. خالد شحادة خطيب، د. أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

² د. عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، 79-80.

3- النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :**أ- النفقات الحقيقية :**

و تمثل مجموع إنفاق الدولة بغرض الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة ، بما في ذلك رواتب الموظفين و مستخدمي الدولة و اقتناء الأجهزة إلى جانب تسديد الفوائد التي تدفعها على القروض العامة ، و يعمل هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الدخل القومي ، كونه يساهم في خلق دخول جديدة تشكل إضافة إلى الدخل القومي .

ب- النفقات التحويلية :

تمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة ، و إنما تسعى من خلال هذه النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل و الثروة ، بحيث تأتي بالمال من بعض الفئات لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل ، و تأخذ هذه النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة ، الضمان الاجتماعي ، التأمين ضد الشيخوخة و البطالة ، المساعدات الاقتصادية على اختلافها ، الإعانات الخيرية و الثقافية ...إلخ و الفوائد و أقساط الدين العام .

و يستخدم النوع من النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، حيث من خلال تحسين المستويين الصحي والتعليمي لكل فئات المجتمع ستتحسن الكفاءة الإنتاجية و مردودية العامل و بالتالي يمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة ، حيث تتحسن الكفاءة الإنتاجية للعمال بتطور المستوى الصحي و التعليمي لديهم، بينما يرى المفهوم الليبرالي أنه يجب على الدولة أن لا تنفق النفقات العامة بلا مقابل ، و أنه لا مبرر يمنح للحكومات حق الاقتطاع من دخول الأفراد إلا بهدف تسيير الإدارات الحكومية الضرورية. بينما المفهوم الحديث لا يتعرض لطبيعة النفقة العامة أكانت بمقابل أو بدون مقابل و يعتبرها وسيلة مالية مهمة للتأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية داخل المجتمع و يجد أنه غالباً ما تحقق النفقات التحويلية أهداف الدولة الحديثة أكثر من النفقات الأخرى¹.

¹ د . محمد طاقة ، د. هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2007، ص54-55.

الفرع الثاني : تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم إلى : نفقات التسيير و نفقات الاستثمار ، وأخيرا القروض و التسبيقات التي تمنحها الدولة للغير (المواد من 24 إلى 42).

1 . نفقات التسيير :

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية¹ ، و تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية ، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية² و المتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و تشمل رواتب و أجور الموظفين و نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، و إنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة و الإدارات العمومية و هذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية³.

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء

المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).

- الدين الداخلي -ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).

- الدين الخارجي. "

- ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات

العمومية).

¹ المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

² أعمر يحيوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005 ، ص 46.

³ محرز محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)

- **تخصيصات السلطات العمومية :**

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح :**

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين : مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.

- معدات تسيير المصالح.

- أشغال الصيانة.

- إعانات التسيير.

- نفقات مختلفة.

- **التدخلات العمومية :**

تمثل نفقات التحويل و التي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

-النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

-النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).

-النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

-إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

-النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... الخ).

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ، يتم توزيعها و تفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي ، أما الباب الثالث و الرابع فيهما الوزارات و يتم توزيعهما عن

طريق مراسيم التوزيع ، و يقسم الباب إلى أقسام ، ويتفرع القسم إلى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعمادات الميزانية و عنصر مهم في الرقابة المالية¹.

2. نفقات الاستثمار :

تمثل نفقات الاستثمار و نفقات التجهيزات العمومية و النفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة و تكون على شكل رخص برامج و تنفذ باعتمادات الدفع ، و تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة² ، حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و تظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تنفرع إلى ثلاثة أبواب :

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال .

على عكس نفقات التسيير فهذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة ، و هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار . فعند تبني الدولة استثمار ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال و القيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين ، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار ، و أدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز و الاستثمار لا تقدم

¹ <http://www.onefd.edu.dz>

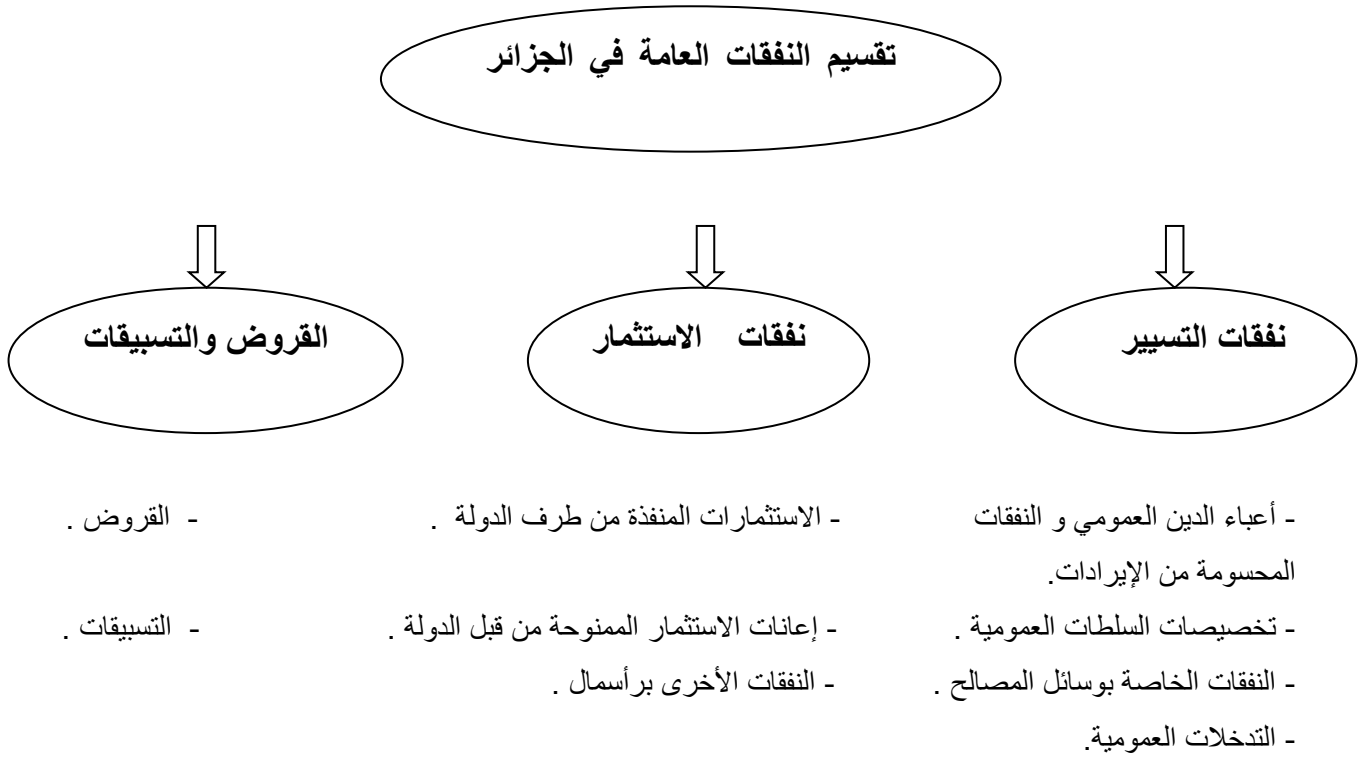
² المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

نفس النتائج ، و هذا ما تطلب قيام الدولة بالتميز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة .

و قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها و مراقبتها باستمرار و بشكل مباشر من طرف الحكومة ، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات برأس المال و ذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية : المحروقات ، الصناعات المصنعة ، المناجم ، الطاقة ، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين ، المنشآت الاجتماعية و الثقافية ، السكن و المخططات البلدية للتنمية¹.

¹ محرز محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

الشكل 2: تقسيم النفقات العامة في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على الإنفاق العام.

لقد كان لدراسة حجم النفقات العامة وقع كبيرا لدى علماء المالية العامة بالنظر إلى الوقوف على هذا الحجم، و التي سعت إلى تحديد و معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة التي تسمح بمزاولة النشاط المالي للاقتصاد العام ، لذلك زاد الاهتمام ببيان الضوابط التي تحكم النفقات العامة فضلا عن حدود الإنفاق الذي تقوم به مع بيان الأسباب المفسرة لتزايد و التي يعد الإتيان عليها خطوة أساسية ليكون هذا الإنفاق فعالا في تحقيق الأهداف المسطرة من إشباع الحاجات العامة .

المطلب الأول : العوامل المحددة للإنفاق العام

تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط و الحدود حتى يجيء هذا الإنفاق العام محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة ¹ .

1- ضوابط الإنفاق العام :

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق النتائج المرغوبة منه من تحقيق المصلحة العامة ، فإن ذلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة ، و ثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق ، و لا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير .

و إذا تم احترام هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام .

أ- ضابط المنفعة :

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع فإذا كانت النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأي كانت الأسباب سياسية أو اجتماعية.

¹ د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص77.

حيث أن انتشار ما يعرف الآن، "بالميزانية العامة" الذي يهدف إلى التزام الدولة بتحقيق المصلحة العامة، كان نتيجة تضحيات جسام، قدمت في سبيله، فالصراع التاريخي الذي شهدته إنجلترا وفي فترة لاحقة فرنسا ، كان القصد منه إلزام المكلف بالإنفاق لتحقيق المصلحة العامة الأمر الذي أدى إلى اعتماد الميزانية العامة للدولة .

و قد جاء في دستور عام 1793 الفرنسي انه: "لا يمكن فرض أية ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة. ولجميع المواطنين الحق في أن يسهموا بفرض الضرائب ويراقبوا استعمالها ويطلبوا بيانات عنها".

وبالتالي فلا يوجد أي قيمة للميزانية العامة ولا الإجراءات التي تمر بها ؛ إلا بتحقيق الهدف والغرض الذي وجدت من أجله ، وهو " تحقيق المنفعة العامة " لذا وجب الحرص الشديد للالتزام بتحقيق المنفعة العامة ، بل و المنفعة العامة القصوى¹. و تطبيق مبدأ قاعدة المنفعة يرتبط ارتباط وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام و على الدولة أن تحقق توافق بين المنافع لبلوغ أكبر قدر من منفعة .

حيث قد تتعارض هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر و في نفس الاقتصاد من مرحلة لأخرى ، حيث من خلال أهداف الخطة الموازية يتم التمييز بين أوجه الإنفاق المختلفة بالإضافة إلى التكفل بتوزيع النفقات حسب احتياجات النواحي و الأقاليم المختلفة و مختلف الطبقات الاجتماعية².

حيث يتعين وضع ضوابط دقيقة لتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة باعتبار أنها تشكل آثار ظاهرية و أخرى غير ظاهرية ، و إن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:

العامل الأول: مقدار الدخل النسبي ، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.
العامل الثاني : كيفية توزيع الدخل القومي على الأفراد .

بحيث كلما توافق العاملين أي بزيادة مقدار الدخل النسبي و انخفاض حجم التباين بين دخول الأفراد ساهم ذلك في زيادة رفاهية الأفراد ، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار زيادة الدخل القومي عند تحديد مصادر تمويل الإنفاق و في إنفاقه ، بما يعمل على تحسين الإنتاج بزيادة

¹ د رشيد بنعياش ، تدبير الإنفاق العام ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2940 ، 2010.

² د محمد طاقة ، د هدى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

القوى المنتجة من جهة و تنظيم الإنتاج من جهة أخرى، أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيتم من خلال نقل القوى الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته¹.

ب- قاعدة الاقتصاد في النفقات :

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لا بد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني ، و هو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي ، و لذلك يتوجب عدم الإسراف و إنفاق أقل ما يمكن من الأموال العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة ، بحيث يتم صرف أوجه الإنفاق في مكانها الملائم أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة .

إلا أنه يوجد نوع من النفقات التي يجب أن تكثر من إنفاقها الدولة كونها تعود بالفائدة على الدخل القومي الأ و هي الإنفاق على المشاريع الاستثمارية عن طريق إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع صناعي و تجاري و مؤسسات عامة اقتصادية، كما أن وجوب إنفاق الأموال العمومية على الأولويات لا يستدعي أن تقلل الدولة من الإنفاق على الخدمات و مساعدة الفئات المعوزة ، لأن هذا النوع من الإنفاق يعتبر مهما جدا لحسن سير المرافق العامة

و إرسال الاستقرار الاجتماعي خاصة و إن كان هناك تفاوت كبير بين طبقات المجتمع². و بهدف تجسيد ضابط المنفعة و الاقتصاد في النفقات بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكنة يتوجب إخضاع صرف النفقات إلى الرقابة التي تزاولها ثلاث جهات و هي : الإدارة ، الهيئات السياسية و جهات أخرى مستقلة و متخصصة و بذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة :

- الرقابة الإدارية :

تقوم بالرقابة الإدارية وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين و الموظفين و المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات . و يأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة ، و في حدود

¹ د . سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

² أ عمر يحيوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36-37.

الاعتماد المقرر له و يعتبر هذا النوع رقابة قبلية فهي رقابة سابقة على الإنفاق ، إلا أن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لمبدأ ترشيد النفقات ، إذ أنها تمثل رقابة من الإدارة على نفسها تستهدف القواعد و المبادئ التي تضعها بنفسها ، و من ثم فهي لا تمارس أي ضغط لحجم على حجم الإنفاق ، حيث عادة لا ترغب الإدارة في تقييد حريتها .

- الرقابة السياسية (البرلمانية)

يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق و تخصيصه . مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال و الاستجواب و التحقيق و إمكانيةه في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها و حق التطلع في أي وقت على البيانات و الوثائق عن مسار التنفيذ ، بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية و إقرارها حق الإقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية ، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عند اعتماد الميزانية و عند اعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى و لو لم تكن على صواب 1 .

- الرقابة المحاسبية المستقلة :

يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية ، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد و الوسائل المادية و المال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته ، و يعمل على تقييمها ، و يسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية و المحاسبية لهذه الهيئات مع للقوانين المعمول بها ، فالرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة تعمل على تطوير شفافية تسيير المال العام 2.

1. د. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 57-58.

2. د. لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 225.

2- حدود الإنفاق العام :

بعد التأكد من أهمية أثر النفقات العامة على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي أصبح الجدل قائماً حول تقدير النسبة التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل القومي و استخدامها في أوجه الإنفاق المختلفة و التي لا يجب على الدولة أن تتعدها.

لقد ظل الفكر التقليدي لفترة من الزمن على مستقر على نسبة معينة (10% . 15%) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها ، إلا أن هذا الفكر عرف جمود بسبب عدم اهتمامه بالظروف المذهبية الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة و التي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها.¹

- في ظل المذهبية الفردية :

أين يتمتع الأفراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم ، و انطلاقاً من هذا المبدأ سيتحقق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث لا يزيد دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة . حيث كان حجم الإنفاق من الدخل القومي لا يزيد عن الكم الذي يسمح للدولة بممارسة الوظائف التقليدية أين انخفض حجم النفقات العامة و نسبتها إلى الدخل القومي من جهة ، و انحصرت أنواعها من جهة أخرى .

- في تطبيق المذهبية التدخلية :

في ظل النظام الرأسمالي أي الدولة المتدخلة و الموجهة للاقتصاد القومي ، تطور دور النفقات العامة و أصبح أكثر أهمية عن ذي قبل ، فزيادة على وظائف الدولة التقليدية فإنها تمارس نشاطات اقتصادية تتمثل في انتهاجها لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني ، و معالجة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و المحافظة على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية و الإعانات للفئات ذوي الدخل المنخفضة و غير ذلك من الممارسات التي تهدف من خلالها إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، بحيث يزداد حجم النفقات العامة و يزداد تنوعها و نسبتها إلى الدخل القومي مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

¹ د. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

- في نطاق المذهبية الجماعية :

أي في ظل الدولة المنتجة (ذات النمط الاشتراكي) أين تقوم الدولة بكافة أوجه النشاط الإنتاجي زيادة على قيامها بالوظائف التقليدية، بينما تملك الجماعة أدوات الإنتاج، حيث عند تولي الدولة عمليات الإنتاج و التوزيع كلها أو معظمها سيصبح ذلك استخدام جل أوجه النفقات الاقتصادية زيادة على النفقات الاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة إلى إشباع الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية و بالتالي تعرف النفقات العامة أقصاها في ظل الدولة المنتجة¹.

و يعرف حجم النفقات العامة و حدودها تغيرا حسب العوامل و الظروف الاقتصادية السائدة و التي يمر بها الاقتصاد القومي، بحيث توجد علاقة ايجابية بين النفقات العامة و بين الحجم النشاط الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال زيادة مستوى العمالة و الناتج القومي و المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تطورات الطلب الكلي.

و رغبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي أضحي الإنفاق العام من أكثر الأدوات الموظفة في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، و بالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، و تنفق الدولة بالكم الذي يمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إحداث التوازن بين الإنتاج و الطلب الكلي (الاستهلاكي و الاستثماري).

و هذا ما ينطبق على اقتصاد الدول الرأسمالية، بحيث تزيد الدول من حجم النفقات العامة أوقات الكساد و ذلك بهدف توليد إضافة على الطلب الكلي الفعلي و الوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل و امتصاص الإنتاج المتسبب في الكساد، و خلق التوازن بين العرض و الطلب، بينما في حالة الرخاء، ينخفض حجم الإنفاق العام بهدف تجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار و انخفاض قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي لمستوى العمالة الكاملة.

بينما في لا ينصح بتضخيم حجم الإنفاق العام عن حد معين في ظل اقتصاديات الدول النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، و عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، و إلا نتج عن ذلك ارتفاع تضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود.

¹ د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 86.

و يبرز هذه الظاهرتين حتى قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعامل غير الفني و الموارد الطبيعية المتاحة مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر .

كما ترتبط حدود النفقات العامة بالقدرة المالية الدولة على تغطية الإيرادات العامة الكافية للالتزام بهذه النفقات .

و في المقابل تخضع أيضا إيرادات الدولة أيضا إلى حدود معينة بالرغم من مرونة موارد الدولة و قدرتها على لتوسع ، فالتوسع في الضرائب باعتباره من أهم موارد الدولة يتطلب دراسات واسعة إلى جانب فترة زمنية لإرضاء الأطراف المعنية بهذه الزيادة من جهة أخرى ، إن هذا الإجراء قد ينجر عنه مشاكل في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي ، و نفس الشأن بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض¹.

المطلب الثاني : ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد عرف حجم الإنفاق العام تطور كبير على مختلف أوجهه و ذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي و اجتماعي و دفع عجلة النمو² ، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي .

أ- ظاهرة تزايد النفقات العامة :

لقد كان العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاغنر Wagner * وهو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة ، من خلال تحليل التطور المالي في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر 1892 بعد تقييم حجم النفقات العامة في هذه الدول ، و برهنت دراسته على وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة و نمو الناتج الوطني ، و هو ما يعرف بالقانون العام للتطور الاقتصادي و أطلق عليه " قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي " . و أثبتت دراسة فاغنر أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدّل الزيادة في النمو الاقتصادي

¹ د. سوزي عدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60-61..

² أمير يحيوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

* أدولف فاغنر (1835-1917) ، اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة ، صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي .

ومن معدّل زيادة السكان و يرجع ذلك إلى أنه مع نمو و تطور الدولة ، تتسع قاعدة التزاماتها و خدماتها اتجاه أفراد المجتمع و هذا ما يصاحبه نمو في حجم الإنفاق العام ، و هذا ما تظهره البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عرف حجم النفقات العامة تزايد كبير بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي. وحسب قانون فاغنر ، فإنه تتواجد ثلاثة عوامل تزيد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي¹.

1. يرتبط التوسع في الإنفاق الحكومي بتطور المهام الإدارية للدولة، و يفسر ذلك على أساس إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، بالإضافة إلى الزيادة في الكثافة السكانية والتوسع العمراني، ما يعمل على زيادة تدخل الدولة و بالتالي زيادة النفقات على التنظيم الاقتصادي .

2. تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق على التعليم و الصحة إلى جانب توفير السلع و الخدمات الثقافية والترفيهية ، حيث أشار فاغنر إلى أنه مرونة الدخل للطلب على هذه السلع الكمالية هي أكبر من الوحدة .

3. و قد بين فاغنر أن التطورات لا مفر منها في التكنولوجيا والاستثمار المطلوب في العديد من الأنشطة كونه يساهم في زيادة الابتكارات التي تولى من قبل الدولة مما يزيد من نفقات الدولة .

ويعرف توسع الدولة بعض القيود ، حيث بين فاغنر أن النسبة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي لا يمكن اجتيازه بشكل دائم ، و هذا ما يتطلب أن يتواجد هناك نوعا من التوازن في نفقات الفرد لتغطية رغباته المتعددة .

و يرى أنه يجب تحديد حد أعلى لنسبة النفقات العامة من الدخل القومي إلا أن كل التجارب السابقة لوضع الأرقام المطلقة للإنفاق أو لتحديد الحد الأعلى كنسبة إلى الدخل القومي، كانت غير ناجحة² .

¹ دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 11 ، 2012.

² Pappas Dimitrios1-Christian Richter2 ,The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries,2012,p2, <https://editoriqlexpress.com/cgi-bin /.../doznoqd.cgi?db...id> , on. (12/05/2014) .

حيث أن ارتفاع حجم النفقات العامة لا يصحبه بالضرورة زيادة المنافع العامة الناجمة عليها ، وقد لا ينتج عنها زيادة التكاليف العامة على الأفراد ، لأنه يمكن أن تكون الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية فقط لا يتبعها مضاعفة المنفعة الحقيقية لها .

حيث أن ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يظهر من خلال الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ، التي لا بد أن يتبعها زيادة المنفعة الحقيقية و ارتفاع حجم التكاليف العامة بنسبة معينة¹ .

و للتحقق من حجم المنفعة المترتبة عن زيادة النفقات العامة لابد من تحليل و دراسة زيادة الإنفاق العام بين أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية لان الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة ، حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العمومي ، و لا تأتي بزيادة في حصة الفرد من كمية السلع و الخدمات ، و في المقابل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لابد أن توافق بين زيادة حجم الإنفاق العام و زيادة فعلية في نصيب الفرد من استهلاك للسلع و الخدمات العامة ، بحيث تمثل هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العمومي² .

أ- فرضية بيكوك /وايزمان :

يمثل بحث كل من بيكوك ، وايزمان بحث جديد أجروه على أساس قانون فاغنر، حللوا فيها الإنفاق العام 1891-1955 في المملكة المتحدة و توصل الباحثون إلى أن قانون فاغنر لا يزال ساري المفعول.

- ذكر بيكوك / وايزمان أن :

1. يركز حجم الإنفاق العام إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات على مر السنين ، نتائج التنمية الاقتصادية عادت بإيرادات كبيرة للحكومات، وهذا ما يؤدي لزيادة الإنفاق العام.
2. اتساع الفجوة بين تقديرات الإنفاق العام و قدرة تحمل الأفراد للضرائب وبالتالي، يجب على الحكومات أن تخفض حجم الإنفاق على الخدمات المختلفة مع مراعاة الأولوية في إقصاء بعض الخدمات وخاصة إذا كان تحصيل الإيرادات يزيد بمعدل ثابت من الضرائب.
3. وأشار الباحثان أيضا أنه خلال فترات الحرب، تزيد الحكومة من حجم الإنفاق العام من

¹ د. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

² وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 111-112.

خلال زيادة معدلات الضرائب المقتطعة ، وتوسيع الوعاء الضريبي لتجميع المزيد من الأموال لتغطية نفقات الحرب إلا أنه بعد انتهاء الحروب قد تحافظ الدولة على نفس وتيرة الاقتطاع الضريبي لأنها أصبحت متقبلة من طرف الأفراد ، و ما يساهم في المحافظة على نفس حجم الإنفاق¹

الجدول 01: إجمالي الإنفاق العام و صافي الإقراض لبعض الدول العربية بالمليون دولار أمريكي.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	البلد
المجموع	216.339	216.980	221.145	257.210	325.072	378.897	469.615	567.672	615.189	
الجزائر	17.842	20.627	19.275	23.176	30.388	33.970	46.629	66.196	59.866	
الأردن	2.979	3.136	3.524	4.402	4.935	5.456	6.396	7.585	8.325	
الإمارات	25.993	23.585	24.180	26.215	28.436	34.303	43.492	52.014	52.572	
البحرين	2.760	2.535	2.873	3.072	7.293	7.893	8.387	8.896	10.628	
تونس	6.800	6.640	7.451	8.719	9.663	9.867	11.309	12.592	14.160	
السعودية	68.037	63.067	68.533	76.053	92.393	104.886	124.333	138.685	159.049	
السودان	1.616	2.369	2.796	4.230	5.371	7.493	11.703	14.229	11.809	
سوريا	5.753	6.275	6.855	7.855	8.264	9.252	10.413	11.793	14.665	

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

¹ Gaurav Akrani , The Peacock-Wiseman Hypothesis ,wagner law of increasing state activity-public expenditure, 2011.

kalyan-city.blogspot.com/2011/.../wagner-law-of-increasing-state-activity.html on (12/05/2014) .

1 - الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية ، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة ، و تتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في :

أ- انخفاض قيمة النقود:

يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات و التي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، و لمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها و ذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة . و في هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها و المعبرة عن تطور نشاط الدولة . لذا لتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة .¹

ب- اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة):

مع إتباع مبدأ وحدة ، أو عمومية الميزانية العامة الذي ينص على وجوب ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها ، أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ، و من ثم لم تكن تعبر عن حقيقة الإيرادات و النفقات في الميزانية العامة للدولة ، حيث كانت النفقات العامة الواردة في الميزانية غالبا أقل من حقيقتها .

و من ثم فإن. ظهور نفقات عامة ضمن ميزانية الدولة كانت تنفق فيما قبل و لم تكن تظهر. فهذه الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية تطلبتها إجراءات تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة .

ج- زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها :

قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو ارتفاع عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، حيث يترتب عن هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد و مثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى ، أو استرداد جزء من

¹ د.محمد طاقة , د هدى العزاوي , مرجع سبق ذكره , ص44-43

إقليمها ، إلا أن هذه الزيادة ظاهرية بسبب عدم نشوء زيادة في المنفعة العامة أو الارتفاع في الأعباء العامة على الأفراد دون مقابل فعلي .

و من الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالات، إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العمومي مجرد زيادة ظاهرية.

بحيث يمثل عامل تدهور قيمة النقود من أهم العوامل التي تسبب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة ، خاصة بعد اعتماد مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية من طرف كافة اقتصاديات الدول المتقدمة و المتخلفة على السواء ، بالإضافة إلى أن أي زيادة في مساحة الدولة أو في عدد سكانها سيشكل عبئا إضافيا على الدولة ، كونها تتحمل هذه الزيادة عن طريق مضاعفة نسبة الضرائب على المواطنين¹.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة :

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات و زيادة عبء التكاليف العامة ، كما تشير غالبا إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين (و ذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة) ، و ترجع هذه الزيادة إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي :

أ- الأسباب الاقتصادية :

إن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة ، من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (و على الأخص في حالة الكساد) و المنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية ، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث حيث تمكنها من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة ، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة ، حيث هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة إنفاقها في مختلف الأوجه ، بالإضافة إلى أن التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات

¹ د. سوزي عدلي ناشد ,مرجع سبق ذكره , ص 66,65 .

العامّة ، بهدف اكتساب موارد جديدة لخزانة الدولة ، و إما التعجيل بالتنمية الاقتصادية و محاربة الاحتكار ، و توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة ، إلى جانب تدخل الدولة في حالة الكساد بكل أثارها الضارة عن طريق زيادة حجم الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد . إلا أن هذه السياسة و إن نجحت في البلدان المتقدمة ، إلا أنها ليست دائماً تخدم الدول الأخذة بأسباب التنمية الاقتصادية.

وقد تضاعف الدولة من نفقاتها العامة بهدف رفع التنافسية الاقتصادية الدولية ، عن طريق تقديم إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتحفيزها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية و إما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.¹

ب- الأسباب الاجتماعية :

إن تطور الصناعة و ما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن و ازدحام السكان بها يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المرافق العامة² حيث تمثل حاجات سكان المدن أكبر نسبة من حاجات سكان الريف كما هو معلوم . وقد ساهم الوعي الاجتماعي و التعليم في توسع نشاطات الدولة حيث أضحت الدولة تؤدي وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز و الشيخوخة و غيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب ، حيث نتج عن تولى الدولة هذه الإعانات و الخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة.

ج- الأسباب السياسية :

لقد أدى شيوع المبادئ و النظم الديمقراطية و توسع مسؤولية الدولة و علاقاتها الخارجية ، و درجة نقاء الأخلاق السياسية مؤخرًا إلى نمو حجم النفقات العامة ، حيث زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و توفير العديد من الخدمات اللازمة لها إلى جانب التعددية الحزبية (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين ، و إلى الإفراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة ، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كان له أثره في زيادة الإنفاق

¹ د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

² د. عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة . و من ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة و تطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى تعدد المنظمات الدولية المتخصصة و غير المتخصصة ، و المنظمات الإقليمية المتعددة أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذه المجالات . و زيادة على كل ذلك فإن انعدام القيم الأخلاقية عند بعض المسؤولين و العاملين (كالنزاهة ، و الحرص على أموال الدولة) له أثره في زيادة نفقات الدولة.

ح- الأسباب الإدارية :

إن سوء التنظيم الإداري و عدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي و لتطور وظائف الدولة ، بالإضافة إلى الإفراط في التوظيف و زيادته عن حاجة العمل و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة يساهم بشكل كبير في نمو الإنفاق الحكومي ، و تعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية لأنها ستزيد من عبء التكاليف العامة على المواطنين ، بالرغم أن هذه الزيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنها لا تؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام ، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية أو الحقيقية¹ .

خ- الأسباب المالية : تتمحور هذه الأسباب في أمرين هاميين :

أولا : سهولة الاقتراض في العصر الحاضر ، ما يساهم في كثرة الاقتراض حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها ، مما يزيد من حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد .

ثانيا : وجود فائض و موارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة و غير مخصص لغرض معين ما يحفز الحكومات على إنفاقه ، و تظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق ، حيث يصبح ليس من السهل على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق العام² .

¹ د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

² د. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

د- الأسباب الحربية:

لقد أصبح التسابق و التنافس في ساحة التسليح حول اكتساب أحدث معدات الحروب يزيد من تكاليف الحروب الأمر الذي أجبر العديد من الدول إلى إبرام القروض الكبيرة لمواجهة هذه الالتزامات ، و هذه القروض سبترتب عنها تسديد فوائدها و أقساط استهلاكها من الأموال العامة ، إلى جانب المبالغ التي تنفق في شكل إعانات لعائلات الضحايا و تعويض خسائر المدنيين ، و إعانة غلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار أثناء الحرب ¹ حيث هذه الأسباب الحربية تعتبر من أهم الأسباب المقدمة، بسبب اتساع ساحة الحروب و تطور نفقاتها من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، حيث أثبتت الحربان العالميتان الأولى و الثانية ضرورة الإنفاق العسكري حتى في فترات السلام ، و الذي يختلف من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة و مركزها السياسي و الاقتصادي داخل الصراع الدولي ، و تتأكد ظاهرة التزايد المستمر في الإنفاق العسكري إلى حجم الإنفاق العام من خلال النظر إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لمعظم الدول ².

¹د. عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 68.
²د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

خاتمة الفصل الأول :

من هذه الحقائق المتقدمة يتضح أن نظرة الدولة إلى وظيفة السياسة المالية و الإنفاق العام تغيرت في هذه المرحلة تغيرا جذريا وعمليا ، عكسته أرقام واتجاهات النفقات العامة، فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب، حيث بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم ، و أصبحت الدولة وأهم أدواتها الإنفاق العام تعتبر نفسها مسؤولة عن مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي، وتمارس بنفسها أو عن طريق مؤسساتها وأجهزتها المختلفة الجانب الأكبر من هذا النشاط طبقا لسياسة مخططة ومدروسة بهدف ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي و رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

و تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام مجموعة من الضوابط و الحدود و ذلك من أجل ترشيد الإنفاق العام لضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأكبر قدر من الاقتصاد في النفقات ، و حتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفعالية أكبر ، لا بد أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة حقيقية يصحبها زيادة في المنفعة الحقيقية المترتبة عنها أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة إلى جانب زيادة عبء التكاليف العامة.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي ونظرياته

مقدمة الفصل الثاني :

لقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي مؤخرا بحيث استحوذ اهتمامات العديد من الاقتصاديين و السياسيين في مختلف البلدان و المنظمات الدولية والإقليمية، فأخذ مكان و حيز كبير بين الدراسات الاقتصادية ، ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي ، و المحرك الذي يعمل على تحسن مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي ، و التي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية و لهذا كان من الضروري التعرض إلى ظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في أسبابه و الحد من معوقاته .

و قد شهدت نظرية النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين مع اختلاف أفكارهم و توجهاتهم و التي كانت انطلاقتها على يد آدم سميث و دافيد ريكاردو، حيث قامت دراسة النمو الاقتصادي بالاستناد على مجموعة كبيرة من النماذج الرياضية و النظريات المتعددة بهدف تحليل النمو الاقتصادي ، لذلك سنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على المفاهيم و المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي و طرق قياسه ، ثم التعرض إلى أهم النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي من خلال تحليله بداية من النظرية الاقتصادية التقليدية و صولا إلى نظرية النمو الداخلي و الوقوف على بعض الاختلافات في الفرضيات و النتائج المتوصل إليها .

المبحث الأول: أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، و من الضروري تحديد بعض المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قبل القيام بأي دراسات حوله، فما هو النمو الاقتصادي ؟ و كيف يتم قياسه ؟ و ما هي محدداته ؟

المطلب الأول: أساسيات النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي ، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية .

والمو النمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي GNP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

و هذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل و التعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي و حساب معدلات النمو الاقتصادي، و التعريف الثاني والخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول¹.

و مما سبق نستخلص ما يلي:

➤ أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني

➤ أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

➤ أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة ، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد¹.

¹ د. محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص 05-06.

2- قياس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي ، حيث من خلاله نتبين العلاقة بين مدخلات و مخرجات الاقتصاد ،ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي 2 ، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل .

أ. الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى).

و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد و هو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج .

ب. الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب و لكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج ، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة و التي تتكون من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

- إن الناتج المحلي الخام و الناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس

لنا الدخل الفردي .³

¹ د.محمد عبد العزيز عجمية ، د. إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر 2002 ، ص 57،60.

² Stanley Fischer et autre , macroéconomie, 2^{ème} édition, édition Duand ,paris, 2002 , p68.

³ Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer , économie du développement ,3^{ème} édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008 , p 53 .

3- الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الاسمي :

يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل . و بما أنه يمثل كميات مادية من الناتج و التي ينتج عنها منفعة الأفراد و رفاهيتهم ، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد و تقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو .

و في المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة و بالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس¹ . إذن الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الجارية و لقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار.

و هذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي و هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة².

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد و النمو الاقتصادي .

لكن في الواقع ثمة مشكلات في استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة و جودة الوضع العام للسكان نذكر منها :

1. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.

2. إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخلص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون .. الخ

3. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

4. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق ، و لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق ، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط .

¹ د.قاسم عبد الرضا الدجيلي، د.علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² Gregory N, mankiw, Macroéconomie , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003, p 27 .

5. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات و المنازل المستعملة.
6. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة .
7. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة .
- كما أن الاقتصاديين و اعيان جيدا لنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي أو نواقصه، و هكذا يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشرا و ليس مقياس مطلقا¹.

- طرق قياس النمو الاقتصادي :

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام ،حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما .

أ. طريقة الإنفاق :

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة² إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين ،هذا يعني أن هناك طرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل³.

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G: الإنفاق الحكومي.

(X-m): صافي الصادرات⁴.

¹ د. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 74-73.

² Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p 18.

³Gregory N, mankiw , Macroéconomie ,p21.

⁴ د.وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص130.

ب. طريقة القيمة المضافة :

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتج النهائي - قيمة الاستهلاكات الوسيطة

ت. طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج .

حيث جزء من هذه الدخل هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة)

و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل

و الجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال و المتمثل في الأرباح

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني¹.

و من المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج و بذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الاهتلاك.

- البضائع و الخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني :

أ. خدمات ربات البيوت :

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت و المتمثلة في القيام طهي العام و التنظيف و مساعدة الصغار في التنظيف رغم أنها قيمة جدا و ذلك لأنها تقدم دون مقابل .

¹Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p19.

ب. الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي :

إن كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع ملابس من قمصان وجوارب و غيرها لأفراد الأسرة من طرف ربان العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني .

ت. النشاطات الاقتصادية غير القانونية :

و نعني بها إنتاج المخدرات و الإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب من الضرائب إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني .¹

4- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات ، و هذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال .²

1. عوامل الإنتاج :

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية :

$$Y = F(K, L)$$

Y الإنتاج ، k رأسمال ، L العمل

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال و العمل.³

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها :

أ. عنصر رأس المال :

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج و التي تتمثل في رأسمال المادي⁴، و ينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج ، و ينتج سلعا أخرى ،كالآلات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات

¹ د. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،1991، ص 20-21.

² Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010, p 669.

³ Gregory N Mankiw ,p 272.

⁴ Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor,p 649.

الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية .و يتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، و عند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي .

و رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد ، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة ،أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات و آلات في تلك اللحظة ، و هذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن .

و من جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي) ،و بالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية ،تضاف من سنة لأخرى و هي تشكل الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت ، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي ،و الذي يبين الزيادة في رأس مال المجتمع ، و الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام¹ .

ΔK : التغير في مخزون رأسمال

PMK : الإنتاجية الحدية لرأسمال

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة ، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدار ΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار $PMK.(\Delta K)$.

$$F(K+1,L)-F(K,L)=PMK$$

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية لرأسمال 5/1 معناه كل وحدة إضافية من رأسمال تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 5/1 وحدة ،إذا زاد عامل رأسمال ب 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالآتي :

$$\Delta Y= PMK.\Delta K$$

$$=1/5 \cdot \frac{\text{unités de production}}{\text{unités de capital}} \cdot 10 \text{ unités de capital}$$

$$= 02 \text{ unités de production}$$

¹ د.عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 272.

إذن زيادة 10 وحدات من عامل رأسمال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بوحدين¹.

ب. عنصر العمل :

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال و الذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج و الذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي و هو رأسمال البشري² ، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني ، و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري ، و تنمية المهارات الفنية الأساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي³.

و تظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي :

PML: الإنتاجية الحدية للعمل

$$PML = F(K, L+1) - F(K, L)$$

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔL يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار $PML \cdot \Delta L$. على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل ب 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالآتي:

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L$$

$$= 2 \cdot \frac{\text{unités de production}}{\text{unités de capital}} \cdot 10 \text{ unités de travail}$$

$$= 20 \text{ unités de production}$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج 20 وحدة .

¹ Gregory N. Mankiw ,pp 272,273.

² Gregory N. Mankiw ,Mark P Taylor, p489.

³ د. عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ص 273.

و في حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل و رأسمال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج و هما العمل و رأسمال. و من الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل و رأسمال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل و رأسمال على التوالي :

$$^2 \Delta Y = (PMK \cdot \Delta K) + (PML + \Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل و مساهمة عنصر رأسمال

$(\frac{PMK \cdot K}{Y})$: تشير إلى نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج

$(\frac{PML \cdot L}{Y})$: تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج

$\frac{\Delta Y}{Y}$: تشير إلى معدل التغير في الناتج

$\frac{\Delta K}{K}$: تشير إلى معدل التغير في رأسمال

$\frac{\Delta L}{L}$: تشير إلى معدل التغير في العمل

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L}$$

حيث α : نسبة إنتاجية عنصر رأسمال إلى الناتج.

$(1-\alpha)$: نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج .

ت. عنصر التكنولوجيا :

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت ، و لكن في الواقع و مع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير و بالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج ، و أصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمتس ، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية :

$$Y = AF(K, L)$$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل و عنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة

لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج".

و يشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

$$1 \quad \frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل

رأسمال $\alpha \left(\frac{\Delta K}{K}\right)$ ، مساهمة العمل $(1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L}$ ، و مساهمة عامل التكنولوجيا $\left(\frac{\Delta A}{A}\right)$

و هو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .²

¹ Gregory .N, Mankiw, pp273,274.

² Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui ,Ellipses édition ,2002 ,p 118 .

المطلب الثاني : مفاهيم حول النمو الاقتصادي

لقد كانت نظرة الاقتصاديين خلال القرن التاسع عشر للنمو الاقتصادي نظرة متشائمة حيث كانوا يخشون أن يتوقف النمو ، بسبب تناقص عوائد طاقات الأراضي المحدودة الضرورية لإطعام الشعوب المتزايدة بداية ، ثم بسبب تناقص عوائد موارد الطاقة و المعادن الشحيحة¹

1- نظرة عامة حول النمو الاقتصادي اليوم :

لقد شهد اقتصاد الدول الصناعية الكبرى نموا في غضون المائتان عاما الماضية حيث تحول هذا الاقتصاد من الصناعات اليدوية و الحرفية إلى الصناعات ذات الإنتاج الضخم و الكبير و المتطورة تكنولوجيا و هذا النمو طويل الأجل تحقق رغم ما واجه الاقتصاد العالمي من حالات عدم استقرار و البطالة و التضخم².

حيث أن الدخل الحقيقي للفرد في غربي أوروبا تضاعف ثلاث مرات تقريبا ما بين سنتي 1700/1000م ، و يشير هذا التضاعف خلال سبعمائة سنة إلى معدل نمو سنوي قدره 0.16% ، و ما بين سنتي 1750/1700م ارتفع المعدل الظاهري للنمو إلى 0.4%، و خلال القرن و النصف اللذين تليا ذلك، تصاعد معدل النمو السنوي إلى قيم تراوح بين 1.4 و 1.5 بالمائة ، وبهذا يكون قد احتاج الفرد العادي في القرون الوسطى إلى أربعمائة سنة ليتضاعف ، بينما انخفضت هذه المدة إلى خمسين سنة مع معدل نمو مستقر 1.4 بالمائة سنويا ، و بهذا يتمتع الفرد العادي اليوم سواء في بريطانيا ، كندا ، أمريكا، فرنسا، أو اليابان و غيرها بتشكيلة من السلع و الخدمات التي تثير عجب نبلاء القرن السادس عشر و غيرهم في أوروبا³.

و يسير النمو العالمي حاليا بسرعة بطيئة ، و التغيير مستمر في محركات النشاط الاقتصادي كما تظل معدلات نمو الاقتصادات الصاعدة أعلى بكثير من معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة لكنها تبقى أقل من المستويات المرتفعة الملاحظة في السنوات الأخيرة⁴.

و لقد زادت مخاطر تطورات سلبية منذ الربيع ، و من المخاطر قصيرة الأجل تفاقم التوترات الجغرافية و السياسية و التقلب في الأسواق المالية ، بعد أن شهد انخفاض في الآونة الأخيرة

¹ فريديريك شرر، نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي ، الطبعة الأولى الرياض، مكتبة العبيكان ،2002، ص 8.

² د. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 08.

³ فريديريك شرر، المرجع أعلاه ، ص 12.

⁴ أفاق الاقتصاد العالمي دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ، صندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2013.

، و من المخاطر متوسطة الأجل الركود و انخفاض النمو الممكن في الاقتصاديات المتقدمة ، و تراجع النمو الممكن في الأسواق الصاعدة .

حيث زاد بطء النمو الاقتصادي العالمي في النصف الأول من عام 2014 بدرجة فاقت التوقعات ، و يأتي النمو الأضعف توقعا و ذلك انعكاسا للإحداث في الولايات المتحدة و منطقة اليورو و اليابان و بعض اقتصاديات الأسواق الصاعدة الكبيرة . ففي الولايات المتحدة الأمريكية فبعد الربع العام الأول الذي جاء مفاجئ في ضعفه ، تحسن النشاط في الربع الثاني من العام و تشير الأدلة إلى أن الضعف كان عارضا في الأساس ، أما في منطقة اليورو ، توقف النمو في الربع الثاني من العام ، فيما يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف الاستثمار و الصادرات ، و في اليابان كان الطلب المحلي عقب زيادة ضريبة الاستهلاك أكبر من المستوى المتوقع ، و في روسيا و كومنولث الدول المستقلة يعكس الضعف الملاحظ تأثير التوترات الجغرافية السياسية على الاستثمار الأجنبي ، و الإنتاج المحلي و مستوى الثقة ، و مرة أخرى أثبت الطلب المحلي الفاتر في اقتصادات أسواق صاعدة أخرى أنه أكثر استمرارية مما أشارت إليه التنبؤات ، و لاسيما في أمريكا اللاتينية ، حيث أنكمش إجمالي الناتج المحلي في البرازيل و تعرض النشاط الاقتصادي إلى مفاجآت سلبية في عدة بلدان أخرى ، و في الصين بعد أداء الربع الأول الذي جاء أضعف من التوقعات ، دعمت تدابير السياسة نمو أقوى في الربع الثاني من العام ، و على وجه الإجمال كان النمو دون المتوقع في بعض الأسواق الصاعدة خلال النصف الأول من العام مرتببا بضيق الأوضاع المالية في الربع الأول من العام ، و لكنه لا يرتبط عموما بتباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لما لوحظ من نمو قوي في الواردات الأمريكية.¹

¹ أفاق الاقتصاد العالمي ، إصدارات صندوق النقد الدولي ، ص 1،2 ، أكتوبر 2014.

2- النمو الاقتصادي و التنمية :

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية :

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فالبعض يعرفها على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهريّة في البنيان و الهيكل الاقتصادي .و يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، و على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

و على ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي :

أولاً : جميع ما انطوت عليه عملية النمو و التي تتمثل في :

1. زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل

2. أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية

3. أن تكون الزيادة على المدى الطويل

ثانياً : عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية و تتمثل في :

1. تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي : عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية والقضاء

عليها و ذلك عن طريق الاهتمام بالصناعة و إعطائها دفعة قوية ، حيث يربط الاقتصاديون

في الوقت الحالي بين حالة التخلف و التخصص في الإنتاج الأولي فقط . بحيث تهدف

التنمية إلى توسيع الطاقة الإنتاجية .

2. تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و هذا الأمر كثيرا ما لا يتحقق

في ظل النمو الاقتصادي و على الرغم من أن العديد من الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة أي

زيادة كبيرة في الناتج المحلي إلا أنها معظم هذه الزيادات تستأثر بها الطبقة الغنية و لا

تستفيد الطبقة الفقيرة إلا من زيادات متواضعة ، أما التنمية الاقتصادية فهي من أهدافها أن

ي صاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية خاصة التي تحتاج إليها الطبقة الفقيرة.¹

ب- النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع. بمعنى لو أننا أنتجنا مليون طن من الذرة في هذه السنة ثم زاد إنتاجنا خلال السنتين القادمتين الضعف ، عندها يمكننا أن نقول أننا قد حققنا نمواً اقتصادياً بمقدار الضعف في إنتاجنا العام وبالتالي الضعف في دخلها العام أو القومي. والزيادة في النمو الاقتصادي لا تعنى تماماً أي تقدم في حالة البلد لأن هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الحسبان حتى نستطيع الحكم بأن النمو قد أدى إلى تحسن. فمثلاً لدينا الهند بلد يعتبر مواطنوه من أفقر الشعوب في العالم ولكن الناتج المحلي في الهند يبلغ ثلاثة أضعاف الناتج المحلي لسعودية وشهدت الهند نمواً اقتصادياً في خلال ثلاث سنوات بنسبة 5.5 بالمائة. والسبب في أن هذه النسبة لا تمثل أي تنمية هو أن عدد السكان في الهند يبلغ بليون نسمة ولهذا فإن هذا الدخل لا يفي بمتطلبات ربع سكان الهند. وبالتالي لا يمكننا الحكم على تقدم أو التنمية الاقتصادية في دولة بمجرد معرفة دخلها.

أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أكثر شمولاً وسعة من مفهوم النمو وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصادياً واجتماعياً ودولياً، ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، على التنمية الاقتصادية وليس النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي.²

3- التنمية المستدامة :

تدل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و التقني و الحفاظ على نظم و موارد الأرض الطبيعية.³

¹ د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.إيمان عطية ناصف ،التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية ،قسم الاقتصاد ،جامعة الإسكندرية ،2000، ص 55-59.

² محمد الفاتح عبد الوهاب ،النمو الاقتصادي من اجل التنمية الاقتصادية و علاج مشاكل البطالة و الفقر،الحوار المتمدن ،العدد 2008،2371.

³ محمد بني هاني ، دور البرلمانات في دعم التنمية المستدامة ،مفهوم التنمية المستدامة ، مجلة الاتحاد البرلماني العربي ، العدد 93 ، أبريل 2005.
www.arab-ipu.org/publications/journal/v93/studies.html (28/11/2014)

عرف العالم خلال العقود الثلاثة الماضية وعيا كبيرا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بسبب تسبب نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما أدى بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى تبني نماذج تنموية بديلة مستدامة تعمل على تحقيق التوافق بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة والحفاظ على البيئة واستدامتها من جهة أخرى .

تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا، والناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لزيادة الوعي بالندرة القادمة إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة. ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية Ecopolitics التي عرّفها جيوماريز Guimaraes على أنها "دراسة الأنساق السياسية من منظور بيئي"، والذي يعني أن الإلمام بعلم الطبيعة يعتبر بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها. ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مثل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية

ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit في 1992م. وقد اهتم تقرير التنمية الإنسانية العالمية عام 1995، بعنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال¹.

¹ د. عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة، السعودية، 2007، ص3، 2. www.ao-academy.org/docs/altanmiyah_almostadama (2014/11/18)

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، و سوف نتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءاً من الاقتصاديين الكلاسيك .

المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي .

لقد استحوذت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح أفكار الاقتصاديين و أصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam Smith و Ricardo و Malthus و Marx و غيرهم و قد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط و اتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، و قبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة ، و الوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة و لهذه المدرسة الفكرية¹.

1. نظرية النمو الكلاسيكية :

يتطلب فهم وجهات النظر الجديدة حول النمو الاقتصادي و دور التطور التكنولوجي فيه، أن نفهم كيف احتلت فكرة النموها الموقع البارز في الجدل الاقتصادي. و لقد بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد الماركنتيليين ، أمثال الانجليزيين و يليام بتي ، و جون لوك و الفرنسي جان باتيست كولبر ، و لقد رأى هؤلاء العلماء في النقد و خاصة المسكوك منه الذهب و الفضة ، مكن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها بجد ، و قد اعتقدوا أنه من الأفضل لبناء مخزون الذهب و الفضة ، أن يتحقق ميزان تجاري رابح ، من خلال الترويج الفعال للتصدير ، و وضع قيود على أسعار و حصص ما يجري استيراده ، و تسمح هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة و تحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية و بالتالي الرخاء الاقتصادي .

¹ د. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الاردن الطبعة الأولى، 2007، ص 56، 55.

1- نظرية آدم سميث :

لقد كان لكتاب آدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثراء الأمم 1976 تأثير كبير على الدارسين و واضعي السياسة الاقتصادية ،لقد كان سميث متفائلا إذ كان يرى أن بوادر توحى بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة إلى أراضاء رغبات المستهلكين ،وإذا اقتصر الحكومات على دورها في الدفاع القومي و تحقيق النظام و العدالة ، و توفير التعليم للشعب و امتنعت على وضع قيود على التجارة الداخلية و الخارجية¹، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه ، حيث بين آدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية اكبر بنفس المجهود المبذول و ذلك عن طريق معدات و الآلات المتخصصة ،و يؤكد آدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل ،و يعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية .

و بعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم².

و اعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء و مبادلته أو مقايضته بشيء آخر و هذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردتها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل . و يكمل آدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق و هذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات ،حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات³.

و يرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه مما يتمخض عنه تزايد الدخل .و يترتب عن الزيادة في

¹ فريديريك شرر، نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره، ص18،17.

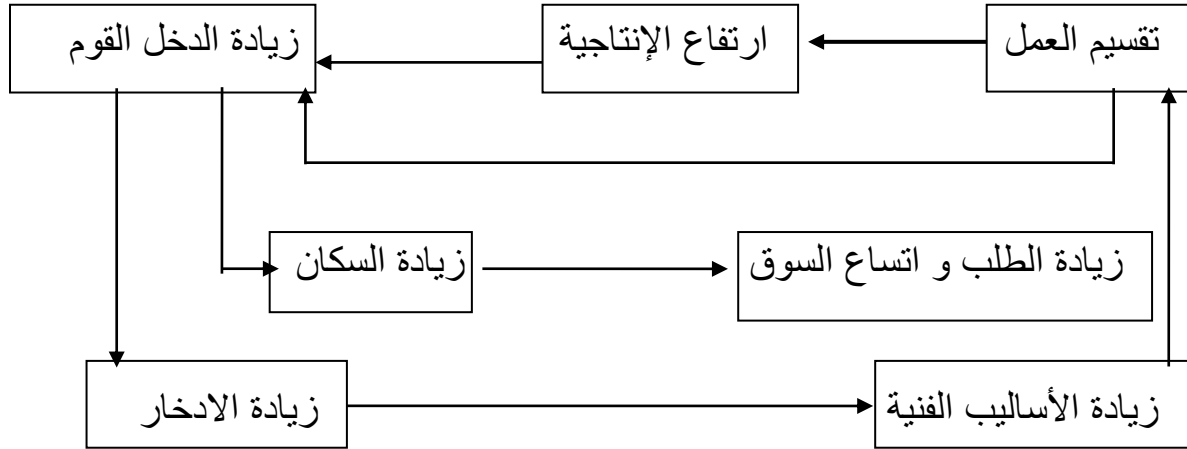
² د.محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ،1974، ص 49،50.

³ د.محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره،ص 77.

الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار و الاستثمار ، و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و يتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة و الأفضل لإنتاج السلع ، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل .

غير أن سميث يرى انه توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية ، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى . و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية . فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد .¹

الشكل 03 : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر : سالم النجفي و محمد القرشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ،العراق،1988،ص61.

¹ د.محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره ، ص51.

2- نظرية ديفيد ريكاردو:

ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال (إعادة استثمار الأرباح) و لخص فكره في نظرية التوزيع . توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال : يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ، وقسم المجتمع إلى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل.

- **العاملين بأجر** : الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف (الأجر الطبيعي: و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة) .

- **الرأسماليون** : الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجور المدفوعة. (ملحوظة: يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " قيمة العمل ").

- **ملاك الأراضي**: (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم .¹

يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الربح)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .

¹Echange international et croissance ,l'analyse de D.Ricardo,2004,P 1,2,
(www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo.pdf) consulté le (19/08/2014)

و هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشبيد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح.. الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض¹

3- نظرية مالتوس (Robert Malthus) :

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية . و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً على قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب .

و يرى مالتوس أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ، و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح حينها مالتوس فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

و ذكر مالتوس أن السكان ينمو بمتتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء ، مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة و انخفاض دخل الفرد .

¹ د.عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، ص31.

و يؤكد مالت سان نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأسمال . وبشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديث للسيطرة على حجم السكان و من جهة أخرى إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك¹.

4- نظرية كارل ماكس :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد ، فبينما اعتقد آدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الربح ، و بالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل ، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال ، فتنهار الرأسمالية ، إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ، لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية ، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها

¹ د. مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ،ص 59،60.

برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس¹.
المطلب الثاني : التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي .

لقد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و التي ارتكزت بشكل كبير على تكوين رأسمال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية و من الاقتصاديين الذين برزوا داخل هذه المدرسة الاقتصادي روبرت سولو .
1- نظرية روبرت سولو :

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 و قام بطرح نموذج على المدى الطويل ، و كان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى و الفقر بين الدول ،حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال و العمالة² .

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بيئة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار ، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ،التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج ،في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار ، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية³.

في نموذج سولو، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) جزءا من النمو، لأن هناك زيادة في السكان (العمل) والاستثمار (رأس المال العامل)، أي أن هناك نمو. ومع ذلك، الكثير من النمو لا يفسر بهذين العاملين، ولكن من المقرر أن العامل المتبقي هو التقدم التقني،

¹ كيداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013 ، ص 37،36.

² Ulrich Kholi ,Analyse Macroéconomique, université de Boeck, bruxelles, Belgique ,1999,p 425 .

³ Dwight H. Perkins.Steven Radelet et David L .Lindauer , op-cit ,p149

الذي يجهل مصدره (ويقول البعض أنها عامل "سقطت من السماء"). و اعتبر أن النمو (النمو السكاني والتقدم التقني) أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.

- هذا النموذج في حالة توازن مستقر: في الأجل الطويل، يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة"، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

- افتراض أهمية الاستبدالية بين العوامل خاصة لأنه يظهر أن النمو يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة. على سبيل المثال، هناك بطالة، إذن تتخفض أجور العمال لانخفاض اليد العاملة و يمكن استفادة أصحاب المشاريع من انخفاض أجور، وتتحل محل رأس المال بالعمل وتوظيف ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض البطالة ولذلك، سوف يضمن النمو بطبيعة الحال العمالة الكاملة.¹

1. النموذج القاعدي لسولو :

• فرضيات النموذج :

- 1- الأسر مكونة من منتجين و مستهلكين .
- 2- الدول لا تنتج و لا تستهلك إلا سلعة واحدة ، بمعنى أنه لا توجد تجارة دولية أي أن الاقتصاد مغلق . و العرض يكون مساوي الطلب و الاستثمار مساوي للادخار.
- 3- التكنولوجيا خارجية ، حيث أن الشركات لا يمكنها تغييرها عن طريق الإنفاق على البحث و التطوير .
- 4- دالة الإنتاج تحقق الشروط التأكد من أن المشتقة الأولى موجبة ، و المشتقة الثانية سالبة $F'(>0, F''(<0$
- 5- تتميز دالة الإنتاج بأن عوامل الإنتاج ذات غلة ثابتة بمعنى إذا ضاعفنا العمل و رأسمال بنسبة معينة فإن تأثيرها على كمية الإنتاج سيكون بنفس النسبة .

$$mY=F(mK ,mAL)$$

فرضية عوائد الحجم الثابتة تمت صياغتها من بين الأمور الأخرى لتسمح بالتحليل من حيث دخل الفرد ، نفرض أن هذا الاقتصاد منطور كفاية ، في الاقتصاد الأقل تطور العوائد تكون

¹ La croissance et le modele de solow , projet Bases ,unil, université de lausanne, 2013. www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modele-de-solow consulter le (23/11/2014)

متزايدة بافتراض أن $m=1/AL$ فإنه يمكننا الحد من دالة إنتاج الاقتصاد الكلي و نعبر عنها
بنتاج كل وحدة من العمل الفعال و نكتب : $Y=F(K)$

Y : هو ناتج العامل الفعال ، K : كثافة رأسمال بالنسبة للعامل الفعال .¹

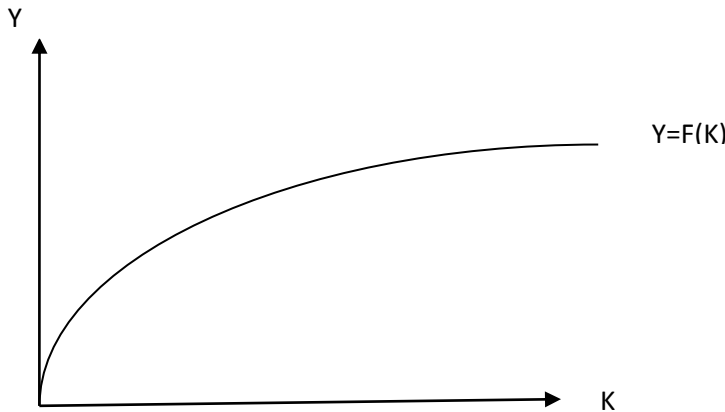
6- الفرضية الأهم في هذا النموذج و التي تميزه عن نموذج هارود دومار ، هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل و رأسمال ، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $(\frac{K}{L})$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن ، و أخذه كدالة لذلك دالة كوب دوغلاس ، ذات غلة الحجم الثابتة .

$$Y=F(K,L)=K^aL^1 \quad (1)$$

$$y = \frac{Y}{K} = Q(k) \quad (2)$$

$$y = Q(k) = k^a \quad (3)$$

الشكل 4 : المنحنى يمثل الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال



يوضح هذا المنحنى تناقصية رأسمال الفردي .

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج سولو تتعلق بتراكم رأسمال عبر الزمن ، حيث لدينا

$$K^* = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \quad (4)$$

¹ Alexandre Nshue M.mokime ,Modèles de croissance économique , kinchasa ,juillet 2012,pp 08 ;09
gfol1.lareq.com/.../Modeles_de_croissance_ws1004549281.pdf ,consulter le (06/10/2014)

و منه فإن التغير في رأسمال هو يساوي الفرق بين الاستثمار و الاهتلاك في رأسمال ،
الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ ، و بما أننا في ظل اقتصاد مغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة
، تساوي الاستثمار I مع الادخار s ، التوازن في سوق السلع و الخدمات ، و نكتب :

$$I=S=sY$$

$$K^*=sY-\delta K \quad (5)$$

و من جهة أخرى لدينا :

$$k=\frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{k^*}{k} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} = \frac{sY-\delta K}{K} - \frac{L^*}{L} \quad (6)$$

و حسب معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن ، بافتراض التوازن في سوق العمل فننا
نكتب:

$$\frac{L^*}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \Rightarrow \log(L) = \int n dt = nt + c_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+c_0}, L_0 = e^{c_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}.$$

و عليه تصبح المعادلة كالتالي :

$$\frac{k^*}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n$$

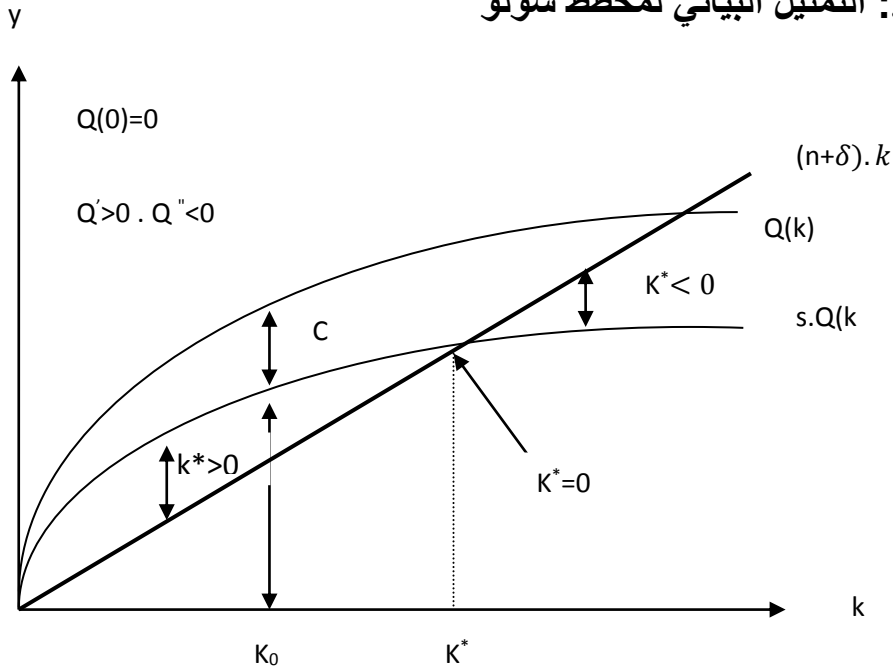
و منه تصبح المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي

$$k^* = sQ(k) - (\delta + n).k \quad (7)$$

• التمثيل البياني :

المعادلتان الأساسيتان لنموذج سولو هما المعادلتان (3) و (7) ، فإذا كان الاقتصاد ينطلق
من الحالة الأولية الأصلية ، فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية من الإنتاج
و الاستثمار، و المعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس.

الشكل 5: التمثيل البياني لمخطط سولو



يمثل هذا المنحنى كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي ، حيث تعطى نسبة التغير في K بالفرق بين المنحنيين $s.Q(k)$ و $(n+\delta).k$ ، و عند تقاطع هذين المنحنيين نجد:

$$\frac{k^*}{k} = 0 \Rightarrow k^* = 0, \quad k^* = k$$

و في الحالة التوازنية ، خارج هذه الحالة يكون لدينا :

$$K_0 < k^*, \quad k^* > 0$$

$$K_0 > k^*, \quad k^* < 0$$

الحالة الأولى : رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ، و يكون لدينا ما يسمى بتعزيز ، تقوية رأسمال في الاقتصاد

الحالة الثانية : رأس المال الفردي يتناقص و هو ما يسمى بتوسيع رأس مال.¹

2. نموذج سولو مع التقدم التقني :

إذا كانت دالة الإنتاج من الشكل العام $F(K,L)$ يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأنية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي .

¹ ديشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 5،6 .

التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية العامل و يأخذ الشكل $Y = F(K, AL)$ ، حيث أن A هي مؤشر التقدم التقني و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر هارود .
التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية رأس المال يأخذ الشكل $Y = F(AK, L)$ ، و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر سولو .
و غالبا ما يستخدم التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية العامل لدراسة النمو طويل المدى و يتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت g بمعنى أن $G(A) = g$.

2- نظرية شومبيتر :

يعتبر شومبيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي و اعتبروا أن النمو الاقتصادي يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري ، كما يرى أن للعوامل الفنية و التنظيمية دور مهم في عملية النمو و بالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات و ابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة ، تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو لشومبيتر على ثلاث عناصر و هي الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي ، و ذلك لان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس عن طريق الادخار ، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين و بالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار¹ و يتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك و يدفع الأشياء إلى الأمام ، و يرغب بشدة في تحسين الدخل فتتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية و الرغبة في خلق شيء جديد²، عن طريق تجديد المنتجات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ، أحدهما محفز و تابع لحجم النشاط الاقتصادي و يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأسمال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأسمال و الفائدة المفروضة للحصول عليه ، و الآخر يحدث تلقائيا و هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ، و لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي ، و إنما يحدده الابتكار و التجديد .

¹ كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

² د محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 69،70.

انتقدت نظرية شومبيتر كونها ارتكزت فقط على الابتكار و كونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده ، و أن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمار بل يمكن تمويلها بالعجز ، إذا لم تكفي الادخارات و الاستثمارات الحقيقية أو أدوات السوق المالي من أسهم و سندات ، و غيرها كما أن البلدان النامية لا تحتوي على الكثير من المنظمين الذين تعتمد عليه نظريته في النمو ، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج لعوامل أخرى مثل الهياكل التنظيمية و الإدارية و العمل الماهر و الدوافع و المحفزات .¹

المبحث الثالث : نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث و المعاصر

لقد أدى عجز التحليل الكلاسيكي في تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي عبر الزمن إلى جانب الإسهامات الضعيفة للمدرسة النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو إلى على ظهور النظرية الحديثة للنمو التي تعمل على تمييز العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي و التي جاءت بفرضيات و استنتاجات تختلف عن ما جاءت به النظريات السابقة.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي عند الكينزيين

إن أزمة الكساد الكبير خلال الفترة من (1930/1939)، دعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي ، و كانت البداية مع الاقتصادي كينز 1939 الذي قدم مجموعة من الأفكار و الآراء كمحاولة لإيجاد حل للوضع الراهن ، في الوقت الذي عجزت فيه المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة .

1- التحليل الكينزي :

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأسمال ، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة و تعظيم أرباح المؤسسات ، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

واعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في الإنتاج و العرض و لتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمداً مبدأ

¹ كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرفه كينز على انه "جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك " 1. و أكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل .

و قد أعتبر كينز أن مشكل الرأس مالية هو قصور في الطلب ، و أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ، و الادخار هو دالة للدخل ، و أكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة . و قد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا ، فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل و الإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط 2.

2- نموذج هارود دومار:

إن أبسط دوال الإنتاج و الأكثر انتشارا و التي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود Roy Harrod والاقتصادي الأمريكي ايفيسي دومار Evesy Domar، لتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأس مالية المتقدمة ، و لكن نموذج هارود دومار قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال .

و يعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برمته يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة .

$$Y: \text{الإنتاج} ، K: \text{رأسمال} ، \text{عندئذ يمكن الإنتاج إلى رأسمال من خلال المعادلة :} \\ (1) \quad Y=K/v ، \text{عندما يكون :}$$

k: ثابت يدعى معامل رأسمال و لتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نمو الإنتاج.

نستعمل الرمز Δ للتعبير عن الزيادات في الإنتاج و رأسمال 3.

$$(2) \quad \Delta Y = \frac{\Delta K}{v}$$

1 سالم توفيق النجفي ، محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ، العراق ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد 1980، ص70.

2 د. مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 73،74.

3 د.محمد صالح تركي القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 91،92.

إن معدل نمو الإنتاج g مساوي لنسبة الزيادة في الإنتاج مقسومة على كمية الإنتاج الكلية $\frac{\Delta Y}{Y}$ و بقسمة جانبي المعادلة (2) على Y نجد :

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(\Delta K)}{Yv} \quad (3)$$

و للاقتصاد الوطني برمته فإن (ΔK) يشبه الاستثمار (I) الذي يجب أن يساوي الادخار (S) .

لذلك فإن $\frac{(\Delta K)}{Y}$ يصبح $\frac{I}{Y}$ و هذا يساوي $\frac{S}{Y}$ الذي يمكن أن يعبر عنه بمعدل الادخارات (s)

نسبة مئوية في الناتج القومي و المعادلة (3) يمكن أن تحور إلى :

$$g = \frac{s}{k} \quad (4)$$

و هذا هو الشكل المبسط لنموذج هارود دومار للنمو الاقتصادي الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي يشترك في تحديده النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي ، و التي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية ، و من خلال هذه العلاقة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية و بصورة مباشرة بنسبة ما يدخر و ما يستثمر³ ، إن هذه العلاقة تشير إلى أن رأسمال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع و المعدات هو الذي يخلق النمو و أن الادخار الذي يقوم به الناس و الشركات هي التي تجعل الاستثمار ممكن .

3- نموذج هارود دومار و دالة الإنتاج ثابتة المعاملات :

يعتمد معدل نمو الإنتاج على التغيير التكنولوجي و على معدل نمو عناصر الإنتاج أو المدخلات ، و هذا ما يعبر عنه بدالة الإنتاج⁴.

• فرضيات النموذج :

يتأسس نموذج هارود دومار على مجموعة من الفرضيات :

1. الادخار يمثل نسبة من الدخل $S = s.Y$ ، s : الميل المتوسط و الحدي للادخار .

2. قوة العمل تنمو بمعدل n ، حيث $n = \frac{\Delta L}{L}$.

3. وجود فائض في العمالة و ندرة في رأسمال .

¹ Dwight.H,Perkins,Steven Radelt et David L, Lindauer, pp142,143.

² د محمد صالح تركي القرشي ،مرجع سبق ذكره ،ص93.

³ د.محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص108.

⁴ د محمد صالح تركي القرشي ،مرجع سبق ذكره ،ص93.

$$4. \text{ معامل لرأسمال ثابت } \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y}$$

يقوم هذا النموذج دالة إنتاج اليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج:

$$Y=F(K ,L)=\min(AK,BL)$$

حيث: $A,B > 0$ و A,B ثابتان .

و هي دالة إنتاج لا يتم من خلالها الإحلال بين عنصري العمل و رأسمال مما يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة و الآلات غير المستعملة¹.

و من جملة الانتقادات التي وجهت إلى الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج و التي تجعل منه نموذج غير واقعي ، و هي :

1- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\Delta S/\Delta Y$ و معدل رأسمال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغير مع مرور الوقت .

2- افتراض ثبات كل من نسب استخدام كل من رأسمال و العمل غير واقعية ، بسبب إمكانية الإحلال بينهما بتأثير التقدم التكنولوجي .

3- النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة .

4- عدم ثبات فرضية العلاقة بين معامل رأسمال و الناتج في المدى الطويل .

عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة².

¹ Robert Barro ,Xavier Sala.i.Martin, la croissance économique ,Edition internationale , France, 1996, p53.

² د.مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 77، 76.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر :

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي و التي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي .

1- نظرية مراحل النمو لوات روستو :

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1960 ، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل ، و هي : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير¹.

1. مرحلة المجتمع التقليدي :

يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك و الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج .

2. مرحلة التمهيد للانطلاق :

تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي و الابتكار و تجعل منه ممكنا ، و من أهم التغييرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و زيادات الاستثمار و الابتكار في القطاع الزراعي ، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي .

3. مرحلة الانطلاق :

تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي و قد عرف روستو هذه المرحلة بمجموع التغييرات التالية : - ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي .
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة .

و يرى روستو من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريبا لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة التالية².

¹ د.محمد عبد العزيز عجمية، د.إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

² د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117-118.

4. مرحلة الاندفاع نحو النضوج

و للاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج و تدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي 40 عام و تتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي ، و القدرات التكنولوجية و التنظيمية في عمليات الإنتاج .

5. مرحلة الاستهلاك الوفير :

و تتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة و الاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن و الغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية ، و يرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة .

إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لا بد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل و خطوات محددة بوضوح بالإضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة و المرحلة الموالية لدرجة كافية ، بحيث يوافق الجميع متى ينتقل المجتمع من مرحلة لمرحلة لاحقة .

و بالنسبة لتحليل روستو فيرى معظم الاقتصاديين أنه قد فشل في مقابلة الشروط سابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة و يرى هؤلاء الاقتصاديين أن تحليل روستو أقرب إلى التفسير الانطباعي لتعميمات واسعة لتجارب مسبقة منه إلى تحليل علمي دقيق حيث تصعب التفرقة بين المراحل بوضوح.¹

2. نظرية النمو الجديدة الداخلية :

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قاد إلى عدم الرضا عنها ، و الفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم .

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التغيرات في خزين رأسمال أو العمل ، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تفسر بمتبقى سولو ، (solow Residuel) ، و النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات

¹ د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 119،120.

خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، و قد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، مما أدى إلى ظهور نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو الجديدة تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، و العوامل المحددة لنمو لمعدل نمو الناتج المحلي الذي لم يتم تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لسولو و الذي يعرف بمتبقى سولو و بافتراضهم أن الاستثمارات العامة و الخاصة في الرأسمال البشري و التي تولد وفورات خارجية و تحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد¹.

وقد كان هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فنجد مثلا Paul Romer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث و التطوير بالإضافة التمرن عن طريق التطبيق، أما R.Lucas فقد ركز على الرأسمال البشري في بناء نموذج، و لا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير².

و نجد مثل دراسة Baumal عام 1986، لم تجد أي أثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد بين الدول النامية و الدول المتقدمة التي تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة المستندة على فرضية تناقص عوائد رأسمال و التي ترى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة فظاهرة عدم التقاء دخول الأفراد ساهمت في تطوير النظرية الجديدة و التي تلغي فرضية تناقص عوائد رأسمال و في هذه الحالة يكون الاستثمار مهم جدا في للنمو طويل الأمد، و أن مثل هذا النمو يكون داخلي.

و قد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان R.Lucas في 1988 و Paul Romer في 1986، و التي تفترض وجود وفورات خارجية مع تكوين رأسمال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض (معامل رأسمال الناتج من الارتفاع)، و أول اختبار كان النظر فيما إذا كانت معدلات النمو في البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة، و بعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكسية بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولى لمعدل دخل الفرد و الذي يؤيد

¹ د. مدحت القرشي، التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 79، 78.

² العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1995_2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013، ص 64.

النموذج الكلاسيكي المحدث ، و بعكسه النظرية الجديدة للنمو و التي ترى بأن الإنتاجية الحدية لرأسمال لا تنخفض ، و تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية :

$$g_i = a + b_1(PCY)$$

حيث أن g_i : معدل نمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد ، i : لعدد السنوات ، PCY: يمثل المستوى الأولي من دخل الفرد ، فإذا وجد بان المعامل (b_1) معنوي و سالب فغنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات التي أجريت و جدت هذا المعامل معنوي و موجب ، مما يشير إلى عدم الالتقاء و التباعد ، أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة .

و تتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم و البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة ، و النموذج المذكور يفترض أن معدل الادخار و معدل الاستثمار و معدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث و التطوير و التجارة متساوية فيما بين بلدان العالم و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى لو كان هناك تناقص لعوائد رأسمال) ، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد ، و وجدنا من تقدير المعادلة السابقة مضافا إليها المتغيرات المذكورة أعلاه بأن إشارة (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أنه سيكون التقاء لمعدلات النمو في البلدان الغنية و الفقيرة و بعكسه إذا كان المعامل موجب أي أن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة ، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه مؤثرة و تمنع الإنتاجية الحدية لرأسمال من الانخفاض .

و يرى أيضا N.Kaldor أنه رغم استمرار تراكم رأسمال و زيادة مقدار رأسمال الفرد خلال الزمن فإن معامل رأسمال الناتج K/L يبقى ثابت مما يعني ثبات عوائد رأسمال ، و يمكن تفسيره في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأسمال للفرد¹.

¹ د. مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

3. اتجاهات لوكاس Lucas :

في بحثه سنة 1988، الحائز على جائزة نوبل روبرت لوكاس قدم نموذجاً الهدف النهائي فيه هو النمو الاقتصادي الداخلي . في هذا النموذج، "محرك" النمو هو رأس المال البشري، تراكم رأس المال البشري يرفع من إنتاجية العمالة ورأس المال المادي. هذه هي الميزة الرئيسية لهذا النموذج. وعلى الرغم من بعد أن تم تقديم الكثير من المساهمات، إلا أن أهمية هذا النموذج تكمن في حقيقة أنه قدم أولاً رأس المال البشري نهج النمو الداخلي. كما أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو أن يقسم للناس لهم الوقت بين العمل والتدريب. لذلك، هناك مفاضلة، منذ متى أخذ على تدريب الناس التخلي عن جزء من دخل عملهم، ولكن زيادة الإنتاجية في المستقبل، وبالتالي الأجور في المستقبل.

في جوهرها، هذه المقايضة هي مجرد مثال واحد نموذجي يظهر في تراكم رأس المال المادي وهو مسألة الدخل تأجل اليوم (وبالتالي الاستهلاك) للحصول على دخل الغد. وهكذا، فإن القرارات بشأن تراكم البشرية تعتمد على ميزات ديناميكية الاقتصاد، الأمر الذي يجعل من تراكم رأس المال البشري هو "المحرك للنمو".

كما أن هذا النموذج لديه نوعين من رأسمال : المادي ورأس المال البشري. المعادلة الأساسية للنموذج، وهي معادلة التوازن، تنص على أنه في الحالة المستقرة الناتج الهامشي لهذين النوعين من رأس مال يجب أن يكون متساوي . هذا يعني أن ديناميكية تراكم هذين النوعين من رأس المال مترابطة. هذا التوقع للنموذج يبدو أنه منطقي في "العالم الحقيقي". - إن الفعالية من التدريب، هي ارتفاع معدل الإنتاجية بإضافة وحدة واحدة التدريب هي خارجية المنشأ.

- و قد جاءت النتائج الرئيسية لهذا النموذج على النحو التالي .
- أعلى إنتاجية للتدريب، ستكون الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل التي تتبع التدريب وبالتالي ارتفاع معدل الأجور في المستقبل. هذا يعني أن الحوافز للتدريب أكبر وهكذا سوف يكون نمو في معدل النمو الاقتصادي.

- إن انخفاض معدل نفاذ الصبر الذي يمتاز به المستهلكين بالنسبة إلى الاستهلاك في المستقبل ، سيكون أقل أهمية لأن العمال على استعداد لهجر الاستهلاك الحالي لتكريس أنفسهم للتدريب لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.¹

4. نموذج رومر :

ينطلق رومر من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس ، فالمعارف و الأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس ، يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها ، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة ، التكلفة الحدية للمعلومة معدومة و تكون المعلومة كذلك حصريا جزئية ، لا يستطيع مالکها مراقبة استخدامها من طرف المتعاملين الاقتصاديين الآخرين إلا جزئيا ، و بالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة و عوض عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية لهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ، غير أن الوحدات المولية تنخفض تكلفتها و ذلك لنسخ الأولى ، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردوديات السلمية المتزايدة و في حالة المنافسة غير التامة ، و هو يعتمد على مجموعة من الفرضيات :

- الرقي التقني داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح
- يبحث النموذج في تفسير كيف و لماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا .
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير هو أساس التفسير .
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن و هي على الشكل التالي :

$$Y=K^a(AL_Y)^{1-a}$$

$$(0<a<1)$$

حيث أن A : رصيد الأفكار

K رصيد رأس مال

¹ Economics of growth and innovation ,the Lucas model, 2002, p 3,4 .
in3.dem.ist.utl.pt/master/02econ/lecture4.pdf , (18/11/2014).

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K ، و لكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة ، و يتراكم K مثل نموذج سولو ، بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت s و يهتك بمعدل خارجي المنشأ θ و عليه نكتب :

$$K^* = sY - \theta K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث :

$$L^*/L = n$$

في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ و يتزايد بمعدل ثابت ، أما في نموذج رومار حيث A يكون داخلي المنشأ ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t ، و A^* هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة و التي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروباً في المعدل الذي يجد فيه الأشخاص

$$L = L_A + L_Y \quad \text{إذن} \quad A^* = \gamma L_A$$

حيث: L_Y الناتج المباشر و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين .

$$\gamma = b.A^p \quad \text{يمكننا افتراض أن}$$

و هذا الافتراض أستمد من الملاحظة الواقعية حيث : b و p ثوابت ، فعندما يكون ($p > 0$) ، فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة ، أما عندما يكون ($p < 0$) فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف .

فإذا فرضنا عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا :

$$L_A = L_A^\lambda \quad (1 < \lambda < 0)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي 1، و منه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$A^* = b.A^p . L_A^\lambda$$

حيث نلاحظ بأخذ كل باحث على حدا فإن γ يعتبر ثابت (مردودات ثابتة) ، أما على المستوى

الكلي فإن γ يتغير متأثراً بنشاط المجموعة ، و في نفس السياق يتم معاملة A^p بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد ، مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة¹.

5. نقد النظرية الداخلية :

إن من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية ، و التي تعتبر غير مواتية للدول النامية .

و أن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالباً ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأسمال و السلع غير الكاملة ، و بسبب إهمال هذه النظرية هذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين بلدين ، كما أن الدراسات التطبيقية التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تصل على تأييد كبير، و رغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فهي تساهم في فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجارب البلدان النامية و المتقدمة ، من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي².

¹ د.بشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير ، مرجع سبق ذكره، ص 17،18 -www.univ-
chlef.dz/ar/seminaires_2008/com.../com_1.pdf (19/11/2014)

² د. مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

² د. مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

خاتمة الفصل الثاني :

إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد تستحوذ قضية النمو الاقتصادي على فكر أغلب الاقتصاديين ، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج و توليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك و الاستثمار و العمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني حتى يتم تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي و دخل الفرد .

وقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل حيث كان لأراء ادم سميث و ريكاردو و مالتوس دور كبير في بعث هذه النظرية و التي أشارت على أن النمو الاقتصادي محدود في الأمد الطويل ، و قد كان نموذج هارود دومار أول نموذج قدم لتفسير النمو الاقتصادي و قد ركز على الوضع المتوازن للاقتصاد و ربط استمرار النمو بمعدل الادخار و معدل النمو السكاني و معامل رأس المال للناتج ، و روبرت سولو الذي طرح نموذج من أهم الإسهامات في نظرية النمو الاقتصادي و الذي اعتمد عامل التكنولوجيا كعامل خارجي المنشأ الذي أدى إلى نقد هذا النموذج رغم قدرته على تفسير بعض الحالات ، الأمر الذي ساهم في تشكيل نظرية النمو الداخلي و التي قدمت العديد من النماذج لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على تنمية رأسمال البشري و من أهمها نموذج لوكاس و رومار و التي تمحورت حول تطوير الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني .

و لا زالت الأبحاث في هذا المجال غير مكتملة و مازال العمل عليها ساري من أجل تحليل النمو الاقتصادي بأكثر نجاعة .

الفصل الثالث:

تأثير الإنفاق العام على النمو

الاقتصادي

مقدمة الفصل الثالث :

لقد شككت النظرية الكينزية أهم دعم للسياسة المالية بشكل عام و لسياسة الإنفاق العام بوجه خاص بحيث يترتب عن قيام الدولة بالإنفاق العمومي آثار واسعة المدى تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فوق إقليمها ، و يهمننا في هذا الفصل تناول الأثر الاقتصادي الذي يحدثه هذا الإنفاق ، حيث أقر التحليل الكنزي دور الإنفاق العام في بعث النمو الاقتصادي مدعما دور الدولة الفعال في النشاط الاقتصادي و بالخصوص عند إتباع سياسة الإنفاق العام، نظرا لما له من دور كبير في تنشيط الطلب الكلي و من ثم تأثيره على مستوى الناتج المحلي و دفع عجلة الاستثمار .

و قد ركزت بعض الدراسات على جانب بنود الإنفاق العام لما لها من دور في تحقيق معدلات نمو مرتفعة كالإنفاق على رأس المال البشري و البنية التحتية و الإنفاق على التعليم و البحث العلمي .

حيث سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي و تحليل أثر الإنفاق العام استنادا على التحليل الكنزي من خلال تأثير الإنفاق العام على التوازن الكلي في سوق السلع و الخدمات و سوق النقود ، و تبيان آلية تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام و مدى تأثيرها بعامل الإزاحة و في الأخير سنقوم بإبراز فعالية الإنفاق العام بناء على مصدر تمويله و إنتاجية بالنسبة لأوجه الإنفاق المختلفة .

المبحث الأول: الإنفاق العام و الطلب الكلي

تعمل جل الدول على زيادة معدلات نموها الاقتصادية لذلك زاد مؤخرا اهتمام الدول بالإنفاق العام على مختلف أوجهه رغبة في إحداث تغييرات في الطلب الكلي و لقد أسهم التحليل الكنزي في دعم دور الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها في التأثير على حجم الطلب الكلي .

المطلب الأول: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي

يشكل الإنفاق العام جزء هام من الطلب الكلي و انطلاقا من مبدأ " الطلب يخلق العرض " فإن لحجم الإنفاق العام دور كبير في التأثير على الطلب الكلي و بالتالي على حجم الناتج القومي .

1- تعريف الطلب الكلي :

الطلب الكلي يمثل الطلب على جميع السلع و الخدمات بمختلف أنواعها التي تكون الناتج القومي ، كما يمثل مجموع المبالغ المنفقة على جميع السلع و الخدمات المنتجة في الجسم الاقتصادي، و هذا يعني أن الطلب الكلي ما هو إلا عبارة عن الإنفاق القومي بمختلف أوجهه .

2- مكونات الطلب الكلي :

الطلب الكلي = الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (العائلي)+ الإنفاق الاستثماري (قطاع الأعمال)+ الإنفاق الحكومي (استهلاكي و استثماري)+ صافي الإنفاق الخارجي ، و عادة الفقرات الثلاث الأولى تمثل اقتصاد معلق ، و في حالة الاقتصاد المفتوح تضاف صافي الإنفاق الخارجي (الفرق بين الصادرات و الواردات).¹

1) الإنفاق الاستهلاكي:

نظرا لزيادة الحجم النسبي للطلب على الاستهلاك فهو يعتبر العنصر الأول و الرئيسي من عناصر الطلب الكلي ، و يشمل على طلب أفراد المجتمع على السلع و الخدمات المختلفة ، و يتعلق الطلب على الاستهلاك الكلي بعرض الادخار الكلي كما أن المحدد الرئيسي لكل من

¹ د.محمود حسين الوادي ، د. أحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر الطبعة الأولى ، عمان ، 2009، ص 99.

الاستهلاك و الادخار هو الدخل المتاح ، حيث يتمثل الاستهلاك في جزء من الدخل المتاح الذي يتم إنفاقه على اقتناء السلع و الخدمات الاستهلاكية .

(2) الإنفاق الاستثماري :

إن الاستثمار كثاني مكون لعناصر الطلب الكلي يعتبر مكون رئيسي ذلك لأن أي تغير في حجم الاستثمار يؤثر في مستوى الطلب الكلي ، و في مستوى الناتج القومي ، كما يمكن أن يؤثر أيضا حجم الاستثمار على رصيد السلع الرأسمالية و بالتالي على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، كما ويتميز الاستثمار بالتذبذب و عدم الاستقرار من فترة لأخرى مما يساهم في تسبب حالات الرواج و الكساد العالمي ¹.

(3) الإنفاق الحكومي :

يلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية و معالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي ، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق .

و قد أصبح دور الإنفاق الحكومي دور فعال و حتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك ، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني و مدروس حتى يأتي بالنتائج المرغوبة ².

(4) صافي الإنفاق الخارجي :

يعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات الدول الأخرى ، بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع إنتاجه أو ما ينتج بكميات غير كافية من سلع و خدمات و في المقابل تصدير ما يزيد عن حاجة الاقتصاد من سلع و خدمات .

¹ د. السيد محمد أحمد السريتي ، د. علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 80 ، 105.

² د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 ، ص 94،95.

وصافي الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات يمثل الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها من السلع و الخدمات ، بحيث حجم صادرات الاقتصاد المحلي للدول الأخرى تعتمد على قرارات الإنفاق بالنسبة لهذه الدول و التي تتأثر بحجم دخولهم ، و واردات الاقتصاد المحلي تعتمد بالدرجة الأولى على الدخل القومي المحلي لأن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على حجم الدخل القومي.¹

المطلب الثاني : أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي و محدداته

يعتبر الإنفاق العمومي من أهم العناصر و أكثرها فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم انه يعد أحد مكونات الطلب الكلي و الذي من شأنه تحريك النشاط الاقتصادي و دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو .

1. أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي

و يعتبر دور الإنفاق العام دور فعال في دالة الطلب الكلي هو ما يعرف بمجموع الإنفاق الكلي في خلق ما يسمى بالدفع القوية في النشاط الاقتصادي و خاصة في الاقتصاديات النامية و ذلك بسبب:

- (1) ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخل في البلدان النامية .
- (2) ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول الراجع إلى :
 - عدم توفر مناخ أو بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من الاستثمار و خاصة تأثير الأوضاع السياسية و الاقتصادية بهذه البيئة .
 - ضعف الأسواق المحلية و التي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة و الصناعة و تنمية القطاعات الإنتاجية ، حيث يلاحظ ان معظم الاستثمارات تكون توجه لنشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية ، و المضاربات في أسواق الأوراق المالية .
 - انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي و الذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص ، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي .

¹ د. طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2001، ص 243.

- ارتفاع نسبة و درجة المخاطرة و عدم التيقن للمستقبل .

و على هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد و بشكل أساسي على الإنفاق العمومي في الدول النامية .¹

2. محددات فعالية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي بتأثيره على مكونات الناتج فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية للناتج ، و هي تمثل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأسمال الثابت و العوامل الاقتصادية و التي تتناول الطلب الكلي الفعال لذلك فإن اثر الإنفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين و ذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين و استهلاكهم و التفاعلات في سوق العمل و التأثير على المستوى العام للأسعار .²

1- المقدرة الإنتاجية للمجتمع :

أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج ، و هي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل و رأسمال العيني ، و الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.³ و انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية هي رأسمال و يقصد بها كل الممتلكات العينية و الملموسة ، العمالة L و تمثل القوى العاملة في المجتمع و التي تساهم في العملية الإنتاجية ، التكنولوجيا A و تتمثل في المعرفة المستعملة لتطوير رأسمال، و تكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y=A.F(K.L) \quad (1)$$

و من أبرز الأمثلة لدالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة دالة الإنتاج Cobb-Douglas

¹ د.محمود حسين الوادي ، د. أحمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 144-145.

² د.وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

³ علي سيف علي المزروعى ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية 1990-2009 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012 ، ص 621.

$$Y=A.K^a.L^{1-a}$$

حيث a تمثل نصيب رأسمال في قيمة الإنتاج، $(1-a)$ تمثل نصيب العمالة ، و A تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ، و يتجلى دور الحكومة هنا من خلال تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة و التأثير على المقومات الاقتصادية الكلية ففي حالة وجود تضخم أو عجز في الموازنة العامة فنها تضر بالنشاط الاقتصادي و معدل النمو الاقتصادي ، كما أن سياسة الإنفاق الحكومي و طرق قد يكون لها تأثير سلبي أو ايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج ، و سبق و بين ¹barro أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي ، حيث يفترض أن الحكومة تقوم بشراء جزء من القطاع الخاص و تستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً للمنتجين الخواص ، و يمثل نموذجه بالمعادلة التالية :

$$Y= A.L^a.K^\beta.G^u \quad (3)$$

و تظهر آثار الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات الطلب الكلي، حيث الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأسمال الثابت الذي يؤدي لزيادة المقدرة الإنتاجية و الإنفاق الاستهلاكي و الذي يعمل أيضا على زيادة المقدرة الإنتاجية و إن كان أقل وضوح من الإنفاق الاستثماري بالتأثير على هيكل الإنتاج ، بحيث معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال معدل النمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج و معدل النمو في رأسمال و معدل النمو في العمالة و معدل النمو في الإنفاق العمومي ، بحيث يساهم الإنفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة و تأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية ، و ذلك حسب طبيعة الإنفاق .

الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأسمال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على الإنتاج ، و الإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع لآخر أو من منطقة لأخرى ، أما الإنفاق التحويلي

¹ طورت هذه الفكرة من طرف barro سنة 1990 و اكتملت بعد ذلك من طرف Sal-I-Marten ، Barro عام 1992، و طورا هذين النموذجين فكرة ان تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الانتاجية الحدية لرأسمال الخاص .

الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عوامل الإنتاج و بالتالي زيادة الناتج ، و تظهر أهمية الإنفاق العمومي في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج بتأثيره على العمالة و رأسمال .

2- الطلب الكلي الفعال :

بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار و الاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي و الذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي و الذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد¹ و الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض و العمل و رأس المال) ، و تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة و التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

كما أن الاتفاق العام الاجتماعي بنوعيه ، سواء التحويلات الاجتماعية العينية (مبالغ تخصص لإنتاج سلع و خدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية و ثقافية و التعليم و السكن و غيرها . أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض و الشيخوخة و البطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق العام ، و كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخل المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية ، و من ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع ، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز و البنزين ، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار ، و إلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام عن طريق سد

¹ د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 137-138.

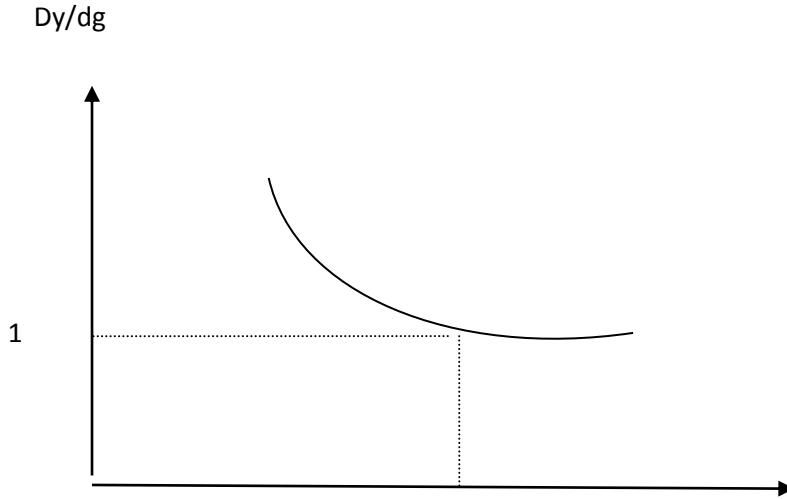
العجز في ميزانياتها و تشجيع الصادرات بمنح اعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات و تشجيع الاستثمار¹.

3. نموذج BARRO (1990) و الحجم الأمثل للتدخل الحكومي :

من أهم النماذج التي سلطت الضوء على أهمية تدخل الدولة و أثره على النمو الاقتصادي ، و الذي خلص أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي ، حيث تقوم الحكومة عن طريق شراء جزء من الإنتاج الخاص و استخدامه في عرض و تقديم الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يزيد من الرغبة في الاستثمار أكثر مما يساهم في تحقيق النمو .

و من خلال هذا النموذج تم التوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج و أن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد g/y يكون حجمه الأمثل عندما تصبح الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي $dy/dg=1$.

الشكل 6: الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و الإنتاجية الحدية للإنفاق العام



Source : Musa Foudeh ,Libéralisation Financiere ,Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique ,Thèse pour le Doctorat sciences économiques, université de Limoges,2007,p14.

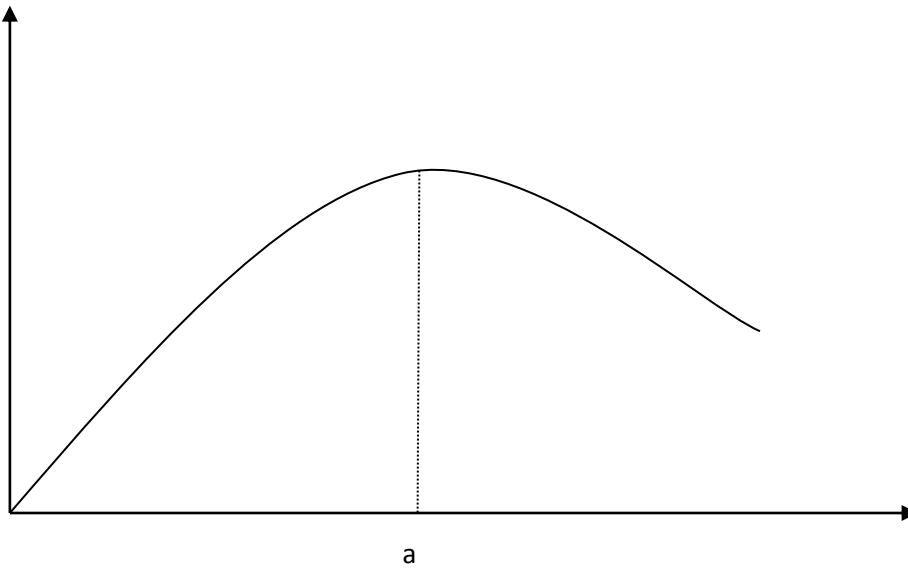
¹ علي سيف علي المزروعى ، مرجع سبق ذكره ،621-622.

و قد قدم بارو حجم التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العمومي بالنسبة a و التي تقارب 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام PIB .

بحيث على الدولة أن تراعي هذه النسبة عند القيام بنفقاتها التي تسمح للأفراد بامتلاك قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية ، و تسمح لهم بتكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة .

الشكل 7: الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و النمو الاقتصادي :

Taux de croissance



Source :Musa Foudeh ,op.cit , p14.

و وفقا للشكل فإنه عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغير فإن توسع هذا الحجم يزيد من معدل النمو الاقتصادي لما ينتج عنه من التوسع في البنية التحتية

و في المقابل هناك حد إذا تجاوزه التدخل الحكومي فإن ذلك سيصاحبه انخفاض في معدل النمو لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج بالإضافة إلى أن زيادة الانفاق ستؤدي إلى زيادة مساوية في حجم الضرائب مما يقلل الحافز على العمل و يخفض الطلب الكلي و بالتالي سيعيق النمو .¹

¹ أ. بن عزة محمد ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001/2014، أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف،مارس 2013، ص 9،10.

المبحث الثاني : تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي

امثالاً للتحليل الكينزي فإن استخدام الحكومة سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب الكلي و بالتالي على حجم الناتج المحلي.

المطلب الأول : نموذج IS-LM و الطلب الكلي .

يعود نموذج IS-LM إلى الاقتصادي البريطاني هيكس سنة 1937 و التي أظهر من خلال أهم أفكار كينز¹ حيث أن نموذج IS-LM يظهر تفسير متميز للنظرية الكينزية والتي موضوعها تبيان ما يحدد الدخل الوطني عند أي مستوى من الأسعار، حيث هذا النموذج يفسر محددات التغير في الدخل على المدى القصير، عند مستوى أسعار ثابت فضلا عن تحديد مصادر حركة منحنى الطلب الكلي.² حيث أن التوازن في الاقتصاد القومي يتطلب التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقود و سوق العمل معاً³ و بمساعدة المنحنيين IS. LM يمكن تحديد أثر حجم الإنفاق العام على مستوى الدخل الوطني⁴ و الذي يقوم على فرضيات أهمها :

- ثبات المستوى العام للأسعار.
- الضرائب و الإنفاق العام متغيران خارجيان .
- عدم وجود حركة للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال اقتصاد مغلق.
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري .
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.

¹ Ulrich Kholi ,op-cit ,p 230.

² Gregory N . Mnkiw ,macroéconomie , 6 édition , Boeck, belgique , 2013 , p351

³ د.البشير عبد الكريم، ملتقى دولي حول أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الإستخدام في الجزائر، جامعة الشلف، ص 08. [www.univ-chlef.dz/ar/seminaires.../com_6.pdf\(2015/04/30\)](http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires.../com_6.pdf(2015/04/30))

⁴ د. عمر صخري ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ص 257.

- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد بالإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك. يتضمن الطلب على النقود بغرض المعاملات و المضاربة .¹

1. التوازن الكينزي :

إن أهم ما يميز التحليل الكينزي أنه تحليل نقدي حيث لا يمكن الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و النقدي كما قدمته المدرسة الكلاسيكية².

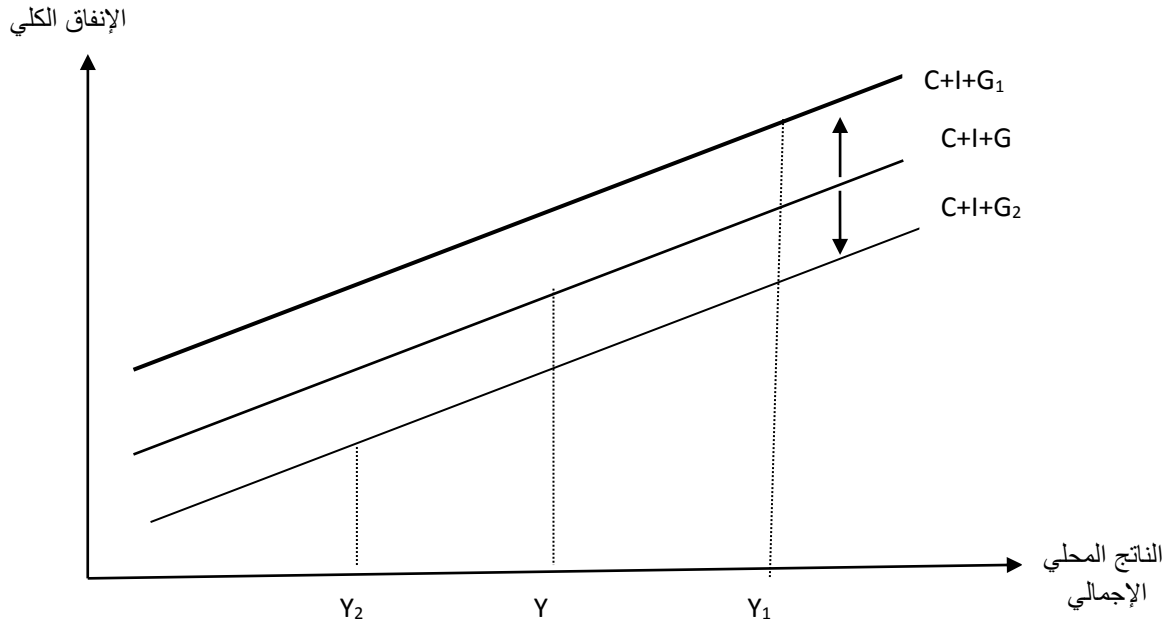
1) أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج في الأجل القصير:

لقد قام النموذج الكينزي بشرح العلاقة بين الإنفاق العام و نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي و من خلال النموذج الكينزي فإن خفض الإنفاق العام يؤثر سلبا على مجملات الطلب و حجم الدخل مباشرة و نشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة و تدهور سعر الصرف ، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول و ذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق و توجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج .

و من خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش و تحد منه في أوقات التوسع و الشكل التالي يوضح تأثير الإنفاق العام حيث أن الزيادة في الإنفاق إلى G_1 تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى $C+I+G_1$ مما يؤدي إلى تقاطع الخط 45 في نقطة أعلى .

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2015/2014، ص 140 .
⁶ د.بريش السعيد، الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 206.

الشكل 8: أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي



source : Edwin , Mansfield , economics principales problems , decisions , me grew hill ,2000,p 186 .

و عند خفض الإنفاق العام إلى مستوى G_2 سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي إلى $C+I+G_2$ وبالتالي تقاطع منحنى الطلب الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق ، بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد يتم بطريقتين ففي حالة فجوة انكماشية و التي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي و بالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي .

أما في حالة فجوة تضخمية و التي تعود إلى طلب كلي أكبر من العرض الكلي ، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل¹.

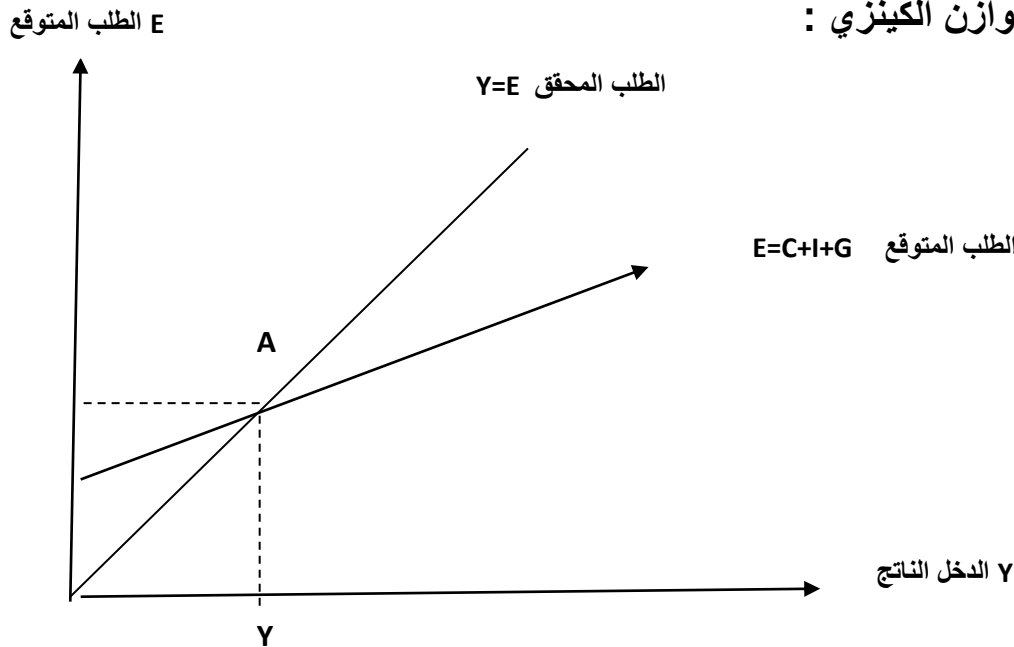
¹ د.وليد عبد الحميد عايب ،مرجع سبق ذكره ، ص 142،143.

- الإنفاق الحقيقي والإنفاق المتوقع:

لتأسيس النموذج الكينزي يجب التمييز بين الإنفاق الحقيقي و الإنفاق المتوقع ، حيث أن الإنفاق المتوقع هو مجموع المبالغ التي تتوقع الأسر و المؤسسات و الدولة إنفاقها على السلع و الخدمات ، أما الإنفاق الحقيقي فهو مجموع المبالغ التي تقوم الأسر و المؤسسات و الدولة بإنفاقها فعلا على السلع و الخدمات .

و الفرق بين الإنفاق المتوقع و الإنفاق الحقيقي و هو الاستثمار غير المقصود في شكل مخزون عندما تتبع المؤسسات أقل من توقعاتها هذا المخزون يزيد ، و العكس عندما تتبع المؤسسات أكثر من توقعاتها نفس هذا المخزون يصبح أقل ، و هذه التغيرات غير المتوقعة في المخزون تسجل في المحاسبة العامة تحت عنوان إنفاق استثمار المؤسسات ، و نتيجة لذلك فإن الإنفاق الحقيقي ممكن أن يكون أقل أو أكبر من الإنفاق الحقيقي . وفي حالة اقتصاد مغلق فإن صافي الصادرات يكون معدوم فلإنفاق المتوقع PE هو مجموع الاستهلاك C و الاستثمار I و الإنفاق العام G . $PE = C+I+G$ ¹

الشكل 9: التوازن الكينزي :



Source :Gregory , Mankiw , op-ct , p311.

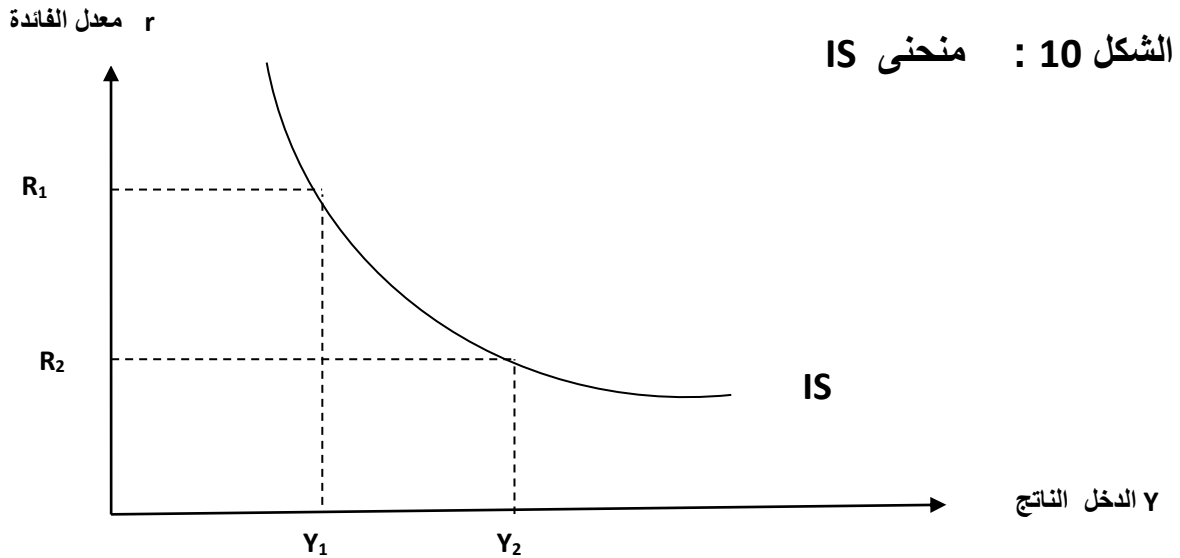
¹ Gregory N, Mankiw , macroéconomie , p 352.

أ. التوازن في سوق السلع و الخدمات : (منحنى IS لـ HANSEN)

إن توازن سوق السلع و الخدمات يتحقق بالمساواة بين الاستثمار و الادخار ($s=i$) و ذلك خلال فترة قصيرة¹، بحيث الكلاسيك و كينز يتفقون على أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة ، لكن كينز يختلف معهم حول الادخار الذي يعتبرونه دالة متزايدة في الدخل ، و هكذا يصبح شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات :

$$I(i)=S(Y) \quad 1$$

بحيث تعني معادلة التوازن هذه أن من أجل كل قيمة لسعر الفائدة (i) هناك مستوى معين للدخل تحقق التساوي بين الاستثمار و الادخار ، أي أنه يوجد علاقة بين سعر الفائدة و الدخل² ، و نستنتج من ذلك أن (Y) تنخفض كلما زادت (i) لأن معدل فائدة مرتفع يؤدي إلى تخفيض الاستثمار و بالتالي الادخار الذي يكون مساويا له ، حيث تخفيض الاستثمار سيؤدي لانخفاض الدخل و بذلك نستطيع القول أن الدخل هو تابع متناقص لمعدل الفائدة هذا التابع الذي يقدم لنا (Y) بدلالة (i) يعرف باسم IS أو تابع (HANSEN) أي التابع الذي يحقق المساواة بين الادخار و الاستثمار و يتضح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي :



Source : Gregory ,Mankiw, op-ct ,p320 .

¹ د.بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ،عناية ،2007، ص 207.
² د.أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ، دار العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، عمان ، 2002 ، ص 213.

حيث تترجم العلاقة العكسية لمنحنى IS بين الدخل و سعر الفائدة حيث أن انخفاض معدل الفائدة من المستوى r_1 إلى المستوى r_2 أدى إلى زيادة الدخل نسبة من المستوى Y_1 إلى المستوى Y_2 .¹

أ-1- أثر التغير في الإنفاق العام على الطلب الكلي :

➤ أن كل العوامل التي تؤثر على الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق العام فهي بذلك تؤثر أيضا على الطلب الكلي و باعتبار الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه سيؤدي إلى ازدياد الطلب الكلي و الذي سيعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي باتجاه اليمين و الأعلى كما هو موضح بالشكل A_1 ²

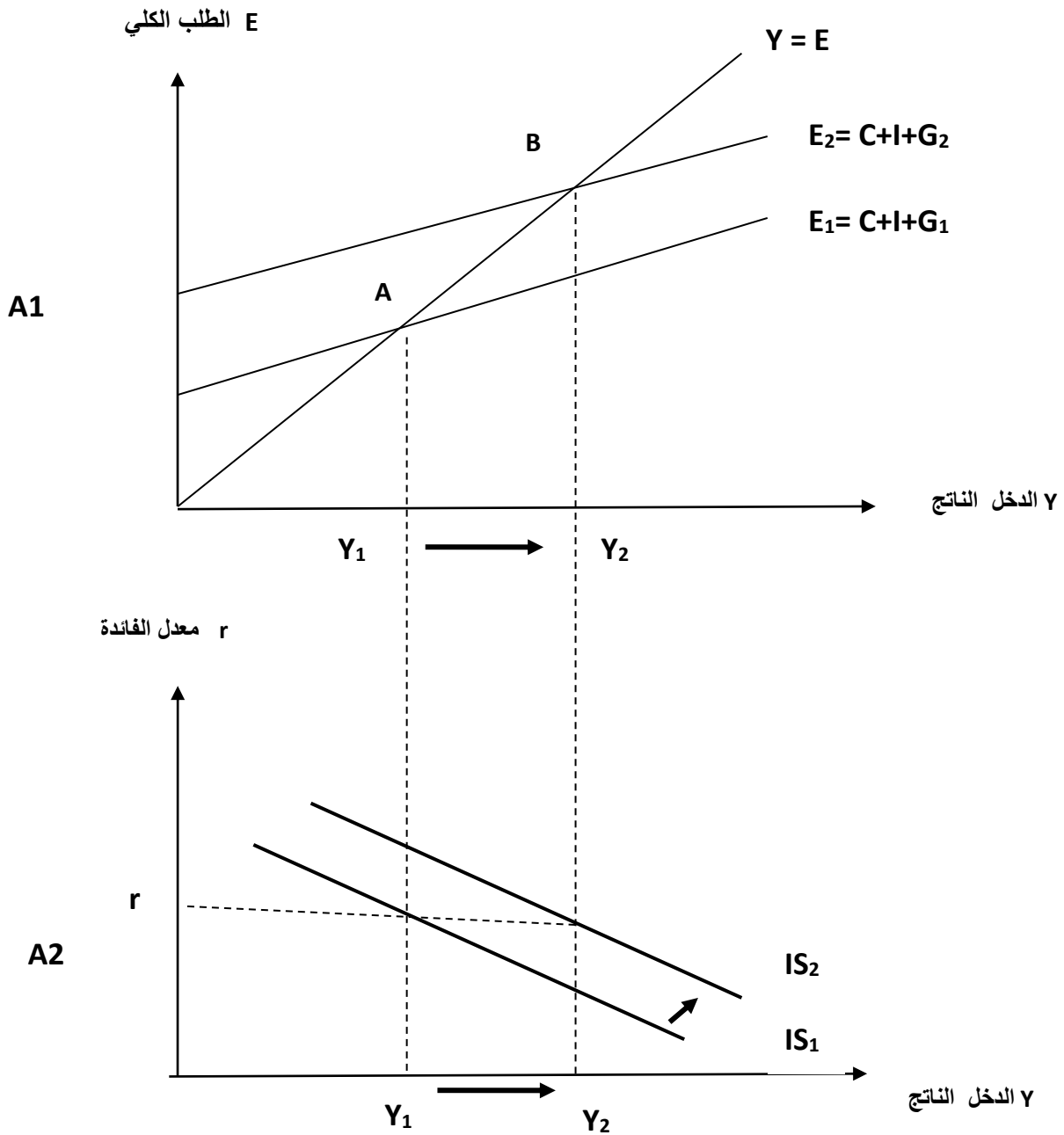
➤ و يلاحظ أيضا أن منحنى IS ينتقل للأعلى بجهة اليمين موازيا للمنحنى الأصلي في حال إتباع سياسة مالية توسعية إما بزيادة الإنفاق العام أو التخفيض من الضرائب و يحدث العكس في حالة تخفيض الإنفاق العام. و يوضح ذلك في الشكل A_2 ³

¹ د.بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة، مرجع سبق ذكره ، ص208.

² د. أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ن ص 200.

³ د. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004، ص 238.

الشكل 11: أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي



Source :Gregory ,Mankiw,op-ct , p319.

ب. التوازن في السوق النقدي (منحنى LM ـ HICKS):

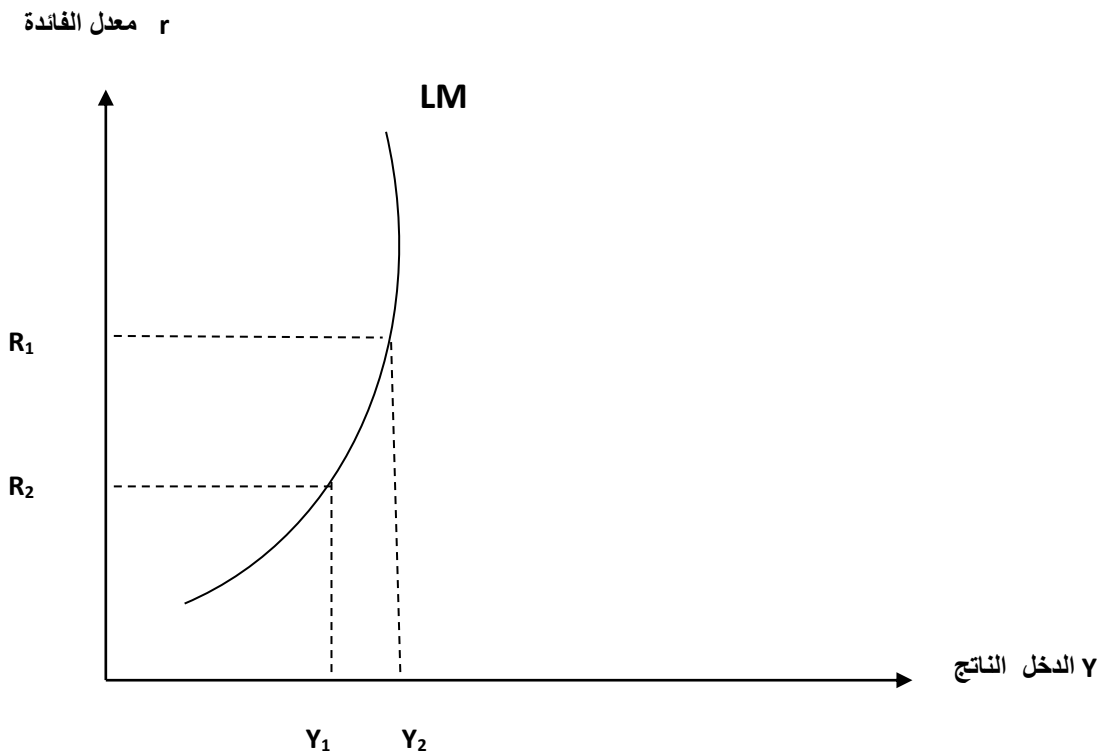
يحدث التوازن في السوق النقدي الكينزي عندما يتعادل كل من الطلب على النقود و العرض على النقود عندها يتحدد سعر الفائدة التوازني¹.

¹ د. بربيش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 216.

حيث أن سعر الفائدة التوازني يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي على النقود و منحنى العرض الكلي على النقود ، بحيث الطلب على النقود الحقيقية يتغير طرديا مع الناتج القومي الحقيقي و عكسيا مع سعر الفائدة السوقي ، بافتراض ثبات مستوى السعر .

و يوضح الشكل البياني الموالي كيفية تحقيق التوازن في السوق النقدي ¹.

الشكل 12 : منحنى LM



Source : Gregory ,Mankiw, op-ct ,p325 .

¹ د. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، مرجع سبق ذكره ، ص 2248-249.

ت. التوازن في السوق النقدي و سوق السلع و الخدمات معا نموذج IS-LM :

ت-1- نموذج IS-LM على المدى القصير :

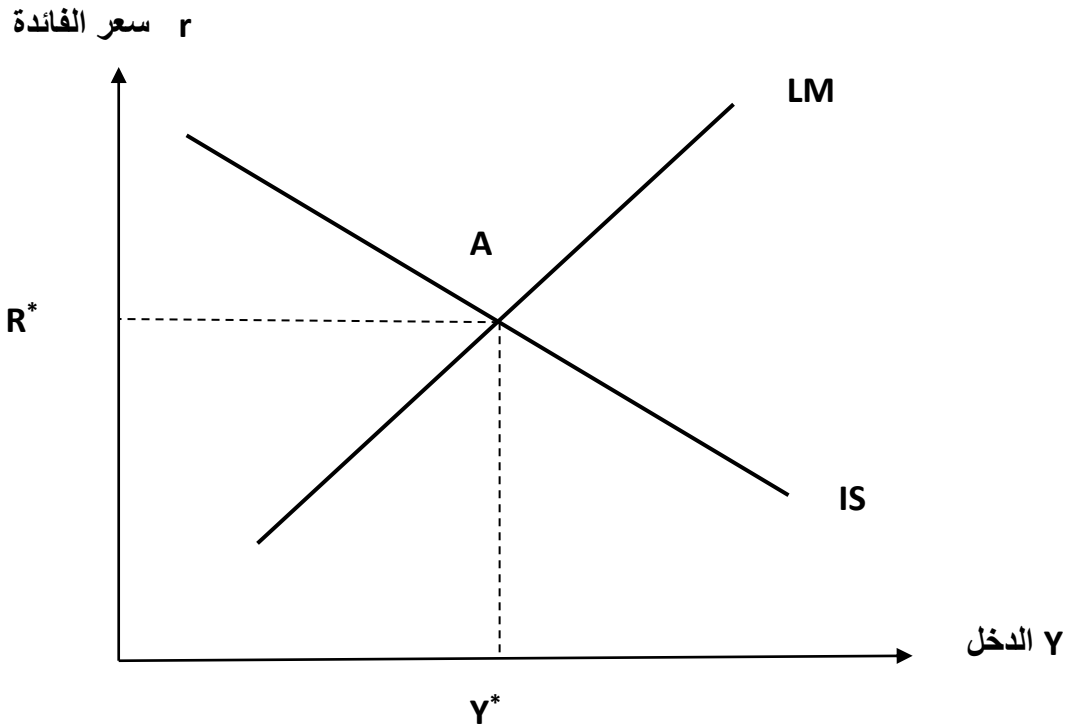
إن التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج و السوق النقدي يتحقق عند تقاطع كل من المنحنيين IS و LM تتحدد من خلال ذلك سعر الفائدة التوازني و حجم الدخل التوازني في نقطة توازنية وحيدة .

و يتكون نموذج IS-LM من المعادلتين التاليتين :

$$Y+C+I+G \quad (IS)$$

$$\frac{M}{P}=L(r,Y) \quad (LM)$$

الشكل 13: التوازن في نموذج IS-LM

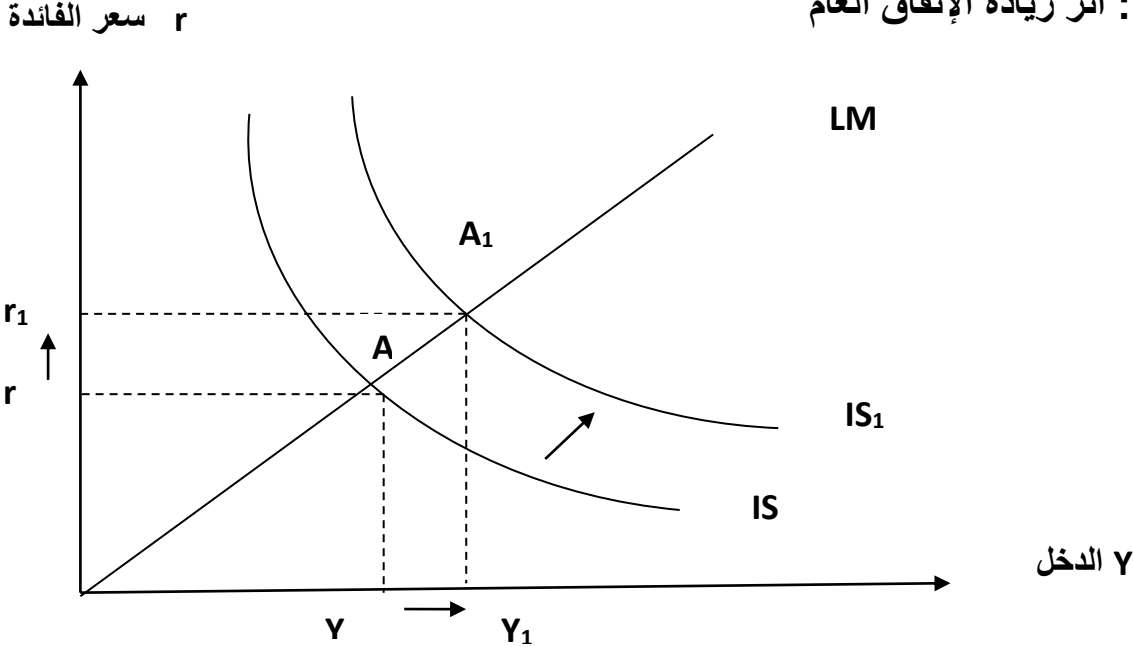


المصدر : د.محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص258.

و من خلال هذا النموذج يمكن تحليل الآثار الناتجة عن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام واختبار مدى فعالية هذه السياسة التي تتبعها الدولة. فبإتباع الدولة سياسة توسعية عن طريق

زيادة الإنفاق العام فإنها ستؤثر فقط على منحنى IS حيث سيتم إزاحته للأعلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلي كما يوضحه الشكل الموالي¹.

الشكل 14: أثر زيادة الإنفاق العام



المصدر : د. محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

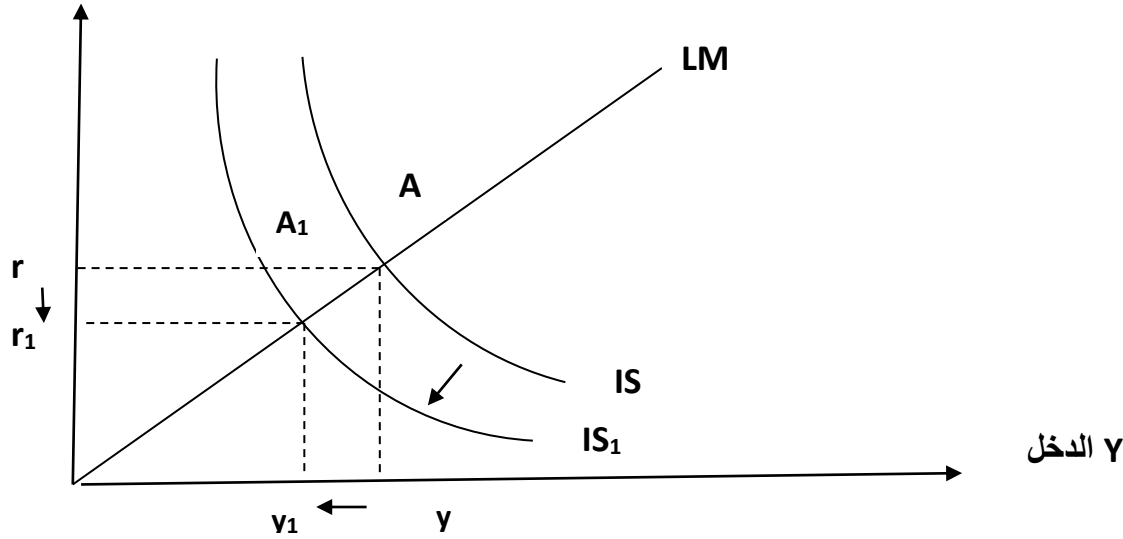
في الشكل السابق نجد أن زيادة الإنفاق العام أدى إلى انتقال منحنى IS بالكامل لجهة اليمين حيث نقطة التوازن الجديدة A₁ ، و التي تشكل ارتفاع لمعدل الفائدة من r إلى r₁ و زيادة في الدخل من Y إلى Y₁²، و تحليل ذلك يرجع إلى أنه عند زيادة الإنفاق العام بنسبة فباتباع الدولة سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام فإنها ستؤثر فقط على منحنى ΔG سيحدث زيادة في الدخل بنسبة ΔY حيث أن الزيادة في الدخل تكون أكبر من الزيادة في الإنفاق وفقاً لنظرية المضاعف $1 > \frac{\Delta y}{\Delta G}$ ، و من جهة أخرى فإن الزيادة في الدخل ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب النقدي و طالما أن العرض النقدي ثابت فسيختل بذلك التوازن و للمحافظة على وضع التوازن يجب تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل ذلك مع العرض النقدي الثابت ، و تخفيض الطلب النقدي سيتم عن طريق رفع أسعار الفائدة (العلاقة بين الطلب النقدي و سعر الفائدة هي علاقة عكسية) ، و بهذا نخلص إلى أن زيادة الإنفاق العام بإتباع سياسة مالية توسعية سيؤدي في الأخير إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع أسعار الفائدة .

¹ د. محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

² Gregory N ,Mankiw , macroéconomie , p 379.

و في المقابل سيتم حدوث العكس تماما في حال سياسة مالية انكماشية بمعنى خفض الإنفاق العام و بالتالي سوف ينتقل منحنى IS للأسفل باتجاه اليسار موازي للمنحنى الأصلي، كما هو موضح بالشكل الموالي :

الشكل 15: أثر انخفاض الإنفاق العام



المصدر : د.محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص 261.

حيث أن انتقال منحنى IS يؤدي إلى التقاطع مع المنحنى LM في نقطة توازنية جديدة و هي A_1 و التي تؤدي لانخفاض مستوى الدخل التوازني إلى Y_1 و انخفاض سعر الفائدة التوازني إلى r_1 .

و يعود ذلك إلى أن انخفاض الإنفاق يعمل من خلال المضاعف على انخفاض الدخل الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الطلب النقدي (علاقة طردية) ، و بما أن العرض النقدي ثابت و أصبح أقل من الطلب النقدي فإن للعودة للتوازن لابد من زيادة الطلب النقدي عن طريق خفض سعر الفائدة و هكذا نخلص إلى أن خفض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني و انخفاض سعر الفائدة التوازني¹.

¹ د. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

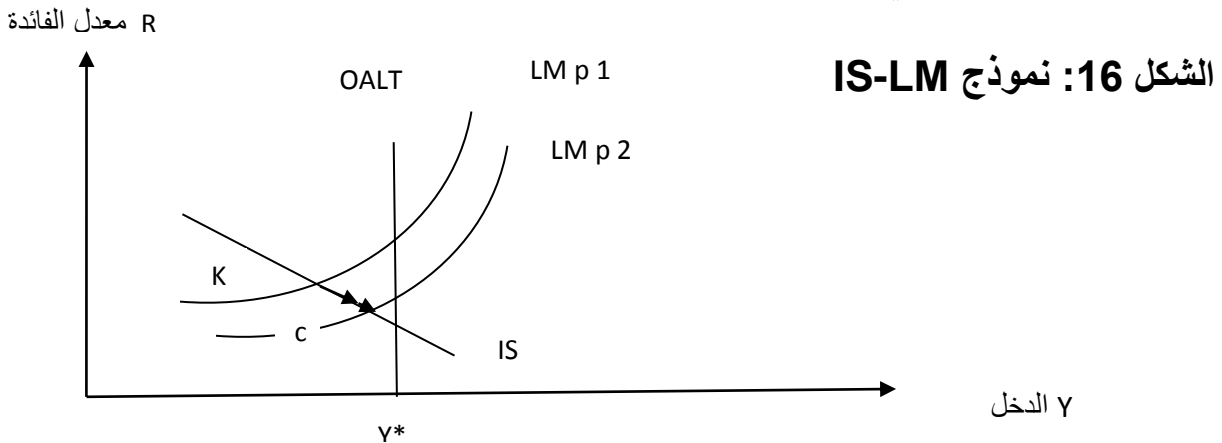
ت-2- نموذج IS-LM على المدى الطويل:

لقد صمم نموذج IS-LM لتحليل الاقتصاد على المدى القصير في ظل أسعار ثابتة ، و لكن الواقع أن تغير الأسعار في المدى الطويل يؤثر على التوازن ، و في هذه الحالة أيضا يمكن تمثيل نموذج IS-LM على المدى الطويل عندما تكون مستويات الأسعار ملائمة لتحقيق المستوى الطبيعي للناتج في الاقتصاد .

الشكل الموالي مكون من ثلاث منحنيات لفهم التوازن من المدى القصير للمدى الطويل منحنى IS و المنحنى LM و المنحنى الأفقي يمثل المستوى الطبيعي للناتج.

المنحنى LM يتحدد عند مستوى سعر معين p_1 و التوازن في المدى القصير يتحقق عند النقطة K و في هذه الحالة فإن دخل الاقتصاد أقل من المستوى الطبيعي . عندما ينخفض مستوى الأسعار إلى p_2 ، تصبح نقطة التوازن في المدى الطويل C ، في نموذج IS-LM فإن المنحنى LM هو الذي يحدد مستوى التوازن الجديد بفعل تغير الأسعار¹ ، حيث أن انخفاض الأسعار ينمي الطلب النقدي الحقيقي ، و لن يحدث ذلك إلا عن طريق خفض أسعار الفائدة أو زيادة الدخل و بالتالي سينتقل منحنى LM بالكامل نحو اليمين².

و في الأخير يظهر نموذج IS-LM أن الإنفاق العام يؤثر على مستوى الناتج من خلال التأثير على الطلب الكلي و حالة التوازن على المدى الطويل و القصير .

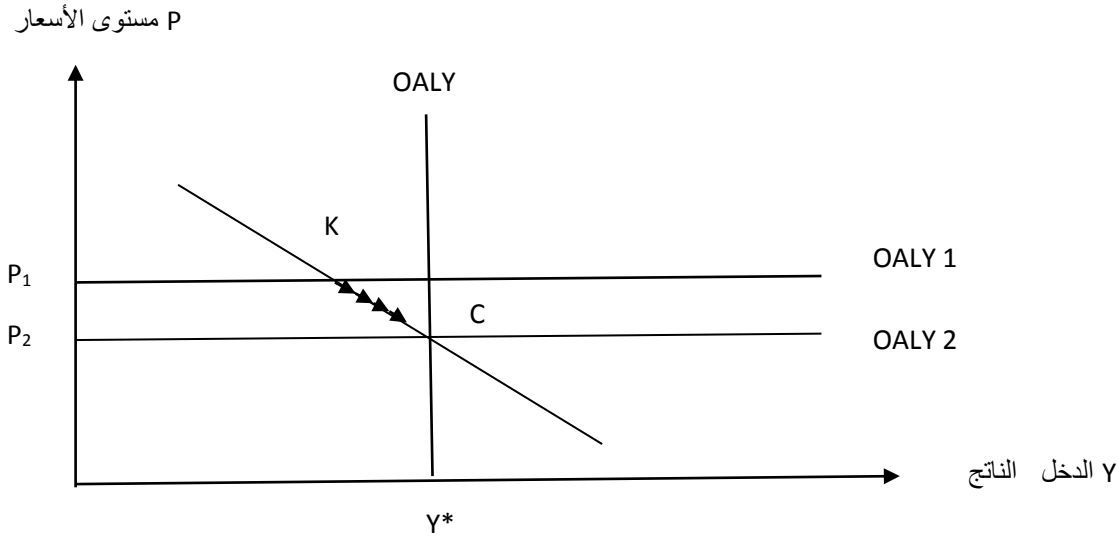


Source : Gregory , Mankiw , op-ct ,p392.

¹ Grégory N. Mankiw , macroéconomie , p 392.

² د. محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 254،255.

الشكل 17: نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي



Source : Gregory , Mankiw , op-ct ,p392.

المطلب الثاني : آلية مضاعف الإنفاق العام .

يعتبر المضاعف أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي و التي تسمح لمتخذي القرار من تحديد أوضاع الاقتصاد في المستقبل ، و وضع السياسات الملائمة و لهذا يرتكز هدف الدراسة على تحليل أثر المضاعف و الذي لا يقتصر على مضاعف الاستثمار فقط.

أولاً : مضاعف الإنفاق العام

1. مفهوم المضاعف :

يعد الاقتصادي ريشارد كوهن أول من تناول مفهوم المضاعف في النظرية الاقتصادية و ذلك بخصوص موضوع تشغيل القوى العاملة المتأثر بتغير الإنفاق الاستثماري¹ ، وذلك من خلال نشره لمقال تحت عنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة" سنة 1931² و لخص كاهن هذا التحليل إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي لزيادة مضاعفة في التوظيف الكلي ، و قد جاءت فكرة المضاعف من فكرة الميل الحدي للاستهلاك و الذي يشير إلى اثر التغير في الناتج نتيجة للتغير في أحد عوامل الطلب الكلي .

¹ د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

² Jean-josé Quilès et autres , Macroéconomie cours méthode exercices corrigés ,2éme édition, Bréal édition , 2006 ,p 148.

اتسعت نظرية المضاعف ليشمل ليس فقط الاستثمار و الاستهلاك بل أيضا التصدير و الإنفاق العام و من هذا المنطلق فإن مضاعف الإنفاق العام هو عبارة عن التغير الحاصل في الدخل نتيجة للتغير في الإنفاق العام .

2. فرضيات عمل المضاعف :

1. يفترض كينز لعمل المضاعف مستوى تشغيل أقل من التشغيل الكامل و العمل دون لتشغيل الكامل يسمح لقطاع الإنتاج من الاستجابة للطلب .
 2. ثبات الميل الحدي للاستهلاك .
 3. الاستهلاك دالة في الدخل المتاح.
 4. اختزال عامل الزمن في عملية المضاعف ، إذ أن التغير السريع في الاستثمار يقود لتغير مضاعف في الدخل .
 5. استجابة رأس المال العامل للزيادة في الطلب .
 6. ثبات مستوى الأسعار¹.
- يؤثر قطاع الحكومة في النشاط الاقتصادي بطريقتين إما عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الضرائب .
- و لتوضيح أثر نشاط قطاع الحكومة نجد دالة الطلب الكلي AD تشمل على الطلب الاستهلاكي الحكومي G و الاستهلاك العائلي C و الاستثمار I و الفرق بين الصادرات X و الواردات M كما يلي :

$$AD=C+I+G+X-M \quad (1)$$

و الاستهلاك العائلي C دالة ليس في كامل الدخل Y وإنما في الدخل التصرفي أي الدخل الإجمالي مطروح منه الضرائب أي :

$$C=a+b(Y-t) \quad (2)$$

a: الاستهلاك المستقل عن الدخل.

b : الميل الحدي للاستهلاك.

¹ جابر البشير الحسن ، علي فاطر الوندأوي ، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، 2013 ، ص 33،35.

و في ظل توازن اقتصادي على المستوى الكلي فإن الطلب الكلي AD يتساوى مع العرض الكلي Y في سوق السلع و الخدمات من 1،2 نجد :

$$Y=a+b(Y-t)+I+G+X-M \quad (3)$$

و باعتبار الادخار مستقل عن الدخل نجد:

$$Y=1/1-b(a+I+G+X-M) \quad (4)$$

و يتضح لنا أن أي تغيير في الإنفاق العام يصاحبه تغيير في الناتج .

حيث إذا زادت الحكومة النفقات العامة بمقدار ΔG ، و تم تمويل هذه النفقات عن طريق الاقتراض من الغير و ليس عن طريق زيادة الضرائب فإن هذه الزيادة في الطلب الكلي ستحدث زيادة في الناتج الكلي التوازني نرسم إليه بالرمز ΔY و يكون لدينا :

$$\Delta Y = 1/1-b .\Delta G$$

نسمي المعامل $1/1-b$ مضاعف النفقات العامة .

حيث $0 < b < 1$ فإن $1/1-b > 1$ ، مما يدل على أن أي زيادة في النفقات العامة ستؤدي بفعل المضاعف إلى زيادة أكبر منها في الناتج الكلي .

و في حالة إذا ما افترضنا أن الحصيلة الضريبية ترتبط مع الدخل بعلاقة خطية مباشرة من الشكل :

$$T=tY$$

حيث : t هو معدل الضريبة

$$Y=a+b(Y-tY)+I+G$$

و من خلال هذه العلاقة نجد أن كلما ازدادت النفقات العامة بمقدار ΔG فإن الناتج سيزداد

$$\Delta Y = 1/1-b-b_t .\Delta G \quad \text{بمقدار } \Delta Y \text{ بحيث :}$$

و يكون مضاعف النفقات العامة في هذه الحالة $1/1-b-b_t$ أقل من المضاعف البسيط

$$1/1-b^1$$

¹ د. أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 181،180.

و خلاصة عندما تزيد النفقات العامة فجزء منها سيوزع في شكل أجور و رواتب و فوائد بحيث سيقومون بإنفاق جزء من هذه الدخول في الاستهلاك ، و ادخار الجزء المتبقي منها وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار ، بحيث الدخول الموجهة للاستهلاك تؤدي لخلق دخول جديدة لفئات أخرى و كذلك الجزء الموجه للادخار ينفق منه على الاستثمار و هذا يساهم في مضاعفة نسبة الزيادة في الدخل.¹ و هكذا نستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل : الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج.²

و السؤال الذي يطرح هنا ما هي حدود فعالية المضاعف في التأثير على الناتج المحلي ؟

3. حدود مضاعف الإنفاق العام :

يعد مضاعف الإنفاق العام أداة معقدة تعمل في بيئة أكثر تعقيد و قد دار النقاش حول فعالية المضاعف في إطار المالية الوظيفية ضمن مجموعة من العناصر:

1- هيكل المضاعف : بمعنى أن الإنفاق العام بمختلف تقسيماته لا تكون له نفس التأثير على سلوك الإنفاق الوطني و ادخار المتعاملين ، حيث إذا كانت حصة الإنفاق التحويلي كبيرة في المضاعف ، ذلك لأنه يمس شرائح تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، في حين أن الإنفاق المتعلق بفوائد الديون ليس له وزن في المضاعف .

2- المستوى العام للأسعار: فبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الزيادة في الإنفاق العام لا يكون لها تأثير إلا على الناتج، لكن الواقع يقول أن هذه الزيادة في الإنفاق العام يمكن أن تتسبب في إحداث التضخم ، لذا يجب مراعاة التطورات في الكمية و السعر

3- افتراض كينز لوجود طاقة إنتاجية معطلة فالالاقتصاد في نظره عند مستوى أقل من التشغيل و الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة للزيادة الحاصلة في الطلب ما لا ينطبق مع الدول النامية .

4- الزيادة الحاصلة في الاستثمار حسب كينز تقتصر على الكمية الأصلية للإنفاق الموجهة للاستثمار ، و بالتالي لا توجد زيادة متتالية في الطاقة الإنتاجية و أن الدخول الحاصلة التي

¹ د. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.
² د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

تترتب عن الإنفاق توزيع بين الاستهلاك و الادخار و حسب كينز فإن الادخار لا يتحول لاستثمار جديد و إنما يعتبر الادخار من قبل التسرب .

5- برهنة Haavelmo : و هي أن الزيادة في الإنفاق العام الممولة بتغير مماثل من الضرائب تزيد الدخل الوطني بنسبة تعادل الزيادة في الإنفاق العام و ليس بزيادة مضاعفة ، و بالتالي التمويل عن طريق الضرائب يضعف بشكل ملموس أثر مضاعف الإنفاق العام .

و لتفادي هذا القصور عند كينز يجب إدخال عنصر الزمن في التحليل ، و الأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي¹.

4. الفجوات الزمنية وأثر المضاعف :

من المهم أن نتذكر أن الأثر المضاعف سوف يستغرق وقتاً طويلاً لتدخل حيز التنفيذ الكامل وخير مثال هو التحفيز المالي التي أدخلت على الاقتصاد الأمريكي من قبل الحكومة أوباما. وقد وضع هؤلاء جانبا عدة بلايين من الدولارات من الإنفاق الإضافي على الإنفاق على البنية التحتية ولكن هذه المشاريع الرأسمالية يمكن أن يستغرق سنوات لتكتمل. يمكن التأخير في توريد المواد الخام والمكونات وإيجاد العمالة الماهرة وكافية و هذا ما يحد من الأثر الأولي لمشاريع الإنفاق.²

¹ د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 154،155.

² Geoff Riley , The Multiplier Effect , 9th novembre 2014 .
beta.tutor2u.net/economics/reference/multiplier-effect (06/05/2015)

ثانيا : أثر المعجل :

1. مفهوم المعجل :

يرتبط مصطلح المسرع مع اسم j.M.clark سنة 1914 و الذي ثبت كأداة قوية في التحليل الاقتصادي¹، و هو أول من قدم مفهوم المعجل من خلال نشره لبحثه تحت عنوان "Business Acceleration and law of Demand" في عام 1917²، نقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار ، حيث زيادة الاستهلاك المتتالية الناتجة عن زيادة الإنفاق الأولى تؤدي بدورها للمنتجين إلى توسيع و زيادة طاقاتهم الإنتاجية ، بزيادة رغبتهم و طلبهم على الاستثمار بشراء المعدات اللازمة للإنتاج (السلع الاستثمارية). فالمعجل يوضح إذا نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار ، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية لزيادة الناتج القومي إلى زيادة الاستثمار بنسبة أكبر ، و يتم احتسابه على أساس النسبة بين التغير في الاستثمار و التغير في حجم الإنفاق $(\Delta C/\Delta I)$.

و على ذلك يلتقي أثر المضاعف بالمعجل و يرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسب أكبر ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار³. ذلك لأن مبدأ المعجل يعمل على أنه إذا كان الطلب على السلع الاستهلاكية يزيد سيكون هناك طلب على عوامل الإنتاج من آلات و غيرها و التي تذهب لزيادة إنتاج السلع ، و لكن الطلب على الآلات سيزيد بمعدل أسرع من الطلب على السلع ، وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار لإنتاج الآلات الذي يؤدي إلى نشوء طلب على عوامل إنتاج ، أي أن الزيادة في استهلاك السلع يسرع الاستثمار الذي يركز على الميل الحدي للاستهلاك بشكل ايجابي⁴.

و تتوقف زيادة الاستثمار على ما يلي :

¹ Ma Economics ,multiplier and Accelerator , Karachi university
[https://sites.google.com/.../maeconomicsku/.../multipli...\(06/05/2015\)](https://sites.google.com/.../maeconomicsku/.../multipli...(06/05/2015)).

² د. هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

³ د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 118 ، 119.

⁴ Chendroyaperumal , Keynes Multiplier and the Accelerator principle and the Indian Economic Thought :Thirrukkural , India, p 03. www.researchgate.net/...the_Accelerator...the.../00b7 (05/05/2015).

- يتأثر الاستثمار المشتق بكمية رأسمال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية بحيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق .
- توفر طاقة إنتاجية معطلة تسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

و كنتيجة لا بد من الإشارة إلى أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأولي على الزيادة في الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط ، بل يتجاوز ذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المسارع بمعنى انه يوجد تفاعل متبادل بين مبدأي المضاعف و المسرع حيث يحدث هذا التفاعل أثره على الكميات الكلية.¹

2. أثر المزاخمة :

كما أسرنا سابقا أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج و بالمقابل أيضا تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة التي يكون لها أثر سلبي على الاستثمار بحيث تنخفض الرغبة في الاستثمار (زيادة الطلب على شراء سندات الحكومة) ، و انخفاض الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام لها أثاران متعارضان :

الأول : أثر مباشر و ايجابي يؤدي إلى زيادة الناتج .

الثاني : أثر سلبي غير مباشر يؤدي إلى انخفاض الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري و تحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق النقدية وهذا يطلق عليه أثر المزاخمة² ، حيث يفسر ذلك بأن جزء من الإنفاق العام يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص و يأتي مكانه³ .

حيث لو لم تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة معدل الفائدة فإن زيادة الناتج ستكون من Y_0 إلى Y_2 ، إلا أن ازدياد معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 ، أدى إلى انخفاض الناتج من Y_2 إلى Y_1 ، و جعل الزيادة الصافية في الناتج من ذلك هي Y_0 إلى Y_1 لأن التأثير الذي يحدثه تغير معدل

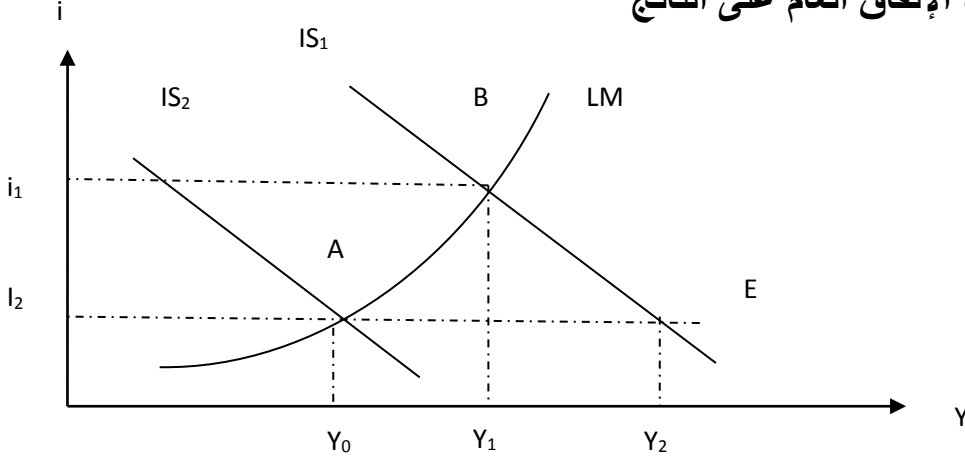
¹د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

²د. أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 339.

³Andrew rose , The IS_LM model Adding Financial Markets to the real side , p 19 .
faculty.haas.berkeley.edu/arose/macro9.pdf (28/04/2015).

الفائدة على الطلب الكلي يؤدي إلى تخميد الأثر التوسعي للإنفاق العام ، و بالتالي شدة الإزاحة تتعلق بمدى تأثير الإنفاق العام على معدل الفائدة .

الشكل 18: أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج



المصدر : د. أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص338.

و تظل العلاقة بين الإنفاق العام و الاستثمار الخاص موضوع جدل و محل نقاش لكثير من الدراسات الاقتصادية حيث تشير مثلاً دراسة (Mamatzakis,2001) التي أوضحت أن هناك تحفيز من قبل الإنفاق العام لاستثمارات القطاع الخاص إذا خصص هذا الإنفاق على البنية التحتية¹ و بالتالي يقبل القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع جديدة و هذا ما أكدته دراسة كل من Serven and Solimano 1991 مما يدعم الأثر السابق للإنفاق العام و في المقابل هناك مزاحمة و منافسة بين الإنفاق العام و الاستثمار الخاص على مصادر التمويل إذا كان الإنفاق العام استهلاكي و تمويل العجز في الميزانية عن طريق الأفراد و الهيئات و الجهاز المصرفي على حساب الاستثمارات الحكومية على البنية التحتية مما يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص².

¹د.حسن بن بلقاسم غصان ،د.حسن بن رفدان الهجوج ،ماهي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي ،جامعة الملك فيصل، السعودية ، 2009، ص3،2.

(02/05/2015). www.researchgate.net/.../544bd9250cf24b5d6c40909

² مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد7، 2010/2009، ص 141.

و يجدر الإشارة هنا إلى أنه كلما كان ميل منحنى LM كبير يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيف بحيث يكون اثر المزاحمة كبير والعكس عندما يكون ميل منحنى LM ضعيف فيكون أثر المزاحمة ضعيف و أثر الإنفاق على الناتج كبير.

3. مضاعف الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح :

لقد أصبحت الاقتصاديات الوطنية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي اليوم، مما يترك أثرا على فعالية السياسة الاقتصادية لهذه الدول، حيث تنخفض فعالية هذه السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد مفتوح مقارنة باقتصاد المغلق ، مما نجده من أثر سلبي للواردات على مضاعف الإنفاق العام لذا وجب خلق تفاعل بين السياسات الداخلية و الخارجية و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال نموذج مندل فلمنج.¹

3-1- سياسة الإنفاق العام في إطار نموذج مندل فلمنج² لاقتصاد مفتوح :

يعتبر نموذج مندل فلمنج امتداد لنموذج IS-LM و الفرق الرئيسي بينهم هو أن نموذج IS-LM يفترض اقتصاد مغلق في حين نموذج مندل فلمنج يفترض اقتصاد مفتوح مع حرية تنقل رؤوس الأموال³ و هو خلاصة أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت مندل" و الاقتصادي "ماركوس فلمنج" عام 1962، بحيث يقوم نموذج مندل فلمنج على أساس اقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالميا و واردات تتسم بالمرونة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية بهدف لتحقيق التوازن على المستويين الداخلي و الخارجي و ذلك باشتقاق منحنى ميزان المدفوعات و إضافته إلى التحليل السابق لمنحنى IS-LM ، بحيث السياسة التوسعية التي تتبعها الدولة في حالة اقتصاد مغلق بهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي لا يكون لها نفس الأثر مقارنة باقتصاد مفتوح بحيث تتأثر فعالية سياسة الإنفاق العام في هذه الحالة بعاملين و هما حركة رأس المال الدولي و نظام سعر الصرف المتبع .

¹ د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

² اقتصادي كندي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999.

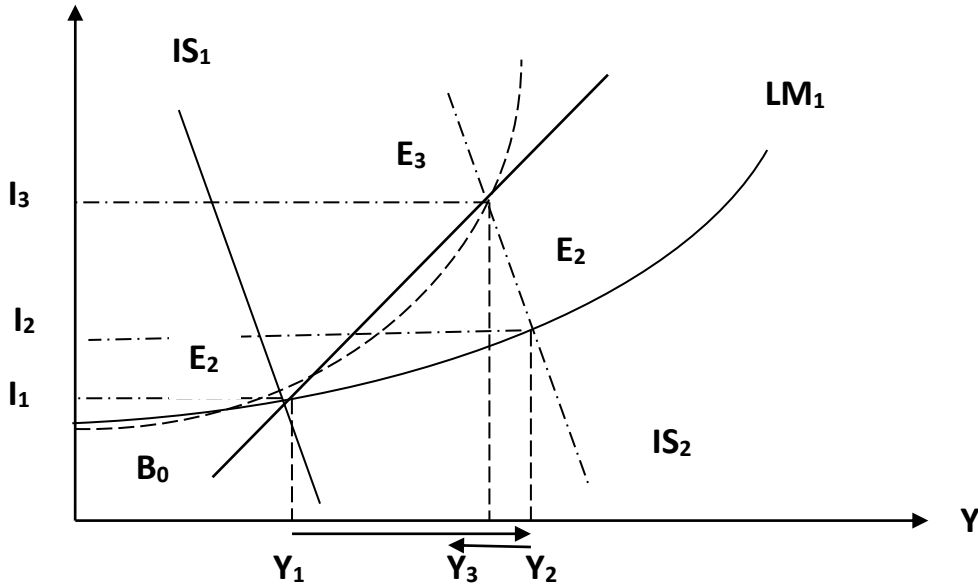
³ Martin Flodén ,The Open Economy Revisited :The Mundell -Felming Model and the Exchange-Rate Regime ,Stockholm School of Economics, January 2010, p 1.
www2.hhs.se/personal/floden/.../floden_chapter12.pd (23/05/2015).

أ- فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف الثابت :

أ-1- ضعف حركة رؤوس الأموال :

تتميز هذه الحالة بأن منحنى B_0 أقل مرونة لسعر الفائدة مقارنة ب منحنى LM و هذا ما يفسر الميل الكبير لمنحنى B_0 و هذا ما يلاحظ في الشكل الموالي .

الشكل 19: فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت



Source : CH Biales , modélisation de l'équilibre macroéconomique, paris,2005 ,p65.

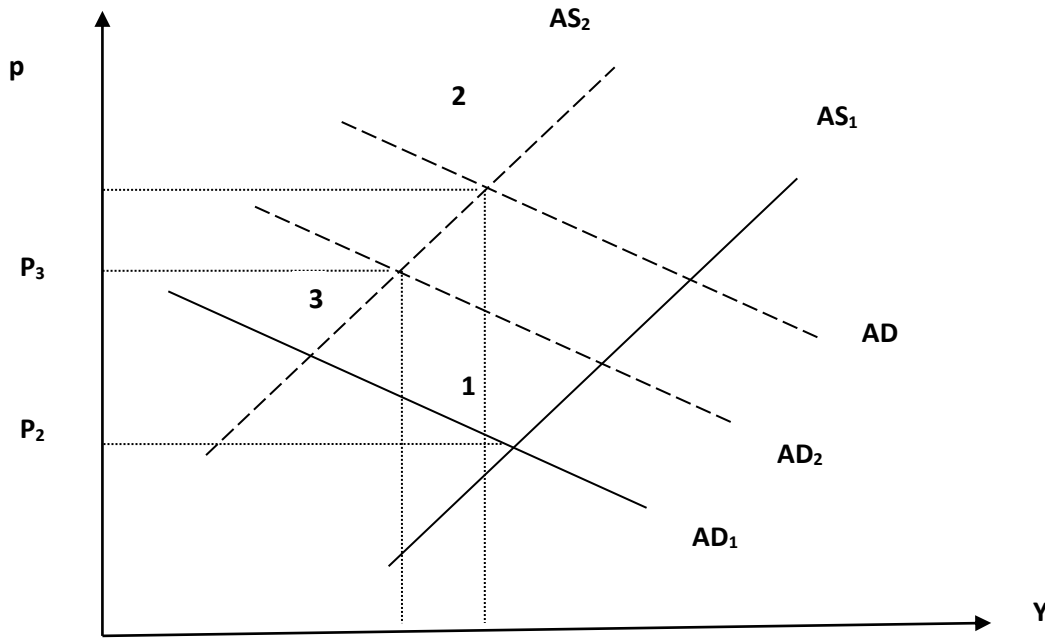
يعبر Y_1 عن الدخل التوازني الداخلي و الخارجي و هو دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل ، و تهدف الدولة إلى التشغيل الكامل من خلال سياسة انفاق عام توسعية الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين فنحصل على توازن جديد عند E_2 ما يؤدي إلى عجز خارجي ، و بما أننا في ظل نظام الصرف الثابت فسينتج عن هذا العجز خروج عملة صعبة الأمر الذي يؤدي تقليص الكتلة النقدية و التي تظهر بيانياً بانتقال منحنى LM نحو اليسار فيصل التوازن إلى E_3 مما يتولد عنه ارتفاع معدل الفائدة مما ينتج عنه أثر مزاحمة كبير و هذا ما يفسر أن الدخل E_3 أقل من E_2 .

ويوجد حالة استثنائية عندما يكون منحنى B_0 عمودي بمعنى انعدام حركة رؤوس الأموال ففي هذه الحالة هناك أثر مزاحمة كامل و بالتالي لا تتولد أي زيادة في الدخل .

أ-2- حركة كبيرة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية :

تتميز هذه الحالة بأن منحنى B_0 أكبر لمرونة لسعر الفائدة مقارنة ب منحنى LM و هذا ما يفسر الميل الضعيف لمنحنى B_0 و هذا ما يلاحظ في الشكل الموالي .

الشكل 20: الآثار السلبية لسياسة الإنفاق العام في ظل نموذج الكلاسيكيون الجدد



المصدر : سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص 92.

ينتج عن سياسة الإنفاق العام التوسعية في هذه الحالة إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين عند نقطة التوازن E_1 التي تمثل نقطة توازن داخلي لأنها نقطة فائض خارجي لأنها أعلى من B_0 ، مما ينتج عنه دخول عملة صعبة بالتالي زيادة الكتلة النقدية مما يدفع منحنى LM إلى اليمين نحو النقطة E_3 بحيث يزيد الدخل بشكل كبير و انخفاض أثر المزاحمة ، لأن زيادة سعر الفائدة أدى إلى جذب رؤوس الأموال الدولية .¹ و نخلص إلى أن سياسة الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح تكون أكثر فعالية و نجاعة في حالة حركة رؤوس الأموال الدولية كبيرة و أكثر مرونة لأسعار الفائدة ما لم تولد تضخم² .

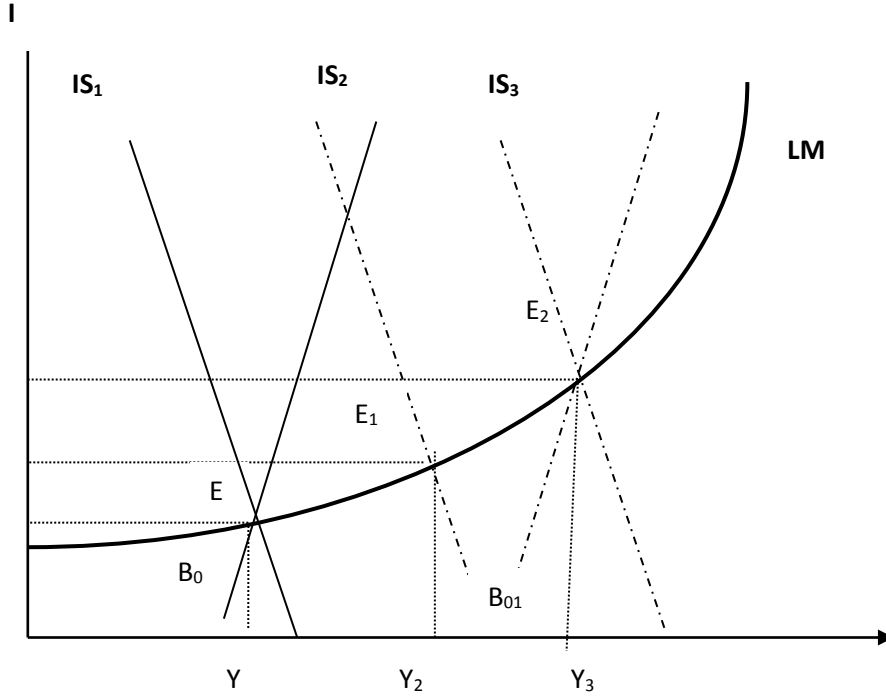
¹ د. وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 195، 194.

² أ. طويل بهاء الدين ، دور السياسات النقدية و المالية ضمن نموذج M-F ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة باتنة ، العدد 11، جوان 2012 ، ص 256.

ب- فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف المرن :

ب-1- حركة ضعيفة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية :

الشكل 21 : سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال.



المصدر: CH Biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique, paris,2005,p67.

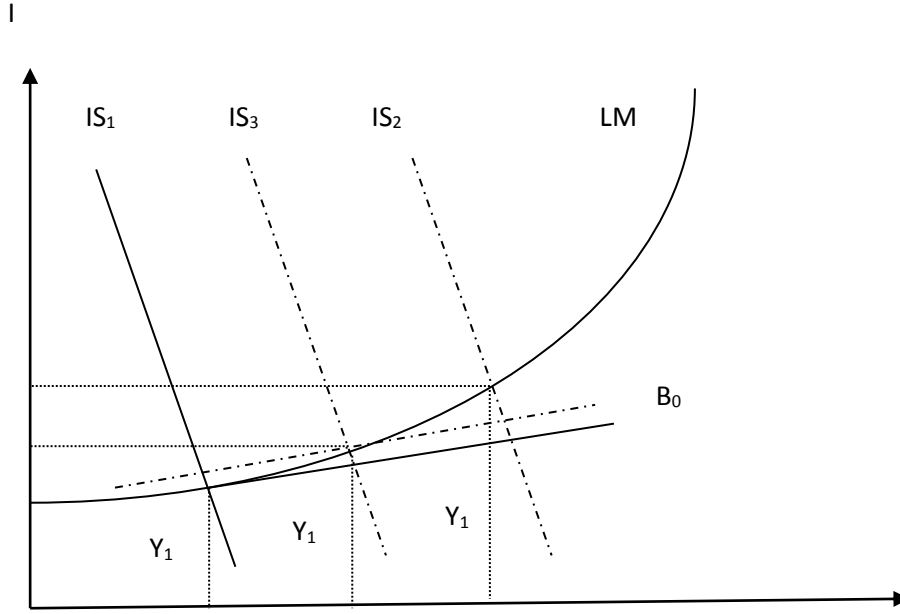
تتميز هذه الحالة أن ميل منحنى B_0 يكون كبير ،حيث أنه ينزاح منحنى IS نحو اليمين عند نقطة توازن جديدة E_1 بفعل سياسة الإنفاق العام التوسعية و هي توافق عجز خارجي تقع أسفل منحنى B_0 ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة فيتم تشجيع الصادرات و خفض الواردات ما يدفع إلى انتقال منحنى B_0 إلى الأسفل ، و يتجه منحنى IS نحو اليمين عند نقطة التوازن E_2 .

و يوجد حالة استثنائية يكون فيها منحنى B_0 عمودي و انعدام لحركة رؤوس الأموال فيمكن حدوث زيادة كبيرة في الدخل ما يوضحه الشكل السابق .

ب-2- حركة كبيرة نسبياً لرؤوس الأموال الدولية :

يكون منحنى B_0 أكثر مرونة لسعر الفائدة من منحنى LM ما يفسر انخفاض ميله.

الشكل 22: سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة كبيرة لرؤوس الأموال .



المصدر: CH Biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique, paris,2005,p67.

ينزاح منحنى IS في الشكل إلى اليمين بفعل سياسة الإنفاق العام التوسعية مما ينتج عنه فائض خارجي عند النقطة E_1 مما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة الوطنية مما يسهم في تثبيط الصادرات و زيادة الواردات ، مما يدفع إلى انتقال منحنى B_0 نحو الأعلى و منحنى IS إلى اليسار حتى يصبح التوازن عند النقطة E_2 فيزيد الدخل في المرحلة الأولى و يعود للانخفاض من جديد .¹

و نخلص لأن في اقتصاد مفتوح ينتهج نظام صرف مرن تكون سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية في حالة مرونة رؤوس الأموال ضعيفة لسعر الفائدة و العكس صحيح .²

¹ د. وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مرجع سبق ذكره ص 196،197.
² أ. . طويل بهاء الدين ، دور السياسات النقدية و المالية ضمن نموذج M-F ، مرجع سبق ذكره ، ص 258.

المبحث الثالث : فعالية سياسة الإنفاق العام :

إن النمو الاقتصادي المستدام والعاقل هو الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العام، وتهدف العديد من البرامج العامة على وجه التحديد إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعاقل. ولقد لعبت النفقات العامة دورا هاما في تكوين رأس المال المادي والبشري على مر الزمن.

المطلب الأول: طريقة تمويل الإنفاق العام

لنتبع آثار الإنفاق العام على الدخل القومي ضروري جدا معرفة مصدر تمويل هذا الإنفاق بحيث لكل وسيلة أثر مختلف عن الآخر .

1- مصادر تمويل الإنفاق العام :

1. إذا تم تمويل الإنفاق العام من إيرادات غير عادية مثل القروض و الإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة الإنتاج القومي و لا يتحقق ذلك إلا في وجود طاقات إنتاجية معطلة بحيث يشغل هذا الإنفاق تلك الطاقات المعطلة ، و في حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإنفاق العام بالإيرادات العادية سيؤدي إلى رفع الأسعار و التضخم.

2. إذا قامت الحكومة بتمويل الإنفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب و الرسوم ، فهذا النمو من الإنفاق ليس له تأثير كبير على الدخل القومي ن لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة إنما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد لآخرين ، و بالتالي حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس و الدخل القومي لا يتغير كثيرا عن مستواه الأصلي .

بحيث تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض و ميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض إنفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي و بالتالي خفض الإنفاق الدخل القومي ، في حين إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء و يدفعونها من مدخراتهم و بالتالي لا

يتغير إنفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الإنفاق الكلي و بالتالي رفع مستوى الدخل القومي .¹

المطلب الثاني : إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجهه المختلفة

و يمكن النفقات العامة المناسبة أيضا أن تكون فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، حتى في المدى القصير، عند حدود بالبنية التحتية أو القوى العاملة الماهرة تصبح عقبة فعالة لزيادة الإنتاج.

ولذلك، فإن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا للإنتاجية الإنفاق العام²

1. إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجه الإنفاق الرئيسية :

تهدف الدولة بسياسة الإنفاق العام إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية و التي سيكون لها أثر زيادة الدخل الوطني ،أما بتوجيه مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق الاستثمار العام باستغلال بعض الموارد الطبيعية أو الإنفاق على البنية التحتية ، و إما بتوجيه غير مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على معدلات الربح في نوع من الإنفاق أو مكان معين مما يؤدي إلى انتقال هذه الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي . و ذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد المتاحة تحت تصرف الأفراد و كيفية توزيعها بين الاستخدامات المتعددة .

و قد أضافت نظريات النمو الحديثة الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي في الأجل الطويل بتأثير مختلف أنواع الإنفاق على الإنتاجية و نمو الناتج حيث أن نمو الناتج دالة في التطور التكنولوجي و العمالة و رأس المال و الإنفاق الحكومي و الذي يؤثر من خلال تدفقاته على مختلف عوامل الإنتاج مما يزيد من إنتاجيتها ،و قد أقرت نظريات النمو الحديثة³

¹ د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى 2011، دار العجلة ، الأردن ، 2011، ص 93،94.

² International Monetary Fund , Unproductive public expenditures , A pragmatic approach to policy analysis <https://www.imf.org/external/pubs/ft/.../pam4803.htm> (11/05/2015).

³ ما تعرف بـ les théories de la croissance endogène التي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم دون المرور بالعوامل الخارجية ، أهمها نموذج AK لوكاس Lukas.

بوجود أثر ايجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل حسب نوعية الإنفاق و ليس حسب كميته ، و من هم الأمثلة في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم و البحث العلمي ¹.

1.1 النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية :

و هي أول هذه الأنواع التي سنفصل في أثارها ، إما بتدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو في صورة إعانات اقتصادية لغرض اقتصادي معين فهي تساهم في إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة التي توجه لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد و إنتاج رؤوس أموال عينية معدة للاستثمار و بالتالي هذا الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تزيد من حجم الدخل القومي و رفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد ، و في هذا نميز بين اثار التي تقدمها الإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات العامة و الخاصة .

أولاً : بالنسبة للإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة نميز بين نوعين الأول إعانات تقدم بهدف سد عجز نتج عن نشاط هذا المشروع أو بغرض تشجيعه فإذا كان بغرض تشجيع نشاط معين فتكون إعانة سالبة إذا تمت عن طريق إنشاء فراغ ضريبي حول هذا المشروع مما يجذب رؤوس الأموال ويحفز المستثمرون لهذا النشاط ، أو إعانة ايجابية تضمن حد لأسعار منتجاته أو لأرباح المشتغلين به. أما إذا كان الهدف منها سد عجز المشروع نتيجة نشاط معين فهي موجبة بطبيعة الحال . أما النوع الثاني و المخصص لمساعدة بعض المشروعات الخاصة على تجهيز نفسها بالمعدات و وسائل الإنتاج فتأخذ صورة إعانات ايجابية.

و يكون من أهم أثارها توجيه الاستثمار حسب ما تجده الدولة ملائم لاقتصادها إما فيما يخص التنمية الاقتصادية أو توازن ميزان المدفوعات و العمل على تكوين رأسمال في هذه القطاعات و بالتالي المساهمة في الحصول على معدل نمو مرتفع .

ثانياً: بالنسبة للإعانات الاقتصادية الموجهة للمشروعات العامة و التي لا تسعى دائماً من وراء نشاطها إلى الربح ، حتى قد يتم عرض منتجاتها بأسعار أقل من تكلفتها بهدف تلبية الحاجات الضرورية من أمثلتها إنتاج مياه الشرب و الكهرباء ، أو التوجه إلى نشاطات في الأساس من مجال النشاط الخاصة تجد من خلاله تحقيق لفلسفتها الاقتصادية فبالنسبة للحالة

¹ د . وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 146 ، 147.

الأولى أين تنتج الدولة لغرض سد الحاجات الضرورية تهدف الدولة من خلالها إلى إعادة التوازن المالي نتيجة عدم الالتزام في القيام بالنشاط بالبحث عن الربح، ففتتح إعانتها بقيمة العجز الحادث فيها و الهدف منها الحفاظ على استمرار النشاط الاقتصادي للمشروعات لما تحققه من نفع عام. أما المشروعات العامة التي تقوم بنشاطات لا تختلف عن نشاط القطاع الخاص فتهدف هذه الإعانات إلى مساعدة هذه المشروعات للاستمرار في هذا النشاط و بمعدل لا يقل عن ما يتطلبه اقتصاد البلد¹.

و يعتبر الإنفاق على البنية التحتية بقيام الحكومة بالاستثمار فيها عامل محفز بحيث يقوم بتشجيع المنتجين للقيام بنشاطاتهم و زيادة إنتاجهم للاستفادة من تلك الخدمات التي تسهل عملهم من خلال تسهيل حركة انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج، و بالتالي فالإنفاق على البنية التحتية يساهم في رفع إنتاجية القطاع الخاص .

2.1 النفقات الاجتماعية:

تتواجد هذه النفقات في شكلين إما في صورة تحويلات نقدية أو تأخذ صورة تحويلات حقيقية ، بالنسبة للتحويلات النقدية تكون في شكل إعانات البطالة للضمان الاجتماعي و إعانة دور العجزة و المبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية و العلمية . أما بالنسبة للإعانات العينية تكون في شكل سلع و خدمات و يعتبر الإنفاق على الصحة و التعليم من أكثر الإعانات الاجتماعية الحقيقية شيوعا².

فالنققات الاجتماعية النقدية هي إعانات تهدف على تحويل القدرة الشرائية لفائدة طبقة المحدودة الدخل و بالتالي يزداد ميلها لحدي لاستهلاك السلع الضرورية (بما أنها طبقة محدودة الدخل) ، بالتالي زيادة الطلب عليها ما يصحبه زيادة في الإنتاج لهذه السلع .

أما النفقات الاجتماعية العينية (تحويلات مباشرة) بحيث تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية مثل الإنفاق على الصحة و التعليم مما يرفع من المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال تحسين مستواهم الفني و التعليمي و الصحي و المعيشي و أيضا تمكينهم من تأدية نشاطاتهم بكفاءة أكبر و زيادة قدرتهم على تأدية عملهم بصورة أفضل كلما زاد هذا

¹ د. عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 111،112،113.

² د. محمد طاقة ، د. هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص63.

النوع من الإنفاق كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل من خلال تأثيره على العمل الجسمي و الذهني للعامل ، و بالتالي فإن النفقات الاجتماعية العينية تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ .¹

3.1 النفقات العسكرية :

تعتبر تخصيصات الإنفاق العسكري جانبا مهما و نسبة كبيرة من مجموع الانفاق العام في أغلبية الدول و يرى الفكر المالي التقليدي أن النفقات العسكرية تصنف ضمن النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، في حين الفكر المالي الحديث يصنف هذه النفقات ضمن النفقات المنتجة .²

و نميز بين الأثر الانكماشى للنفقات الحربية على حجم الناتج نتيجة لتحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل و الموارد المادية) لاستخدامها في إشباع الأغراض العسكرية مما يؤثر على إنتاج الأفراد بالانخفاض و أيضا بانخفاض الاستهلاك من جهة و ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى .

و الأثر التوسعي للنفقات الحربية على حجم الناتج القومي نتيجة للإنفاق على الصناعات الحربية و إنشاء الموانئ و المطارات و الطرق و نفقات البحث العلمي في المجال الحربي و الاختراعات و تصدير الأسلحة بحيث يتولد عن الإنفاق العسكري غالبا تقدم علمي في مستوى الإنتاج أدى إلى ظهور اختراعات التي يمكن تطبيقها في الإنتاج العلمي على نطاق واسع ، ما يؤثر بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في تجهيز جيوشها على الاستيراد من الدول الخارجية مما يحدث عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة لصرف جزء كبير من العملات الأجنبية بغرض التسليح من الخارج .

بحيث تتأثر النفقات الحربية بالأوضاع الاقتصادية السائدة ففي حالة العمالة الكاملة فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم كون هذه النفقات لها أولوية عن بقية النفقات الأخرى لأنه تسهم في الدفاع عن سيادة الوطن ، و في حال نقص التشغيل داخل

¹د. سوزي علي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص75،75.

²د. محمد طاقة ، د. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

الاقتصاد فنتيجة للتوسع في الصناعات الحربية و الصناعات الأخرى التي تتوقف عليها فهي تسهم في الزيادة في التشغيل و القضاء على البطالة و زيادة الإنتاج القومي¹.

¹ د. سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 76،75.

خاتمة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل أظهرنا أهمية الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي من الجانب النظري بحيث أن أي زيادة في الإنفاق العام سينتج عنها زيادة في الطلب الكلي وبالتالي التأثير على حجم الناتج المحلي ، و هذا من خلال التركيز على أهم الدراسات التي تطرقت لتدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام في التأثير على حجم الناتج القومي .

و قد ساهم التحليل الكينزي كثيرا في إبراز دور الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية من خلال تأثيره على الطلب الكلي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض شرط توجيه الإنفاق العام للمجالات التي تعتبر أكثر إنتاجية مثل الإنفاق على البنية التحتية و الإنفاق على رأسمال بشري ، ويكون ذلك أكثر فعالية إذا كان بالحجم الأمثل الذي يجب أن تتدخل به الحكومة في النشاط الاقتصادي .

و يتم تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يعتمد على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، و يكون ذلك بشكل أفضل انطلاقا من التفاعل بين المضاعف و المعجل و يبقى أثر الإزاحة من أهم العوامل التي تحد من أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي .

و في إطار دراسة واقع أثر الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي سوف نتطرق في الفصل التالي إلى برامج الإنفاق العام و أثرها على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع:

أثر برامج الإنفاق العام على النمو

الاقتصادي في الجزائر

(2014-2001)

مقدمة :

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طوية المدى إلى غاية الثمانينات، التي ارتكزت على الاشتراكية وهيمنة القطاع العام في ظل التدخل الواسع للدولة، إلى أن هذه السياسات باءت بالفشل وعانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي و الخارجي بفعل الأزمة النفطية، إثر انهيار أسعار النفط سنة 1986 مما أدخل الجزائر في أزمة حادة أدت بها إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه عقب أزمة 1986 .

و قد رافق هذا التغيير قيام الدولة بسلسلة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية العميقة الذاتية منها و التي انطلقت بوادرها منذ سنة 1986، أو تلك التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمجة و التي استدعت تدخل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

حيث تبنت الجزائر مع بداية الألفية سياسة إنفاقية توسعية ذات التوجه الكينزي مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة كان فيها الإنفاق العام أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية و تحقيق الأهداف التنموية، حيث سيتناول هذا الفصل بداية التعرض إلى الاقتصاد الجزائري في ظل برنامج التصحيح الهيكلي ثم مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 من مختلف المشاريع و البرامج و تقييم أثر هذه البرامج على معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2001-2014.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998

لقد عرفت فترة 1998/1995 عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي و المؤسسات الاقتصادية لتلاءم المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابعه الرأسمالي¹.

المطلب الأول: السياسة المالية و النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

لقد صحت برامج التصحيح الهيكلي إعادة جدولة الديون و ترسيخ لمبادئ اقتصاد السوق و هي تحتوي على مجموعة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة لجميع المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها و الخارجية .

1- أهداف برنامج التعديل الهيكلي :

و تتمثل أهداف برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1998-1995 في ما يلي :

- رفع معدل النمو السنوي إلى نسبة 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات بهدف استيعاب الزيادة السكانية التي تقارب نسبة 4% .
- السيطرة على معدلات التضخم للجزائر .
- تخفيض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 1995/1994 إلى 2.2% سنة 1998/1997.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمار العمومية ب 5.5% من الناتج المحلي ما بين 98-97/95-94.

و قد تم تقديم 6.2 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفقا للشروط أعلاه².

¹ د. لعمامرة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² د. وليد عبد الحميد عايب مرجع سبق ذكره ن ص 222، 223.

2- إجراءات التعديل الهيكلي :

لقد جاء برنامج التعديل الهيكلي لإجراء مجموعة من التعديلات منها تحرير التجارة الخارجية و ذلك بشكل كبير بالرغم من بقاء الكثير من العوائق مثل ارتفاع رسوم الجمارك على كثير من الواردات و الذي جسدها قانون 88/29 و قد تدعم تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي 1990 الذي رفع القيود على المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتشجيع تجارة الاستيراد إلى غاية سنة 1992 نتيجة الاختلالات المالية قامت الدولة بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات ، و تم تعديل هيكل التعريفات الجمركية لكي تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي 1995/1994 إلى أن وصلت إلى غاية 45% في جانفي 1997 .¹

و في إطار تحرير الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر رقم 95/06 الذي يهدف إلى تحرير الأسعار أسعار السلع و الخدمات و جعلها تعتمد على قواعد المنافسة من خلال رفع الدعم على المنتجات الغذائية و البترولية .

و إصلاح سياسة سعر الصرف حيث قامت السلطات بمجموعة من الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف عجز الموازنة العمومية و كمحاولة تعديل الأسعار خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% إلى 22 دينار مقابل الدولار الواحد .

و خلال الفترة 94/91 وصل التخفيض الاسمي للدينار الجزائري لمتوسط 4% سنويا مما جعل دولار يقابله 24 دينار جزائري ، غير أن الصدمات التبادل التجاري و السياسة المالية التوسعية أدت لارتفاع معدلات التضخم ما أدى لارتفاع قيمة الدينار بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% أكتوبر 1991 و نهاية 1993 بعد ذلك اتبعت الجزائر سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف بغية تعزيز المركز المالي الخارجي للجزائر .

و يمكن توضيح أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار في الجدول أدناه :

¹ بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009، ص78،77.

الجدول 2 : أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03
سعر الصرف	12.2	21.4	22.8	24.12	42.89	52.17	56.18	58.41	60.35	69.31	77.19	83.30	75.68	77.39

المرجع : دواسي مسعود مرجع سبق ذكره ، ص 335.

و في إطار الإصلاح المصرفي فإن قانون النقد و القرض الصادر في 14/04/1990 تحت رقم 10/90 أول قانون اهتم بالأمور النقدية و الإصلاح الجذري للسياسة النقدية في الجزائر ومن أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي عن طريق:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .
- تكفل بنك الجزائر بتسيير النقد و القرض و توضيح مهام البنوك و المؤسسات المالية.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية.
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين عن طريق إنشاء أسواق مالية .
- إنشاء مجلس النقد و القرض برئاسة محافظ الجزائر و هو بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن إعداد سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي و السياسات النقدية .
- تحديد أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا تتجاوز 20 %¹.

3- الإصلاح الهيكلي للسياسة الإنفاقية :

1- لقد عانت الجزائر من وراء السياسة المالية المتبعة من التضخم و العجز الخارجي و تزايد مشكل المديونية الخارجية، لذلك هدف صندوق النقد الدولي إلى التخفيف من حدة هذه المشاكل من خلال مراقبة السياسة المالية و ضبط الإنفاق الحكومي.

بحيث هدفت الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي إلى تقليص حجم الدين الداخلي و التخلص من عجز الموازنة العامة و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و العمل على تكوين

¹ بصدیق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ص 79-80.

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

ادخار يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط و الطويل ، و فيما يخص جانب النفقات العامة فقد تميزت بالطابع الانكماشى، فقد انخفض الإنفاق الجارى خاصة الأجور تجنباً لارتفاع الأسعار، و في ظل أيضا الانخفاض الكبير للموارد من العملة الصعبة نتيجة الأزمة المالية 1998 التي أثرت على الأسواق المالية الدولية و التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط و انخفاض الأسعار فقد قامت الحكومة بتقليص نفقات التجهيز (الإنفاق الرأسمالي) بالإضافة لتجميد الإنفاق الجارى بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة و هذا ما نلاحظه من خلال هذا الجدول ¹.

الجدول 3 : تطور النفقات الكلية و نسبتها إلى الناتج الداخلى الخام للفترة (1990-1998)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التجهيز
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التجهيز
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التجهيز
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التجهيز
1990	142.50	96.90	45.60	25.70	68	32	17.47	8.22
1991	235.30	183.30	52.00	27.3	77.9	22.09	21.26	6.03
1992	308.70	236.10	72.60	28.7	76.48	23.51	21.96	9.57
1993	390.50	288.90	101.6	32.8	73.98	26.01	24.28	8.54
1994	461.90	344.72	117.17	31.1	74.63	25.36	23.17	7.87
1995	589.09	444.43	144.66	29.4	75.44	24.55	22.66	7.21
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	75.98	24.55	22.66	7.21
1997	845.20	643.56	201.64	30.4	76.14	23.85	23.14	7.25
1998	875.74	663.86	211.88	30.9	75.80	24.19	23.45	7.48

المرجع : وزارة المالية

¹ د.وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق كره ، ص 224.

و يظهر الجدول أعلاه التزايد المستمر في حجم النفقات الكلية على وجهيها فنلاحظ الارتفاع المستمر في كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير رغم كل محاولات الدولة خفض و ضبط حجم النفقات العامة، حيث نلاحظ أن النفقات الكلية قد بلغت 875.74 مليار دج ما يمثل نسبة 30.9 % من الناتج الداخلي الخام تمثل منها نفقات التسيير 663.86 مليار دينار ما يعادل 75.80 % من النفقات الكلية وتمثل منها نفقات التجهيز 211.88 مليار دينار ما يمثل نسبة 24.19 % من النفقات الكلية و يرجع ذلك إلى صعوبة تحكم الدولة في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخم سنة إلى سنة بسبب تحمل الدولة نفقات في إطار ميزانية الدولة الاجتماعية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة و تحملها أيضا عبء تطهير المؤسسات العمومية مما زاد من تضخم النفقات العمومية للدولة¹.

2- و في ظل إدارة العرض النقدي أصبح البنك المركزي مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة

النقدية و النظام البنكي و تم إبرام مجموعة من الإجراءات أهمها :

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود 20%
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 7 % سنة 1989 و 5.11 % سنة 1991.
- إنشاء سوق بين البنوك كجزء من السوق النقدي .
- تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 و 14% سنة 1994 .
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5 % .

و قد كان الهدف من وراء هذه السياسات المتبعة هو المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري الجديد و الحد من شدة التضخم و التخفيض من أثر المزاحمة بإعادة ضخ الموارد المالية للاقتصاد ، و امتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة خلال فترة الاقتصاد المخطط ، و تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض أسعار الصرف وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي .

¹ د.لعمامرة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص150،148.

الجدول 4: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية:

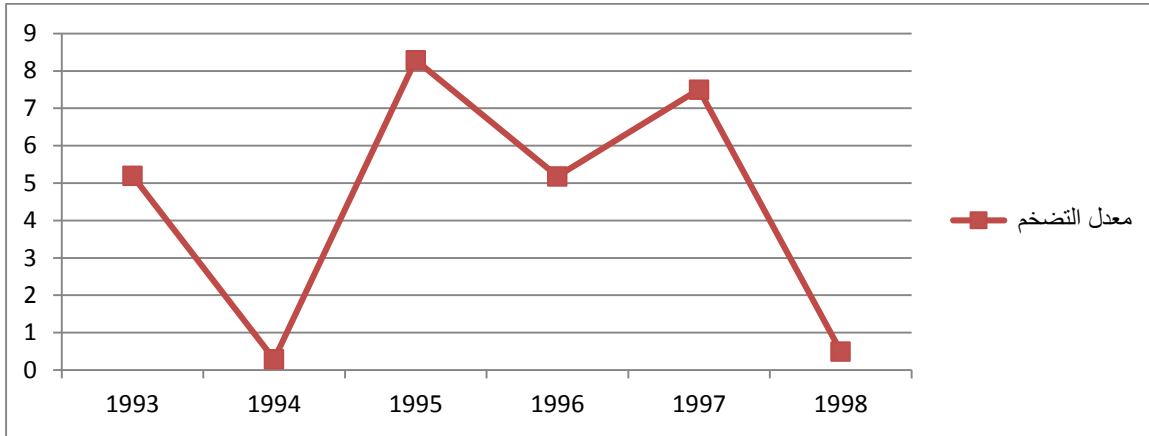
(مليار دينار جزائري)

السنوات	القروض للاقتصاد	نسبة السيولة %	الكتلة النقدية M ₂	معدل التضخم %	التداول النقدي / الناتج المحلي الخام
1993	4.231	2.52	2.625	5.20	1.18
1994	8.305	2.52	7.723	0.29	3.16
1995	6.565	7.40	6.799	8.29	7.12
1996	8.776	7.35	0.915	5.18	3.11
1997	3.741	9.38	5.1081	7.5	1.12
1998	2.906	3.56	5.1592	0.5	0.14

المصدر : وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 227.

و من خلال هذا الجدول نلاحظ نمو الكتلة النقدية مستمر على طول الفترة من 1990-1998 بسبب تكفل الدولة بعجز المؤسسات العمومية و التوسع في القروض الممنوحة للاقتصاد في حين عرفت معدلات التضخم انخفاض لتصل إلى 0.14 سنة 1998 بعد أن ارتفعت نسبتها 7.12% سنة 1995 و ذلك بسبب إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية و تقليص الإعانات الموجهة للكثير من المستفيدين خاصة للمنتجين في القطاع الفلاحي الأمر الذي ساهم في خفض القدرة الشرائية و بالتالي انخفاض الطلب الكلي ما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم ، و انخفاض معدلات الفائدة التي شهدت نفس الاتجاه التنزلي الذي عرفه التضخم سواء ما يتعلق بمعدلات الفائدة على الإقراض أو الإيداع ، و هو أحد الأهداف من وراء السياسة الاقتصادية المتبعة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، و قد عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسن واضح ، و في المقابل كانت النتائج غير مرضية فيما يخص الاقتصاد الحقيقي حيث نلاحظ انخفاض انتاج القطاع الصناعي خارج المحروقات ب 2.2 % سنة 1994 و 6 % سنة 1998 ، ليصل إلى 1.6 % سنة 1999 .

الشكل 23: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1993-1999) الوحدة %



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق .

الجدول 05: انعكاس برنامج معدل النمو الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات و معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية .
الوحدة نسبة مئوية

المؤشرات	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
النمو العام	3.2	5.1	1.1	4.4	3.8	0.2-	2.2-	1.6	1.2-	0.8
الزراعة	2.7	11.4	13.5-	23.7	15	5-	4.4-	2.0	15.4	6.2-
الصناعة خارج المحروقات	1.6	8.4	3.8-	8.7-	1.4-	2.2-	1.3-	5.6-	0.7-	3.5
البناء والأشغال العمومية	1.4	2.4	2.5	4.5	2.7	0.9	4-	0.4	7.9-	3.1-
الخدمات	5.7	7.9	5.4	6	2.4	2.3	0.35-	3.1	0.5-	2.7
المحروقات	6.1	4	6	3.6	4.4	0.4-	0.8-	1.1	0.9	4.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عرفت الجزائر معدلات نمو سلبية حتى سنة 1994 نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة و هذا ما ينعكس على نمو معدلات القطاعات الأخرى، ثم عرفت تحسنا انطلاقا من سنة 1995 لتسجل 3.8% وتصل إلى غاية 5% سنة 1998 و ذلك كنتيجة لتطبيق الجزائر برنامج

التصحيح الهيكلي إلا أنها تبقى معدلات غير مرضية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات الذي سجل معدل 6.1 % سنة 1999، و الذي يمثل ركيزة الاقتصاد الجزائري.

وعرف قطاع الفلاحة معدلات نمو متذبذبة تراوحت بين -6.2 % سنة 1990 لتسجل أعلى معدل لها سنة 1996 بنسبة 23.7 % و هو معدل مرتفع يشير إلى أهمية القطاع الفلاحي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعود هذا التذبذب في معدلات نمو القطاع الفلاحي إلى الظروف الطبيعية والمناخية التي شهدتها هذه الفترة و التي لها تأثير كبير على مردودية القطاع الفلاحي .

لقد شهد قطاع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو جد ضعيفة للفترة التي شملها برنامج التصحيح الهيكلي تراوحت بين -8.7 % سنة 1996 و 8.4 % كأعلى معدل لها سنة 1998 ، و يعود ذلك إلى توجه الدولة نحو تطهير المؤسسات العمومية و إغلاق العديد منها و عجز الدولة تحمل ثقل خسائرها بالإضافة إلى تجنب استثمار القطاع الخاص في مجال الصناعة مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني ، حيث عرفت معظم فروع هذا القطاع تدهور طول هذه الفترة باستثناء الصناعة الغذائية و البلاستيك التي عرفت انتعاش و التي ساهمت في ارتفاع معدل النمو إلى 8.4 % سنة 1996.

و في حين تبقى معدلات نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية تتراوح بين -7.9 % سنة 1991 و 4.5 % كأعلى نسبة لها سنة 1996 و هي معدلات غير مرضية نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات في هذا المجال خلال هذه الفترة.

و في المقابل تميزت معدلات نمو قطاع الخدمات تحس ملحوظ بلغت 6.1 % سنة 1999 و ذلك راجع إلى صعوبة الانسجام مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق الذي يتطلب وقت و عدم تفتح الاقتصاد على الأسواق العالمية .

4- تطور توازن الميزانية العامة :

في إطار برنامج التصحيح الهيكلي كانت سياسة الموازنة تهدف إلى القضاء على العجز في الموازنة و خفض معدلات التضخم إلى مستويات معقولة من خلال مجموعة من التدابير

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

و ذلك بالضغط على النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الكبير و تقليص الإعانات الموجهة للمؤسسات العمومية بالإضافة إلى تجميد الرواتب و الأجور و توسيع الوعاء الضريبي و خصوصة مؤسسات القطاع العام.

الجدول 6 : تطور توازن الميزانية العمومية من 1989 إلى غاية 2000 .

(بآلاف الدينارات)

السنوات	الإيرادات النهائية	النفقات النهائية	العجز أو الفائض
1990	144.400.000	149.412.000	-5.012.000
1991	195.300.000	195.300.000	0
1992	322.700.000	396.800.000	-74.100.000
1993	335.600.000	503.950.251	-168.350.251
1994	474.100.000	613.700.000	-139.600.000
1995	586.500.000	734.875.979	-148.375.979
1996	749.200.000	848.600.000	-99.400.000
1997	881.500.000	946.217.135	-64.717.135
1998	882.000.000	1.022.696.650	-140.696.650
1999	937.100.000	1.098.576.715	-161.476.715
2000	1.190.750.000	1.176.094.800	+14.655.200

المصدر : قوانين المالية للسنوات السابقة الذكر

حيث من خلال قراءة الجدول أعلاه يلاحظ العجز المستمر في رصيد الموازنة العامة على طول الفترة من 1989-1999 نتيجة تراجع إيرادات المحروقات التي تمثل الإيراد الأكبر للجزائر رغم كل جهود الدولة في محاولة ضبط النفقات العامة إلى غاية سنة 2000 أين حقق رصيد الموازنة فائض نتيجة لارتفاع حجم الإيرادات العامة نتيجة للارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط الجزائري سنة 2000 . و من خلال الجدول الموالي يمكن متابعة تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة.

الجدول 7: تطور الإيرادات الكلية للفترة (1990-1998).

أسعار برميل النفط بالدولار و الجباية البترولية مليار دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر برميل النفط	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.41	17.47	21	12.85
الجباية البترولية	76.20	161.50	201.30	185.00	222.18	336.15	496.00	567.77	378.56
الجباية البترولية / الإيرادات الكلية	47.56	59.28	63.54	57.79	51.16	55.94	60.10	60.94	48.87

المصدر : مجمع من : وزارة المالية ، د.دواسي مسعود مرجع سبق ذكره ، ص 405

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم الإيرادات العامة في تزايد مستمر طول الفترة 1990-1998 و بالتوازي معها شهدت الجباية البترولية تزايد مستمر خلال نفس الفترة باستثناء سنة 1993 و سنة 1998 حيث تعتمد الجزائر في تمويل نفقاتها بالدرجة الأولى على الجباية البترولية بأكثر من 50 % من الإيرادات العامة، و هذا ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، و في المقابل عرفت أسعار برميل النفط تذبذب مستمر لتعرف انخفاض سنة 1998 لتسجل 12.85 دولار و هذا ما يؤثر على إيرادات الدولة من الجباية البترولية و لتفادي انعكاس ذلك على إيرادات الدولة فقد اتجهت الجزائر إلى تنويع مصادر الدخل والقيام بالإصلاحات الضريبية لتغطية عدم الاستقرار في أسعار النفط .

المطلب الثاني : تطور معدلات النمو و البطالة ومؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة (1990-1998) .

يمكن تحليل النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي بالاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالارتكاز على تطور معدلات التشغيل و البطالة في الجزائر 1990-1998.

الجدول 8 : تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1990-1998)

مليار دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي %	معدل البطالة %
1990	555,8	213,4	0.8	21.7
1991	844,4	210,9	1.2-	20.6
1992	1,048,2	214,7	1.8	23.0
1993	1,165,9	210,2	2.0-	23.2
1994	1,491,5	208,3	1.0	24.4
1995	1,990,6	216,2	3.8	27.9
1996	2,570,0	225,1	3.8	28.7
1997	2,780,1	227,5	1.1	26.4
1998	2,830,5	239,1	5.1	29.6
1999	3,238,2	246,8	3.2	29.3
2000	4,123,4	252,2	2.2	29.8

Source : world Bank

1- تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) .

يتضح من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينات (1990-1994) لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8% و ذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 و نتاج للمرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق ، و مع بداية 1995 سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8% لينخفض بعدها إلى معدل 1.1% سنة

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1% سنة 1998 ليعاود الانخفاض مجددا بعدها ، و هي معدلات نمو متذبذبة عرفت ارتفاع و انخفاض و للأمر علاقة ببرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، و انخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال نفس الفترة و هذا ما يتضح من خلال الجدول التالي .

الجدول 9: تطور الاستثمار العام خلال الفترة (1994-1999) .

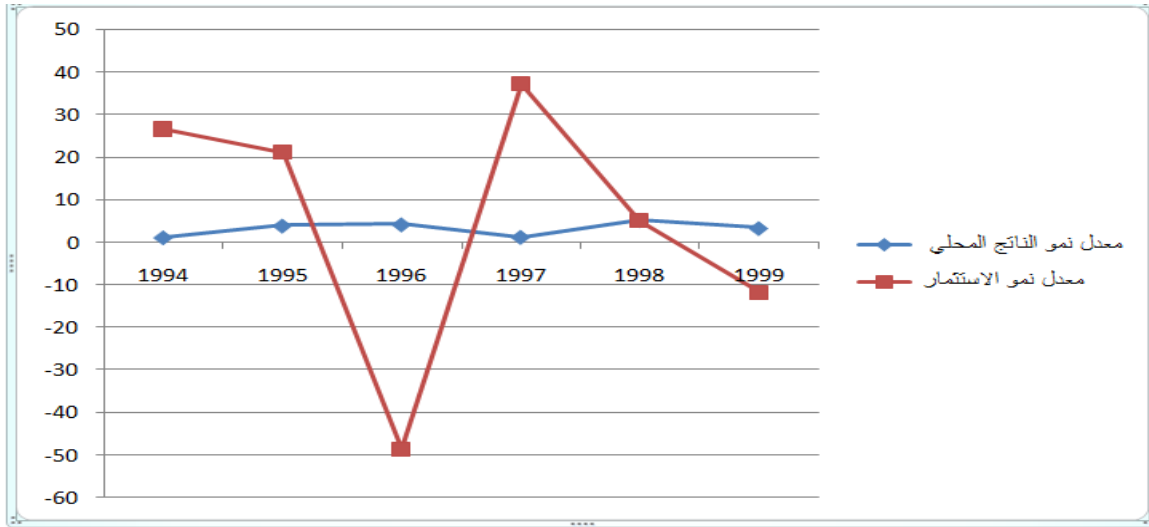
السنوات	الاستثمار العام مليار دج	معدل نمو الاستثمار العام %	نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام %
1994	235.92	26.6	15.86
1995	285.92	21.11	14.26
1996	147.01	48.5-	6.77
1997	201.46	37.16	7.25
1998	211.88	5.1	7.49
1999	186.98	11.8-	8.1

المصدر : مجمع من : الديوان الوطني للإحصائيات ، وزارة المالية .

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه تذبذب في حجم الاستثمارات العامة و يلاحظ انخفاض كبير لحجم الاستثمار سنة 1996 بنسبة 147.01 مليار دج حيث تراجع بنسبة 48.5% ليرتفع من جديد بعدها و لكن بنسب أقل مقارنة بسنة 1995 ، حيث تقلصت نسبة الاستثمار العام من الناتج الداخلي من 15.86 % سنة 1994 لتصل إلى 8.1 % سنة 1999 وذلك راجع إلى السياسة الاقتصادية المتبعة بحيث قامت الدولة بخفض حجم الإنفاق العام بمختلف أوجهه و خاصة الإنفاق الاستثماري خلال فترة التعديل الهيكلي، حيث يعتبر الانخفاض في حجم الاستثمار من أهم العوامل التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي¹.

¹ بن دعاس زهير، كتاف شافية، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث مؤتمر دولي ، جامعة سطيف ، 2013، ص 14.

الشكل 24: تطور حجم الناتج المحلي و الاستثمار للفترة (1994-1999) . الوحدة : مليار دج



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

2- تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

يعتبر مشكل البطالة من أخطر المشاكل التي عانت منها الجزائر بالنظر لما تخلفه من آثار اقتصادية و اجتماعية، ومن خلال قراءة الجدول يظهر لنا مدى ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر على طول الفترة (1990-2000)، حيث بلغت البطالة في الجزائر معدل 21.7 % سنة 1990 لتصل إلى نسبة 29.8% سنة 2000 وهي نسب عالية تتلخص أسبابها في سياسة التشغيل التي اعتمدها الجزائر تحت ضغوط صندوق النقد الدولي فقامت الدولة بالتسريح الكبير للعمال الفردي و الجماعي نتيجة خوصصة العديد من المؤسسات العمومية و إعادة هيكلتها أو غلقها ما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة ، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال الفترة (1994-1998) و غلق ما يقارب 1000 مؤسسة خلال نفس الفترة ، بالإضافة إلى تجميد آلية التوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة العامة و الخاصة في ظل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي و برامج لدعم الشغل ، حيث نجد أن مصدر البطالة تمثل نسبة 52 % مصدرها القطاع العام و 48% مصدرها القطاع الخاص و التي تركزت بشكل كبير في قطاع الصناعة بسبب حالات العجز التي شهدتها القطاع . حيث أن الجزائر خلال فترة التصحيح

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

الهيكلية اهتمت بخفض معدلات التضخم على حساب معدلات البطالة ، بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي الذي ساهم في رفع معدلات البطالة¹

الجدول 10 : المؤسسات التي تم حلها و العمال المسرحين خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source :Abeb Elmdjid , les années 90 de L'économie Algérienne ENAG Edition , Algérie ,1999, p 84.

3- تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات :

لقد عرف رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1995-2000 تذبذبات حيث سجل في سنة 1990 رصيد 0.16 مليار دولار ليبلغ 12.30 مليار دولار سنة 2000 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم استقرار حجم الصادرات التي شهدت تقلبات عديدة بسبب عدم ثبات أسعار النفط الجزائري خلال نفس الفترة و التي تمثل نسبة 98% من صادرات الجزائر في حين عرف حجم الواردات نوع من الاستقرار في حدود معدل 9.04 مليار دولار .

و في المقابل عرف ميزان المدفوعات عجز مستمر في أغلب السنوات خلال نفس الفترة باستثناء سنة 1997 حيث سجل ميزان المدفوعات فائض 1.16 مليار دولار و سنة 2000 أين بلغ أعلى نسبة 7.57 مليار دولار و يرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى العجز في رأس المال نتيجة لجوء الدولة إلى المديونية الخارجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري و تطبيقا لبرنامج التعديل الهيكلي بالرغم من أن ميزان التجاري قد سجل أرصدة موجبة خلال نفس الفترة .

¹ سعد مهماني ، تأثير برامج التعديل الهيكلي على المؤسسة الجزائرية،مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ،2009، ص 57.

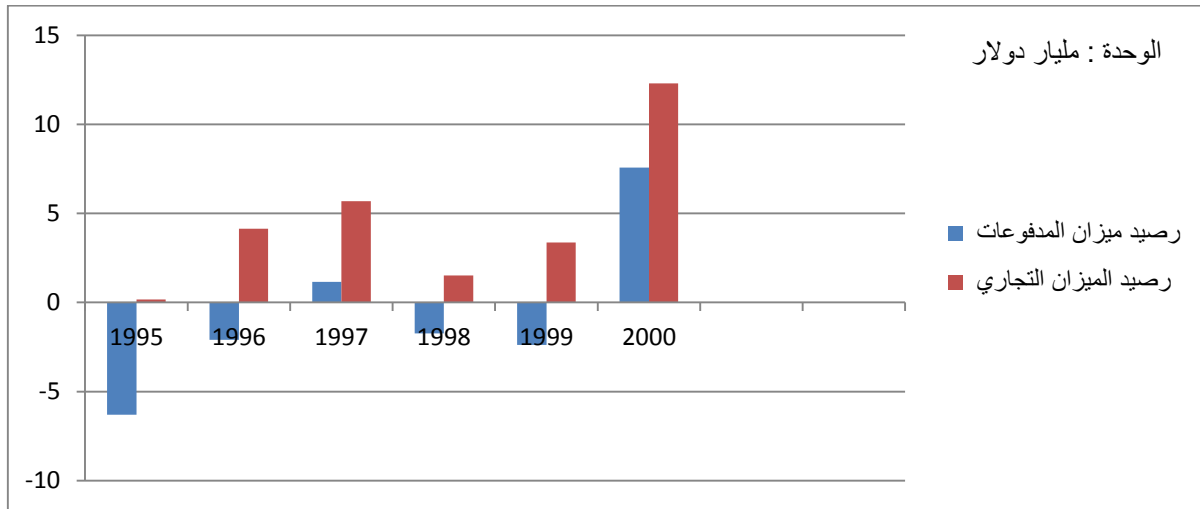
الجدول 11: تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات للفترة (1995-2000).

الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1995	-6.31	10.26	10.10	+0.16
1996	-2.09	13.22	9.09	+4.13
1997	+1.16	13.82	8.13	+5.69
1998	-1.73	10.14	8.63	+1.51
1999	-2.38	12.32	8.96	+3.36
2000	+7.57	21.65	9.35	+12.30

Source : Banque D'Algérie

الشكل 25: تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1995-2000).



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

و ما نخلص إليه من خلال التحليل السابق لبرنامج التعديل الهيكلي أنه عالج مشكل التضخم على حساب معدلات البطالة مع استمرارية استجابة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية بسبب سيطرة قطاع المحروقات الذي يمثل 95 % من الصادرات و يساهم ب 60 % من موارد الموازنة و يمثل من 25 إلى 40 % من الإنتاج الكلي ، و بالتالي فإن برنامج الصندوق قد نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي و إهمال الجوانب

الاجتماعية حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى نسبة 28% سنة 1998 و ذلك كنتيجة حل المؤسسات العمومية و خوصصة البعض منها بالإضافة إلى أن تحرير الأسعار السلع الاستهلاكية نتيجة لرفع التدعيم سنة 1996 أدى إلى تدني مستوى المعيشة لمعظم المواطنين¹.

و مع بداية 2001 تبين الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي و تحسنت أسعار النفط مما شجع الدولة على تبني برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين 2001-2009.²

المبحث الثاني : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001/2014.

لقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية سنة 1986 زعزعت الاقتصاد الجزائري ظهرت آثارها في معدلات نمو متدنية صاحبها معدلات بطالة مرتفعة عكست المستوى المعيشي المتدني خلال هذه الفترة.

و للخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية و التخفيف من حدتها و النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ ثلاث برامج تنموية للفترة 2001/2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009.

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط ، شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي و خلق إستراتيجية حقيقية لتنمية

¹ أ . كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة ، العدد الثامن ، 2005 ، ص 14.
² د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 228.229.

مستدامة حيث أطلقت خطة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009¹.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 :

طبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي²:

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي .
 - دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
 - خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي و المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة و المتوسطة .
 - تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و التكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.
- و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي و الحد من البطالة³.

أ- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

لقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دج⁴ موزعة على طول أربعة سنوات 2001-2004 تمحورت حول دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، و النقل

¹ Madjid Makedhi ,Quel cap pour l'économie algérienne , in Elwatan .com , 11/04/2005.
www.algerie-dz.com/article2090.html , le 15/08/2015.

² الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة : www.cg.gov.dz/dossier/plan-reInce.htm

³ أ. نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ،أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد 12، ديسمبر 2012 ، ص 251 .
أطلع عليه يوم (15/08/2015) univ-biskra.dz/rem/n12/10.pdf

⁴ Algérie , Ministère des Finances , programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes , Avril 2001 , p 02.

،الري ،و دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات و تنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا و هذا ما يوضحه الجدول الموالي ¹ .

أولا : دعم القطاعات الإنتاجية :

تتمثل القطاعات الإنتاجية حسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في :

1- الفلاحة :

يندرج هذا برنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA بهدف توسيع الإنتاج الفلاحي ليشمل الصادرات و تمحور حول النقاط التالية :

الجدول 12: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة : مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1 %
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8 %
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4 %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6 %
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100 %

المصدر : أ . نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

- تعزيز الإنتاج الفلاحي خاصة المنتجات كثيرة الاستهلاك و ترقية المنتجات الموجه للتصدير.
- تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف في سياق محدد .

¹ أ. زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد السابع ، جوان 2010 ، ص 200.

- حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي .
- حماية النظام البيئي و الاهتمام بالمراعي و تطويرها .
- محاربة الفقر و التكفل بديون الفلاحين .

و قد خصص لتنفيذ هذا البرنامج غلاف مالي قدره 55.9 مليار دج .

2- الصيد البحري :

تزخر الجزائر بساحل طوله 1200 كم غني بثروة سمكية هائلة و بهدف ترقية الصيد البحري و لتنفيذ ذلك تم القيام بمجموعة من الإجراءات ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي أهمها :

- تمويل الصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد البحري و تربية الأحياء المائية (FNAPPA)

- تقديم تسهيلات ائتمانية و قروض لصيد الأسماك و تربية المائيات تابعة لصندوق التعاون الفلاحي CNMA ، و قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب9.5 مليار دج¹.

ثانيا : الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية :

لقد تميز هذا القطاع بتلقيه أكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 40.1% أي بمبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع و ذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام و خاصة الإنفاق الاستثماري، و بهدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة و الخاصة منها من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي و فتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تهيئة الأحياء السكنية في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن .

¹ بن عزة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 210، 209.

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

جدول 13: القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية .

(الوحدة : مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
142.9	/	29.4	53	60.5	تجهيزات الهياكل
31.3	/	10.1	15.8	5.4	منشآت الري
54.6	/	16.0	28.9	9.7	منشآت السكة الحديدية
45.3	/	3.3	8.3	33.7	أشغال عمومية
10	/	/	/	10	اتصالات
1.7	/	/	/	1.7	تهيئة مدينة بوغزول
32	/	5.7	13.2	13.1	تنمية المناطق الريفية
9.1	/	4.2	3.2	1.7	فلاحة
6.1	/	1.5	1	3.6	بيئة
16.8	/	/	9	7.8	طاقة
35.6	/	2.5	4	27.1	السكن و العمران
25.1	2	/	/	25.1	السكن الحضري و الريفي
10.6	/	2.5	4	2	تهيئة الأحياء السكنية
210.5	2	37.6	70.2	100.7	المجموع

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

و بجانب دعم هذه القطاعات سطرت الحكومة ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية خلق 148800 منصب شغل في إطار تحقيق أهداف البرنامج موزعة بين مناصب شغل دائمة و مؤقتة من مجموع 850000 منصب شغل وضعها برنامج دعم النمو الاقتصادي ضمن برنامجه بهدف تحقيقها ضمن الفترة 2001-2004.

و الجدول الموالي يوضح مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الهياكل القاعدية و الأشغال الكبرى :

الجدول 14: مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

المجموع	مناصب عمل مؤقتة	مناصب عمل دائمة	مناصب العمل القطاعات
100000	100000	/	الزراعة
70000	10000	60000	السكن و العمران
16300	15000	1300	منشآت السكة الحديدية
42000	2000	40000	أشغال عمومية
20500	19000	1500	قطاعات أخرى*
148800	146000	102800	المجموع

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص111.

*: القطاعات الأخرى هي : البيئة ، الطاقة ، الاتصالات ، أشغال تهيئة مدينة بوغزول.

ثالثا : التنمية البشرية و المحلية :

لقد خصصت الحكومة نسبة 38.8 % من إجمالي المبلغ الموجه للبرنامج أي بغلاف مالي قدره 204.2 مليار دج ، حيث خصص منه مبلغ 97 مليار دج في جانب التنمية المحلية بهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطن على مستوى التراب الوطني خاصة في الأرياف و تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال إدراج مخططات تنموية بلدية لتشجيع التنمية و تحسين أداء الخدمة العمومية كالبريد و المواصلات وغيرها و إعادة تأهيل المناطق بأكملها.

الجدول 14: القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية .

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
33.5	/	16.5	13.0	4.0	المخططات البلدية للتنمية
13.6	/	1.5	7.4	4.7	الري
5.5	/	2.0	2.0	1.5	البيئة
14.5	/	6.0	8.5	/	البريد و المواصلات
13.0	/	/	/	13.0	أشغال عمومية
16.9	/	5.2	6.0	5.7	منشآت إدارية
97.0	/	31.2	36.9	28.9	المجموع

المصدر : المرجع أعلاه ، ص 112.

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

و من خلال هذا البرنامج يتوقع توفير حوالي 50750 منصب عمل موزعة كما يلي :

الجدول 16 : مناصب العمل المتوقع توفيرها من خلال برنامج التنمية المحلية

المجموع	مناصب عمل مؤقتة	مناصب عمل دائمة	مناصب العمل القطاع
20000	20000	/	مخططات التنمية الفلاحية و صيانة الطرقات
22000	16000	6000	البيئة
2250	1350	900	الري
6500	3500	3000	البريد و المواصلات
50750	40850	9900	المجموع

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 112.

و في جانب التنمية البشرية فقط قدر لها مبلغ 90.2 مليار دج بغرض تحسين المستوى التعليمي و الصحي و تطوير معرفة المواطن لتحسين مستوى الحياة و زيادة إنتاجية الأفراد و ذلك عن طريق تكثيف المنشآت الصحية و التربوية و الثقافية و مصادر المعرفة و في هذا القطاع فتقع توفير 13680 منصب شغل من خلال تنفيذ هذا البرنامج ضمن مجموعة من القطاعات يوضحها الشكل الموالي :

الجدول 16: القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.

الوحدة : مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات السنوات
26.95	/	7.45	9.5	10	التربية الوطنية
9.5	/	2.1	3.1	4.4	التكوين المهني
33.9	/	6.5	9.4	18	التعليم العالي و البحث العلمي
7.8	/	0.3	4.6	2.8	الصحة و السكان
3.67	/	/	2.2	1.4	الشباب و الرياضة
8	3.5	/	/	4.5	الاتصال و الثقافة
11.5	/	/	1.0	0.15	الشؤون الدينية
90.2	3.5	17.34	29.9	39.4	المجموع

المصدر : المرجع أعلاه ، ص 114.

في حين خصص مبلغ 17 مليار دج للتكفل بالجانب الاجتماعي و التشغيل عن طريق تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل لدعم الاستثمارات ذات المنفعة العامة و في الجانب الاجتماعي تقديم

منح و تحويلات اجتماعية للفئات المحرومة في المجتمع و تنفيذًا للبرنامج توقع توفير 70000 منصب عمل جديد .

رابعاً : دعم الإصلاحات

في سبيل تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 و الوصول للنتائج المرغوبة كان لابد من توفير محيط ملائم لتنفيذ هذا البرنامج عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تسهل عمل الحكومة و تدعم القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية مم يساهم في بعث الاقتصاد الوطني و تنشيطه، و لتمويل ذلك خصص مبلغ 45 مليار دج لتنفيذ برنامج دعم الإصلاحات .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر من 2001-2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية و السيولة المصرفية و مؤشرات الديون الخارجية¹، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف :

أ- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف :

1. تحديث و توسيع الخدمات العامة :

عن طريق تحسين نوعية و حجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوع من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث و تطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي ، و كدعم لنشاط القطاع العام و الخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني .

¹ Banque D'Algérie , Rapport Annuel , 2005 , p 4.

2. تحسين مستوى معيشة الأفراد :

من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية و الأمنية و التعليمية للمواطن.

3. تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية :

و التي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالموارد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له أثره على مستوى النشاط الاقتصادي ، إلى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي و جذب المستثمر .

4. رفع معدلات النمو :

إن الهدف الرئيسي من وراء هذا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر .

ب-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته و التي بلغت 4203 مليار دج و تم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج و الثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، و الصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج و تحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر ب 1071 مليار دج ، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج و الذي يشمل :¹

¹ أوصالي ناجية، أمخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، 2013، ص 6. www.shy22.com/dld2ws42386.pdf.html le (19/08/2015).

1. تحسين ظروف معيشة السكان :

لقد جاء هذا القطاع بالحصة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5 % أي بمبلغ 1908.5 مليار دج، و هو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية و البشرية الذي نفذ ضمن برنامج عم النمو الاقتصادي ، حيث بتحسين المستوى المعيشي و توفير قدر من الرفاهية سيكون له أثره على إنتاجية العامل و بالتالي على إنتاجية الاقتصاد ككل ، و قد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خص البرنامج للفترة 2005-2009 مبلغ 555 مليار دج لإنجاز 1.010.000 سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الأولى و يليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج من أجل تعزيز المنشآت التعليمية و الثقافية و قد خصص مبلغ 141 مليار دج لصالح التعليم العالي و البحث العلمي وجه لتوفير 231000 مقعد بيداغوجي و انجاز المرافق المصاحبة ، و في إطار الصحة العمومية تم تخصيص 85 مليار دج من أجل توفير مراكز استشفائي عبر جميع الوطن .

الجدول 18: توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

المبلغ بالمليار دج	القطاع	المبلغ بالمليار دج	القطاع
95.0	أعمال التضامن الوطني	555.0	السكنات
19.1	تطوير الإذاعة و التلفزيون	141.0	الجامعة
10.0	إنشاء منشآت للعبادة	200.0	التربية الوطنية
26.4	عمليات تهيئة الإقليم	58.5	التكوين المهني
200.0	برامج بلدية للتنمية	85.0	الصحة العمومية
100.0	تنمية مناطق الجنوب	127	تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)
150.0	تنمية مناطق الهضاب العليا	60	الشباب و الرياضة
1908.5	المجموع	16.0	الثقافة
45.5%	النسبة	65.0	إيصال الغاز و الكهرباء للبيوت

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول ، ص 06.

www.premier-ministre.gov.dz/.../ProgCroissance.pdf

2. تطوير المنشآت الأساسية :

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقط خص بنسبة 40.5% أي بمبلغ 1703.1 مليار دج ، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد و عصرنة شبكة الطرق و السكك الحديدية حيث حدد لقطاع النقل مبلغ 700 مليار دج، و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لما له من دور في تنشيط التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة إنشاء الطريق السريع و إعادة تطوير و تأهيل شبكة الطرقات ، و مبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود و 350 محجز مائي بالإضافة إلى انجاز و تأهيل محطات التصفية و حدد مبلغ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم لتحقيق تكافؤ الفرص و تهيئة المجال و يهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الإنتاج و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و هذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول 19 : توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية .

المبلغ (مليار دج)	القطاع
700	النقل
600	الأشغال العمومية
393	قطاع الماء (السدود و التحويلات)
10.15	قطاع تهيئة الإقليم
1703.1	المجموع
%40.5	النسبة

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

3. دعم التنمية الاقتصادية :

يتمحور هذا البرنامج حول خمس محاور أساسية :

- الفلاحة و التنمية الريفية :

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع بمبلغ 300 مليار دج رغبة في تطوير هذا القطاع لما له من أثر على الناتج المحلي وهي موجهة لتطوير المستثمرات الفلاحية و إنشاء أخرى جديدة و محاربة التصحر للتشجيع على الإنتاج و الاهتمام بتربية المواشي و تطويرها .

- الصيد البحري و الموارد الصيدية :

و قد خصص مبلغ 12 مليار دج لدعم الصيد البحري و إنشاء منشآت جديدة للصيد و الصيانة .

- الصناعة :

و قد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع بمبلغ 13.5 مليار دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية و الأجنبية .

- السياحة :

و قد خصص مبلغ 3.2 مليار دج، للاهتمام بالمناطق السياحية و ذلك بدعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي و إنشاء مرافق إدارية خاصة بها.

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية :

و قد قدر مبلغ 4 مليار دج لدعم هذا القطاع المنتج و الذي يساهم في تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة حيث توقع انجاز 14 مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 33 دور للصناعة التقليدية، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول 20 : توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية .

المبلغ (مليار دج)	القطاع
300	الزراعة و التنمية الريفية
13.5	الصناعة
12	الصيد البحري
4.5	ترقية الاستثمار
3.2	السياحة
4	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية
337.2	المجموع
%8	النسبة

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

4. تطوير الخدمة العمومية و تحديثها :

لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية و تحسين الخدمة العمومية و مواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن ، و تدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات و قد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات التالية :

- العدالة :

تعتبر العدالة من أهم مطالب الأفراد و المؤسسات ، كونها تبعث الثقة في المواطن تجاه دولته و تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى إحياء دولة القانون ، لذلك فقد تم دعم القطاع بمبلغ 34 مليار دج لإنشاء 14 مجلس قضائي و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية .

- التجارة :

رغبة في تنمية السوق التجارية و تنميته فقد تم دعم القطاع ب 2 مليار دج بهدف انجاز عدد من المخابر و تجهيزها لمراقبة النوعية .

- المالية :

لقد دعم هذا القطاع بمبلغ 65 مليار دج للقيام بتحديث إدارة المالية بقطاع الجمارك الضرائب و أملاك الدولة .

- الداخلية :

لقد تم تدعيم هذا القطاع ب 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية.

- البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال :

لقد خصص هذا القطاع بمبلغ 16.3 مليار دج لاستكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية و تأهيل محطات الراديو ، وفك العزلة عن البلديات بتشغيل 200000 خط حلقي محلي للراديو .

و الجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج البريد و تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

الجدول 21 : توزيع برنامج الخدمة العمومية و تحديثها.

المبلغ (مليار دج)	القطاع
34	العدالة
64	الداخلية
65	المالية
2	التجارة
16.3	البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال
226	قطاعات الدولة الأخرى
203.9	المجموع
% 48	النسبة

المصدر : برنامج دعم النمو التكميلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

5. برنامج تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال :

لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة و تدارك العجز الحاصل في القطاع .

المطلب الثاني : برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس جميع القطاعات .

و قد جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية :

1. برنامج التنمية البشرية :

في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلاف مالي يقارب 10000 مليار دج للفترة 2010-2014 ما يزيد عن 45 % من إجمالي البرنامج نظرا لأهمية اثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد لمواصلة مسار الاعمار الوطني و الذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته (الابتدائي، المتوسط، الثانوي ، الجامعي ،التكوين المهني) عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره و التكفل الطبي بإنجاز مستشفيات و عيادات متخصصة و تحسين ظروف السكن و تزويدها بالماء و الطاقة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول 22: برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	المبلغ بالمليار دج	أهم المشاريع المبرمجة
التربية الوطنية	852	300 مدرسة ابتدائية ، 1000 اكاديمية ، 850 ثانوية ، 2000 متوسطة
التعليم العالي	868	600000 مقعد بيداغوجي ، 400000 سرير ، 44 مطعم.
الصحة	619	172 مستشفى، 45 مركب صحي ، 377 عيادة ، 1000 قاعة علاج
السكن	3700	2 مليون مسكن ستسلم 102 منها خلال الخماسي و الباقي بعد سنتين
المياه	2060	35 سد ، 34 محطة تصفية ، 3000 عملية تزويد بالماء المشروب .
التكوين المهني	178	220 معهد ، 82 مركز للتكوين، 58 داخلية .
الطاقة	350	ربط مليون بيت بشبكة الغاز و 220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.
الشباب و الرياضة	1130	80 ملعب ، 750 مركب رياضي ، 160 قاعة متعددة الرياضات .
الثقافة	140	40 مركب ثقافي و 340 مكتبة ، 44 مسرح ، 12 معهد موسيقي .
الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية و تجويد شبكات بثها .
الشؤون الدينية	120	مسجد الجزائر الأعظم ، 80 مسجد آخر، 17 مدرسة قرآنية .
التضامن الوطني	40	70 مؤسسة لفائدة المعاقين ، 40 منشأة للأشخاص في شدة .
المجاهدين	19	9 مراكز للراحة ، 17 متحف ، 40 مقبرة للشهداء .

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص

بالبرنامج الخماسي 2010-2014، ص 32

2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية :

لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6447 مليار دج ، أي ما يزيد عن 38 % من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان عبر جميع مناطق الوطن من خلال و تطوير المنشآت القاعدية و تعزيز المنشآت الأساسية عن طريق تحسين و تعزيز شبكات النقل و تحديثها و هذا ما يدعم الاقتصاد الوطني و يشجع على تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة ، حيث يتوقع أن يوفر 561000 منصب عمل و ارتكز هذا البرنامج على القطاعات التالية :

الجدول 23: برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2015.

المشاريع المبرمجة	المبلغ (مليار دج)	القطاع
إتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب و ربطها 830 كلم من الطرق و انجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة .	3100	الأشغال العمومية
تحسين النقل الحضري و مد شبكة السكة الحديدية ، تجهيز 14 مدينة بالترامواي.	2800	النقل
انجاز المساحات الخضراء ، و حماية 1795 مساحة خضراء	500	تهيئة البيئة والإقليم

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014 ، ص 33

3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية :

لقد تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17 % لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي، حيث اهتمت بقطاع الفلاحة و التنمية الريفية و تطوير الصناعة و المؤسسات العمومية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع الاستثمار و الجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج.

الجدول 24: برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).

المشاريع المبرمجة	المبلغ(مليار دج)	القطاع
استكمال مشاريع الفلاحة التي تم الشروع فيها منذ السنة الفارطة .	1000	الفلاحة و التنمية الريفية
انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.	2000	التنمية الصناعية
إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي ، تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج .	150	دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي	350	التشغيل
دعم البحث العلمي ، تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي	250	تطوير اقتصاد المعرفة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014.

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014 فريد من نوعه من ناحية حجم الغلاف المالي الذي لم يسبق للجزائر ان خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي في ظل تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي بلغت 55 مليار دولار سنويا و تحكم في التضخم في حدود (4-5) % و نسبة نمو بين 4 و 5 % و مؤشرات اقتصادية جيدة بالإضافة إلى أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياط صرف معتبر، حيث يهدف البرنامج عموما إلى :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بالخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بغلاف مالي 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج تعادل 156 مليار دولار¹ التي سبق و ذكرناها.

المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

تهدف كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد حيث تسعى الدولة من خلال تنفيذ برامج الإنفاق العام إلى الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس و متابعة النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول : أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2009).

بات من المعروف و انطلاق من التحليل الكينزي أن للإنفاق العمومي أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي و من هذا المنطلق ستقوم الدراسة على تحليل أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 من خلال النتائج المحققة خلال نفس الفترة لإنتاجية المال العام عن طريق تحليل معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي² .

¹ بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ، ص 2 ، 3 .
algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf le (26-08-2014).

² بن عزة محمد ، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2001).

الجدول 25: تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2009-2001).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6	3.73
معدل النمو خارج المحروقات %	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6	7.16
معدل النمو في قطاع المحروقات %	- 1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	-8.0	0.23
نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي .	1.670	1.730	1.920	2.240	2.710	3.100	3.590	4.190	4.280	/

Source :- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190 .

- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 176.

consulter le 31/08/2015 .

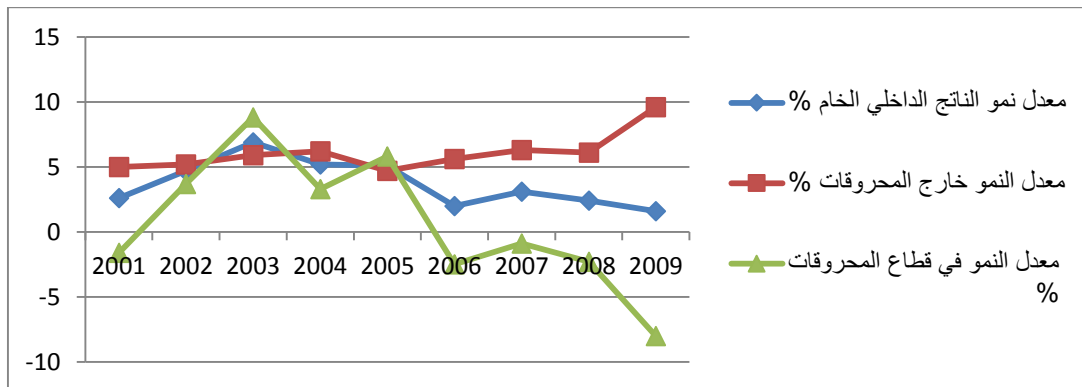
(www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm)

- World Bank .

من خلال قراءة الجدول فإننا نجد تطور معدلات النمو الاقتصادي كما يلي :

- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2004-2001 هو 4.85 %.
- متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2009-2005 هو 2.98 % .

الشكل 26: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2001).



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

لقد شهدت الفترة 1995-2000 معدل نمو اقتصادي متواضع لم يتجاوز في المتوسط 3.2 % ، في حين عرف النمو الاقتصادي معدلات أحسن منذ سنة 2001 أين بلغ 2.6 % ليسجل أقصى معدل له 6.9 % سنة 2003 متزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات أين بلغت

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

معدل 8.8% و الذي يفسر بالارتفاع الملحوظ لأسعار النفط ، لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 2% نتيجة للتراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات بنسبة -2.5% خلال نفس السنة ، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ترك أثره على معدل النمو الاقتصادي ، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة.

و خلال نفس فترة الدراسة عرفت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسن لتحقيق أقصى معدل لها 10.5% سنة 2009 إلا أن تأثير قطاع المحروقات كان واضح على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل في المتوسط معدل 3.81% و الذي لم يبتعد كثيرا عن ذلك المعدل المسجل خلال الفترة (1995-2000) و المتوقع تحقيقه بعد تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو . و تشير الإحصائيات أيضا أن نصيب الفرد من الدخل قد حافظ على وتيرة نمو مستمرة على طول الفترة 2001-2009 حيث تجاوز الضعف سنة 2009 مقارنة بسنة 2001 أين بلغ 4.280 مليار دولار و ذلك نتيجة لنمو الدخل القومي.

الجدول 26: معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2009) . الوحدة %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
المحروقات	- 1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	- 8.0	0.92
الزراعة	13.2	- 1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.1	6.4
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	2.6
الأشغال العمومية و البناء	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8	6.3

Source : - Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 , p 190 .

Consulter le 31/08/2015. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005 , p 176 .

consulter le 01/09/2015 . www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm.

- الديوان الوطني للإحصائيات .

1- قطاع الصناعة :

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو و مصدر تحفيز لباقي القطاعات الأخرى إلا أن هذا القطاع عرف معدلات نمو جد متواضعة تراوحت بين 1.5 % و 2.9 % خلال فترة برنامج دعم النمو 2001-2004 ، في حين تبرز مساهمة القطاع الخاص أكثر على حساب القطاع العام كنتيجة فتح الدول المجال للقطاع الخاص ، و يرجع ذلك لعدم إعطاء الدولة الأهمية البالغة لدفع و تحسين هذا القطاع الهام عن طريق دعم المؤسسات الصناعية العمومية التي شهدت حالات إفلاس كثيرة و تأخر في دخول معركة المنافسة ، ما يشير إلى صعوبة تدارك الحكومة لمتطلبات السوق .

لتعرف معدلات نمو قطاع الصناعة تحسن في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 لتسجل أقصى معدل لها 4.7 % سنة 2009 ، كنتيجة لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية بقطاع الطاقة و المياه و الصناعات الإستخراجية و البناء إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع، حيث تم تغطية النقص الحاصل في إنتاج المؤسسات الصناعية العمومية و تدهور القطاع برفع فاتورة الواردات، حيث مازال هذا القطاع يعرف تأخر في مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول 27: مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2001-2009) .

(1989=100)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الصناعات
293.4	273.9	253.9	239.6	231.7	211.6	200	187.7	179.9	الطاقة و المياه
139.2	147.1	150.7	148.5	149.6	145.2	143.7	133.8	128	المحروقات
137.3	132.8	120.9	104.5	91.0	82.7	83.6	83.1	77.3	الصناعات الاستخراجية
62.9	57.7	55.5	71.5	70.6	73.6	73.2	67.2	62.8	انشاءات ميكانيكية و كهربائية
113.1	114.2	116.1	108.5	112.7	105.4	96.8	104.8	98.6	مواد البناء
70.5	69.1	67.4	77.7	82.3	78.0	79.4	88.8	94.3	صناعات كيميائية
31.3	34.5	32.3	31.9	34.6	40.5	48.1	60.5	74.8	صناعات غذائية
18.4	18.2	18.4	21.2	24.6	24.6	28.9	29.6	28.5	نسيج
6.6	7.4	7.4	9.2	10.9	13.5	12.1	13	15.4	جلود و أفضية
16.1	20.4	23.2	23.7	23.1	28.1	29.4	31.2	30.9	الخشب و الورق
10.3	10.3	13	18.8	19	25.3	24.1	27.3	27.0	صناعات مختلفة
92.2	91.8	90.1	88.4	88.7	87.3	87.0	86.2	58.0	المؤشر العام
78.9	76.3	73.1	74.2	74.6	73.8	73.7	75.1	74.8	المؤشر العام خارج المحروقات

المصدر : المرجع السابق ، ص 160،177،191.

2- القطاع الفلاحي :

لقد دعم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 55.9 مليار دج بهدف دعم المستثمرات الفلاحية و تطوير القطاع و المحصول الفلاحي ، إلا أن معدلات النمو القطاع الفلاحي سجلت معدلات متذبذبة تراوحت بين 1.3- % سنة 2001 و 19.7 % كأقصى معدل لها سنة 2004 التي شهدت كمية تساقط معتبرة ، حيث كانت استجابة القطاع لهذا الدعم ضعيفة كون أداء هذا القطاع يتأثر بالظروف المناخية و إلى حد كبير بدرجة المغيائية .

و لتعزيز دعم القطاع الفلاحي فقد خص البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) مبلغ 300 مليار دج للقطاع الفلاحي ما ساهم في تحسن معدلات النمو الفلاحية باستثناء سنة

2008 أين تراجع نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3% متأثراً بالجفاف الذي عرفته الجزائر خلال هذه السنة ، و عرفت انتعاشاً قياسيًّا سنة 2009 بمعدل 21.1% خاصة في إنتاج الحبوب و هو معدل متواضع مقارنة بحجم الدعم الذي استفاد منه القطاع ، إلا أنه يبقى أداء القطاع الفلاحي معرض لتقلبات كثيرة لارتباطه بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة .

3- قطاع الأشغال العمومية و البناء :

يعتبر هذا القطاع فعال كونه يساهم بشكل واسع في نمو الناتج المحلي بالإضافة لمساهمته في زيادة حجم العمالة، حيث تميز قطاع الأشغال العمومية و البناء بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، حيث سجل متوسط معدل نمو 8% و يرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث حصد حوالي 1913.6 مليار دج في شكل مشاريع مدرجة ضمن برامج هياكل قاعدية و منشآت أساسية و هذا ما يعكس أداء القطاع طول الفترة 2001-2009، من حيث مساهمته في الناتج باستثناء سنة 2003 التي عرفت تراجع بمعدل 5.5% و يعود ذلك إلى زلزال 21 ماي 2003 الذي عطل نمو القطاع خلال تلك الفترة .

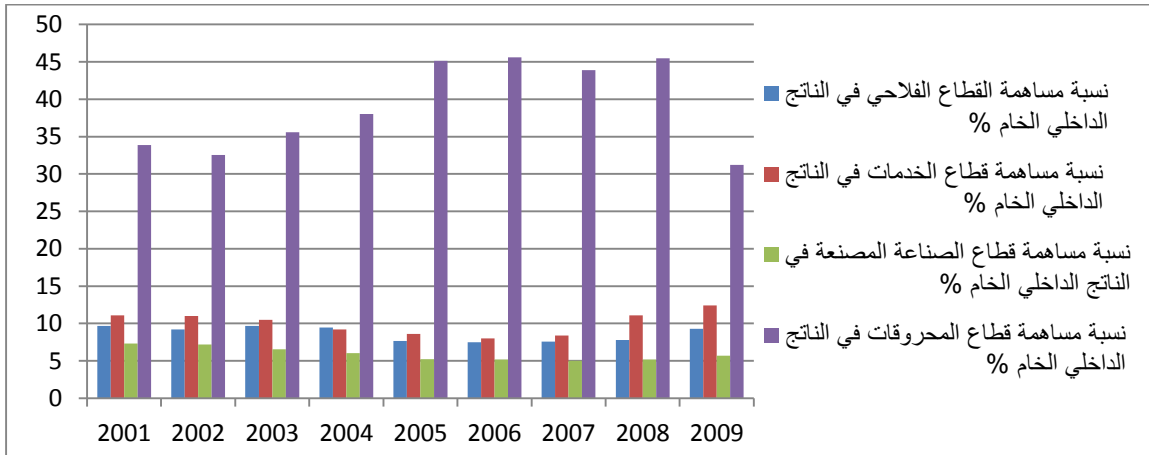
4- قطاع الخدمات :

يمثل قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهمة في الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات بلغت نسبة 31.28% سنة 2009 و هي نسبة مهمة تؤكد على أهمية القطاع في جلب القيمة المضافة، بمتوسط معدل نمو 6.3% ساهم في نموها السريع برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو عن طريق تطويره للخدمة العمومية و تحديثها ، حيث ظهر جلياً أثر رفع الإنفاق الحكومي في تنشيط القطاع من خلال انفتاحه على الأسواق الدولية و تحرير التبادل التجاري و تنميته ، الأمر الذي ساهم في تحسين معدلات نمو قطاع الخدمات .

5- قطاع المحروقات :

يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى بقطاع المحروقات الذي أصبح أكثر قطاع موجه للاقتصاد ، حيث في نفس الفترات الذي عرف فيها القطاع معدلات نمو سلبية عرفت معدلات النمو تراجع و يظهر ذلك في الفترات 2001 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 و يرجع ذلك إلى الاختلال في العرض و الطلب على البترول نتيجة ضغوطات OPEC مما أحدث تغييرات في أسعار البترول كانت وراء المعدلات السلبية التي شهدها القطاع ، حيث أن ارتفاع أسعار البترول كان المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن القطاع يساهم بنسبة 39.04 % في تكوين الناتج الداخلي الخام فترة الدراسة .

الشكل 27: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2009-2001)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 , p 189 .

-Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005 , p 175 .

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2013 , p 158 .

Consulter le 31/08/2015. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm

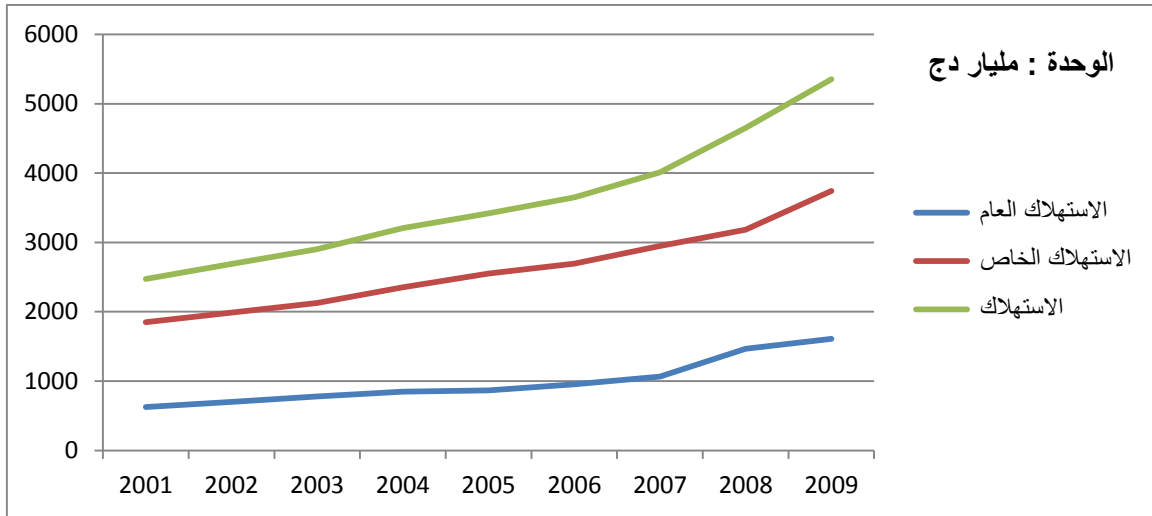
حيث تبقى النتائج المحققة متواضعة بالمقارنة مع حجم الأموال الموظفة و يبقى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2001 ضعيف نسبيا ، باعتبار قطاع المحروقات المساهم الأول في الناتج الداخلي الخام غير مستقر و يرتكز على عوامل خارجية

ناتجة عن التغيير في أسعار النفط ، بينما عرفت باقي القطاعات نسب نمو جد متواضعة و متذبذبة باستثناء قطاع الأشغال العمومية و قطاع الخدمات عرفا استجابة مرضية لمضاعف الإنفاق العام .

و يتضح أيضا الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك العام و الخاص ، حيث يمثل الاستهلاك العام جزء مهم من الاستهلاك الكلي و الذي شهد تطور ملحوظ و ذلك راجع إلى حجم البرامج التنموية التي عرفتھا الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 و التي مثل فيها الإنفاق العام دور رئيسي في دعم الاستهلاك ، و يظهر الاستهلاك الخاص من خلال تنفقه الدولة في شكل أجور و رواتب لموظفي الدولة ، بحيث يتم صرف الجزء الأهم من هذه الأجور و الرواتب على الاستهلاك الخاص الذي عرف توسع كبير صاحب التوسع في حجم الدخل حيث يظهر جليا أن إنفاق الدولة على الأجور و الرواتب و دعم الأسعار الغذائية ينعكس بشكل مباشر على زيادة الاستهلاك الخاص حيث أن سياسة الإنعاش الاقتصادي نتج عنها زيادة في الطلب الاستهلاكي الذي ساهم بدوره في تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة .¹

¹ د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 316،314.

الشكل 28: تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص خلال الفترة (2001-2009).



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المرجع السابق ، ص 157، 174، 188.

و بالحديث عن أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر فقد عرف نمو ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث أن الاستثمار الحكومي الذي يشكل حيز كبير من حجم الاستثمار الكلي يمثل ما يقارب 39.1% من PIB ، و هذا التطور الحاصل في النفقات الاستثمارية يرجع إلى السياسة الاستثمارية المنتهجة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ، حيث سبق و أشرنا أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي ينتج عنه زيادة في الاستثمار إلا أن هذا لا يظهر جليا على واقع الاقتصاد الجزائري الذي لا يتمتع بمرونة كافية في الجهاز الإنتاجي و الذي يقوم بتغطية هذا الطلب الاستهلاكي بالاستيراد¹

و يبقى الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص مرتبطا بطبيعة الإنفاق و مصدر التمويل ، حيث يعتبر الاستثمار الحكومي في الهياكل القاعدية و البنية التحتية مكملا للاستثمار الخاص لانعدام المنافسة بينهما كون قطاع غير مربح و يتطلب أموال ضخمة

حيث خلال الفترة 2001-2004 عرفت الجزائر بحبوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما ساهم في تحسن نمو الاستثمار الحكومي و الاستثمار الخاص ما يشير إلى انعدام أثر المزاحمة

¹ لإثبات صحة الفرضية قام الدكتور وليد عبد الحميد عايب باختبار النظرية عن طريق مضاعف الإنفاق الحكومي و ووجد أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمعدل دينار سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بمعدل 0.471 ، ما يشير إلى انخفاض معامل الانحدار بين الاستثمار و الناتج و بالتالي لا يتوقع أثر كبير للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الاستثمار .

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

في تلك الفترة في حين عرفت الجزائر خلال الفترة 2005-2009 استثمارات ضخمة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو تطلبت موارد مالية ضخمة زاحمت الاستثمار الخاص و هذا ما ترك أثره على معدل نمو الاستثمار الخاص مقارنة بمعدل نمو الاستثمار الحكومي .

بينما يلاحظ أن الادخار الوطني عرف انتعاش مستمر على طول فترة 2001-2009 حيث بلغ 4614.7 مليار دج سنة 2009 و هو احتياط مهم يعود الفضل فيه إلى تحسن مداخيل الجباية النفطية بفضل تحسن أسعار النفط الذي شهدته السنوات الأخيرة و تميزت هذه الفترة أيضا بمعدلات تضخم مرتفعة طول الفترة 2001-2009 باستثناء سنة 2005 بمتوسط معدل 3.51% ، بحيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي و السيولة المفرطة من أهم العوامل المسببة لارتفاع معدل التضخم في الجزائر الذي بلغ أقصاه سنة 2009 بمعدل 5.7% حيث أن زيادة الطلب الاستهلاكي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حسب (قانون العرض و الطلب) .

الجدول 28 : تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) . الوحدة : مليار دج ، %

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الصافي	1169.3	1402.7	1599	2045.2	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6	4672.6
الاستثمار* العام / GDP	1168.3	1402.7	1599.0	2045.2	2259.0	/	/	/	/
الاستثمار* الخاص / GDP	15.3	14.4	13.2	13.6	10.9	/	/	/	/
الادخار**	1770.8	1812.7	2356	2865	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8	4614.7
التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7

Source : * world Bank, Alegria –public expenditure review : assuring hight quality public investement ,Report no 36270 , 2007, p 24
documents.worldbank.org/curated/en/.../report/36270 , reviewed on 19/09/2015.

** : المرجع السابق ، ص 157، 154، 188.

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

و يلاحظ أيضا خلال السنوات الأخيرة تحسن في معدلات البطالة مقارنة بالسنوات السابقة فترة التعديل الهيكلي ، حيث منذ سنة 2001 بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حيث أن مباشرة الدولة لسياسة الإنعاش الاقتصادي ساهم بامتصاص البطالة كون إنشاء هذه المشاريع يتطلب المزيد من القوى العاملة، فقد بلغت نسبة التشغيل 89.83% سنة 2009 و تصدر قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر نسبة من العمالة بلغت 18.13 % من مجموع العمالة المشغلة كنتيجة لارتفاع حجم الاستثمار بالقطاع خلال نفس الفترة ، ثم قطاع الخدمات التي شغل نسبة هامة أيضا من اليد العاملة بين قطاع التجارة و المواصلات و النقل و التي انتقلت من 2565 عامل سنة 2001 إلى 3260 عامل سنة 2009 أي بنسبة زيادة قدرها 27.09% بينما يبقى قطاع الفلاحة يوفر مناصب شغل متذبذبة ظرفية كنتيجة لتأثر القطاع بالمناخ بينما عرف قطاع الصناعة نسب عمالة ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات ما يعكس ضعف أداء القطاع من خلال ضعف استجابته لبرامج الإنعاش الاقتصادي .

و هذا ما يبرز أهمية مساهمة الإنفاق الحكومي في زيادة نسبة التشغيل و امتصاص البطالة حيث تبقى معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط بالدرجة الأولى بحجم التدخل الحكومي .

الجدول 29: تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر (2001-2009) . الوحدة فرد واحد

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1328	1438	1565	1617	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	503	504	510	523	523	525	522	530	1194
الأشغال العمومية و البناء	803	860	907	977	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1456	1503	1490	1510	1527	1542	1557	1572	5318
نقل مواصلات تجارة النقل	1109	1157	1269	1349	1439	1510	1589	1688	
أعمال منزلية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070	2275	2485	2498	2579	
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780	10027	10267	10514	10801	10544
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

Source : Banque d'Algérie , op-cit , p 162,180,194 .

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

و لتتبع أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع فاتورة الواردات و ذلك لتلبية الطلب المحلي على السلع الناجم عن نمو العمالة نتيجة ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و استجابته للطلب المحلي ما يؤدي إلى تسرب رأس المال الذي تترجمه قيمة الواردات التي سجلت تزايد مستمر في جانب السلع و الخدمات على طول الفترة 2001-2009 ، حيث أنها انتقلت من 930.7 مليار دج سنة 2001 لتبلغ 3583.8 مليار دج سنة 2009 أي أنها ارتفعت حوالي أربعة أضعاف و تشكل قيمة السلع منها 80.62 % كنتيجة لارتفاع الطلب الاستهلاكي للمواطن ، أما الصادرات فلم تعرف تغيير كبير حيث بلغت 3524.4 مليار دج سنة 2009 و التي تركز بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات التي تشكل أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري المرهون بأسعار النفط و عجز الدولة على تنويعه .

و الجدول الموالي يوضح النتائج المحققة بالنسبة لإجمالي الصادرات و الواردات .

الجدول 30: تطور إجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة : مليار دج

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1805.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5

Source : ONS ,L'Algérie en quelque chiffres, Resultat 2007-2009 , N 40, Edition 2009-2010 .

المطلب الثاني: أثر برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي و تحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول الموالي يوضع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014.

الجدول 31: تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014 .

الوحدة %

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	0.6-
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء و الأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الزراعة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

المصدر : المرجع السابق .

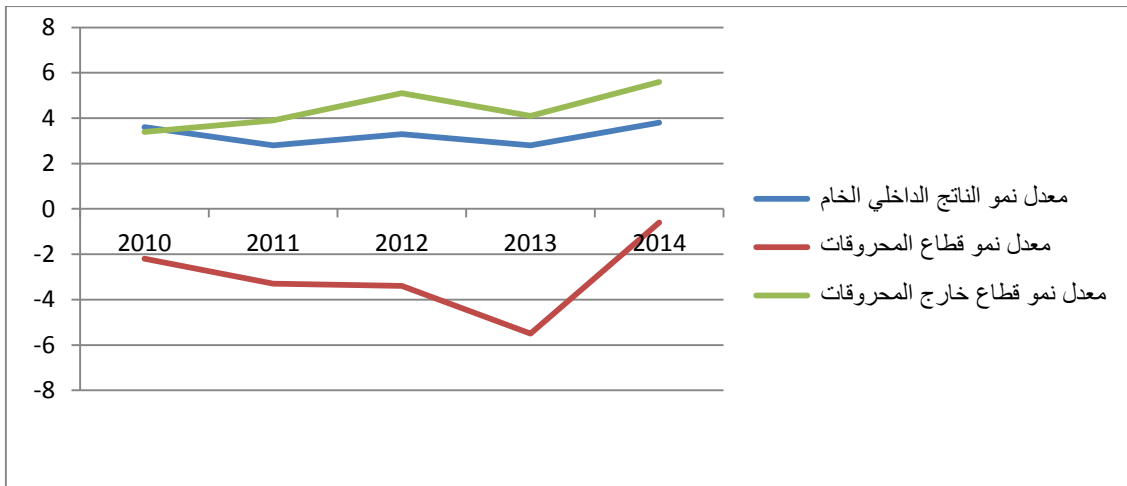
Source : - Banque d'Algérie , op-cit , p 159 .

- Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014 , p 151.

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6 % سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6 % سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 ، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6- % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة .

الشكل 29: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014 الوحدة : %



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق .

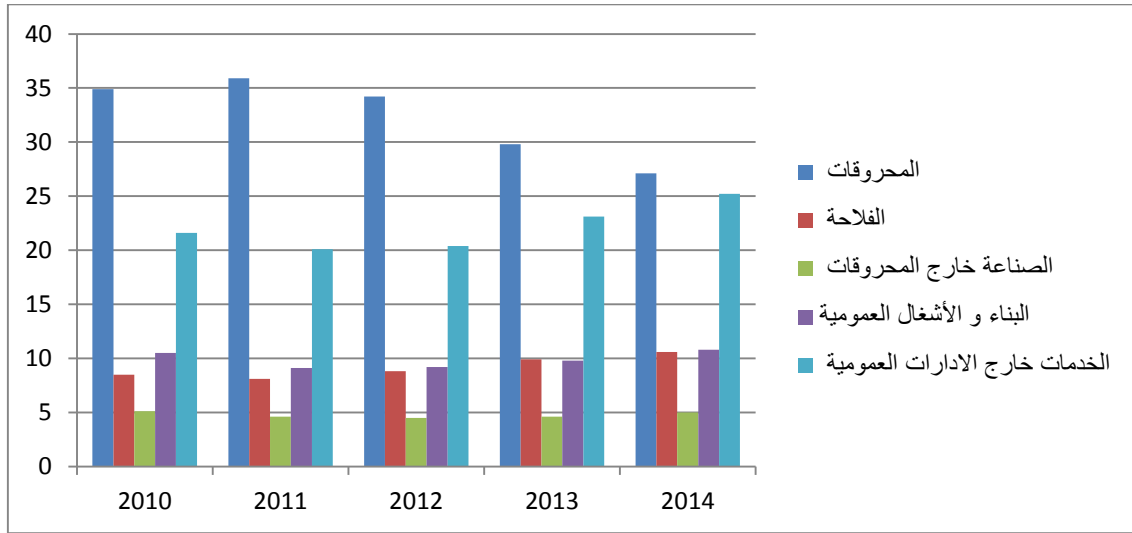
في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب 25.2 % من PIB سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية ب 10.8 % من PIB حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين ، في حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27 % إلى 35 % من PIB بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع ، بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5% فقط و هي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي تتراوح

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

مساهمته بين 8 % إلى 10 % من PIB برغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن إنتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية و حجم المغيائية .

الشكل 30: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2014 .

(الوحدة %)



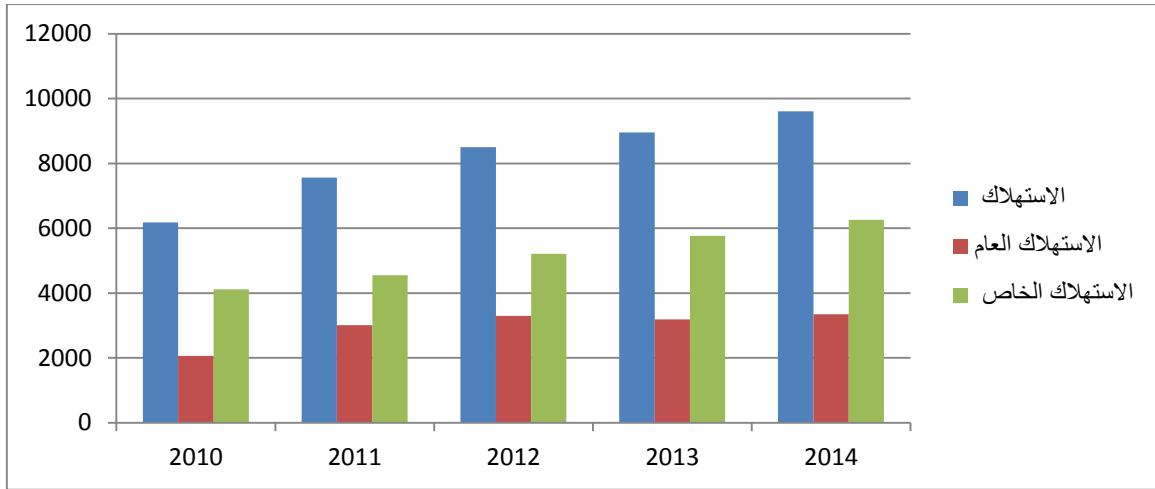
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المرجع السابق، ص 150.

أما من ناحية تأثير البرنامج الخماسي على الاستهلاك خلال الفترة 2010-2014 فيلاحظ أن حجم الاستهلاك قد تضاعف سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 حيث شكل 55.8 % من PIB بمبلغ 9608.2 مليار دج ، حيث يبقى الاستهلاك الخاص يساهم بأكبر نسبة من الإنفاق 36.4 % من PIB أي بمبلغ 6264.7 مليار دج مقارنة بحجم الاستهلاك العام الذي بلغ حجمه 3343.6 مليار دج، حيث أن دعم الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية بأوجه الإنفاق المختلفة ساهم في زيادة حجم العمالة و بالتالي زيادة حجم الدخل مما رفع من حجم الإنفاق بشقيه العام و الخاص .

حيث يظهر جليا أثر برامج الإنفاق العام على نمو حجم الاستهلاك و تنشيط الطلب الاستهلاكي إلا أن فعاليته غير مكتملة كون أنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية استحواد و تغطية هذا الطلب المتزايد .

الشكل 31 : تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر للفترة (2010-2014)

(الوحدة مليار دج)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق ، ص 149.

و لقد عرف الاستثمار فترة البرنامج الخماسي نمو مستمر على طول الفترة من 2010-2014 ، حيث عرف ارتفاع بنسبة 57% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يفسر بالتوسع في حجم الاستثمار العام نتيجة السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر ، في المقابل عرف أيضا حجم الادخار ارتفاع حيث تضاعف بنسبة 30% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن العوائد النفطية خلال نفس الفترة .

الجدول 32: تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) .

(الوحدة : مليار دج)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الصافي	4968.1	5539.4	6336.5	7220.7	7846.7
الادخار	5810.3	7025.1	7704.2	7688.3	7596.9

المصدر : المرجع السابق ، ص 149.

أما في جانب العمالة فلقد سجل حجم العمالة المشغلة نمو فترة البرنامج الخماسي 2010-2014 ، حيث انتقل من 9472 عامل سنة 2009 إلى 10239 عامل سنة 2014 موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية حيث شمل هذا النمو قطاع البناء والأشغال العمومية

إلى جانب قطاع الخدمات كنتيجة للنشاط الذي شهده كل من القطاعين و الذي يرتبط بحجم الإنفاق الحكومي حيث استحوذا على الجانب الأهم من العمالة ، في حين شهد قطاع الفلاحة و الصناعة تراجع ضئيل بحيث لا يظهر تأثير البرنامج الخماسي على القطاعين من حيث جانب العمالة المشغلة ما يعكس ضعف إنتاجية القطاعين، وقد عرفت معدلات البطالة تحسن تراوحت بين 9.8% إلى 11% كنتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر التي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة .

الشكل 33: تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) .

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء و الأشغال العمومية	1886	1595	1636	1791	1826
النقل الاتصالات التجارة و الخدمات	5377	5603	6260	6449	6224
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

المصدر : المرجع السابق ، ص 154.

و قد ساهم البرنامج الخماسي في زيادة الطلب الكلي الذي لم يقابله استجابة من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي الذي أصبح يشكل عائق أما السياسة التنموية التي اتجهتها الجزائر في الفترة الأخيرة ، حيث تم اللجوء إلى الواردات من مواد استهلاكية و منتوجات نصف مصنعة و تجهيزات صناعية التي كونت الجزء الأكبر من الواردات بهدف تغطية الطلب المتزايد عليها ما ساهم في زيادة حجم الواردات التي عرفت تزايد مستمر و سريع خلال الفترة من 2010-2014 و التي بلغت سنة 2014 قيمة 59670 مليون دولار، في حين عرف حجم الصادرات نمو خلال الفترة 2010-2012 لتتراجع بعدها سنة 2013 و 2014 بسبب التراجع

الفصل الرابع : أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014

في حجم الصادرات الطاقوية، التي تعتبر المكون الرئيسي لصادرات الجزائر و التي تشكل أكثر من 97 % من صادرات الجزائر بينما تساهم المنتوجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية و مواد نصف مصنعة بنسبة لا تزيد عن 3 % من إجمالي الصادرات التي بلغت سنة 2014 قيمة 59996 مليون دولار أوروبي .

الجدول 34: تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) .

الوحدة : مليون دولار أوروبي

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	38885	46927	51569	54984	59670
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتوجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115
سلع استهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894
أخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	57091	72888	71736	64713	59996
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
أخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر : المرجع السابق ، ص 166.

خلاصة الفصل الرابع :

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها لبرامج بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي آثار الأزمة البترولية التي عاشتها الجزائر، و ذلك من خلال تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية ، حيث كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر حيث يظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات و اللذان تميزان أيضا بمساهمتها الكبيرة في جانب التشغيل ، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد عن زيادة الإنفاق العام و الذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة كضرورة لامتناس هذا الطلب .

و تخلص الدراسة إلى أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت تركز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية بإعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر ، و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة ، الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهين تقلبات أسعار النفط .

الخلاصة العامة

لقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد و أصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي و إدارة الطلب الكلي بهدف رسم آثار ايجابية على الناتج المحلي و الحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي .

حيث من خلال تطرقنا لدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تخص كلا الجانبين النظري و التطبيقي.

أولا : على المستوى النظري

- 1- لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي و بالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة .
- 2- أهمية السياسة المالية كمحور من محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي و مستوى الاستخدام و الدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع لضمان مبدأ العدالة الاجتماعية .
- 3- تطور دور النفقات العامة مع تطور دور الدولة التي تجاوزت وظائفها المحدودة المحايدة لتصبح وسيلة فعالة في متناول الدولة تتمتع بإنتاجية و كفاءة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و التي يختلف حجمها من دولة لأخرى حسب خصائص كل دولة .
- 4- انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور و توسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة ، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي .

- 5- يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي و الذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني و التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي.
- 6- يساهم الإنفاق العام على البنية التحتية و الهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية و الإنتاجية في زيادة الاستهلاك و القدرة الإنتاجية للمجتمع .

ثانيا : على المستوى التطبيقي

من خلال تحليل أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج :

- 1- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001 .
- 2- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و الذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام و التي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام ، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية .
- 3- ساهمت برامج الإنفاق العام 2001-2014 في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة 1995-2000 و التي اقتضت على قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات نتيجة لضخامة البرامج الموجهة للقطاعات الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التشغيل بالقطاعات و الذي ساهم في تحسن معدلات البطالة ، في حين شهدت القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي معدلات نمو جد متواضعة بالرغم من جهود الدولة في دعم القطاع.

4- صاحب زيادة الإنفاق العام زيادة في حجم الواردات على طول الفترة من 2001-2014 الأمر الذي يفسره عجز الجهاز الإنتاجي المحلي في استيعاب الطلب المتزايد الناجم عن زيادة الإنفاق ، خاصة الطلب الاستهلاكي الذي عرف توسع كبير بسبب تزايد حجم الدخول ، و بالتالي تم اللجوء إلى الواردات بهدف تغطية هذا الطلب المتزايد ما يسمح لنا باستنتاج أن السياسة المالية الكنزبية لا تتحقق في ساحة الاقتصاد الوطني بسبب غياب جهاز إنتاجي ذو كفاءة يسمح بامتصاص الطلب المتزايد و يمنع تسرب المال العام .

5- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، و ذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض و الطلب ، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام .

- اختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى :

إن إتباع الدولة لسياسة انفاقية توسعية سيؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي فانطلاقا من التحليل الكينزي فإن الإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي و بالتالي فإن أي زيادة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي و التي يصحبها زيادة مضاعفة في الدخل وفقا لنظرية مضاعف الإنفاق العام .

2- الفرضية الثانية :

يعمل الإنفاق العام بوجهيه في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي حيث يسمح الإنفاق الجاري على التعليم و الصحة بتأدية الأفراد لنشاطهم بكفاءة أكبر بحيث كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما ساهم في زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ ، كما أن توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات العامة إما تنفيذ الدولة للاستثمارات من خلال تدخل الدولة مباشرة في الإنتاج

أو في شكل إعانات استثمار أو عن طريق الإنفاق على البنية التحتية فهو يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

3- الفرضية الثالثة :

تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالزراعة و الصناعة في حين يمثل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي و هو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط ، إلى جانب أن آلية الإنفاق العام في الجزائر محدودة كون أننا نفتقر إلى هيكل إنتاجي لإستيعاب الطلب المتزايد ما يسمح بتسرب المال العام و بالتالي يضعف إنتاجية الإنفاق العام .

و من خلال هذه النتائج المتوصل إليها يفتح هذا الموضوع المجال للعديد من التساؤلات التي ترتبط بهذا الموضوع و التي يمكن أن تشكل بحوث مستقبلية :

- فمن خلال هذه الدراسة قد تبين أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الأساسي للصادرات الجزائرية إلى غاية اليوم الأمر الذي يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري و يجعله عرضة للصدمات الخارجية ، لذلك وجب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الاقتصادي و التركيز على تنويع و تنمية الصادرات الجزائرية .
- تشير الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتيجة تحسن أسعار النفط بالدرجة الأولى لذلك نقف عند الأسباب التي تعرقل نمو باقي القطاعات الأخرى و التي تتطلب دراسات و حلول جديّة للنهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

❖ المراجع باللغة العربية

- 1- الكتب

- 1- وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2010.
- 2- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2010.
- 3- محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي و مكافحة الفساد، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 4- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 5- د عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.
- 6- د. وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2010.
- 7- د.عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 8- د. قاسم عبد الرضا الدجيلي ، د. علي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي النظرية و التحليل ، منشورات ELGA، فاليتا و مالطا ، 2001.
- 9- حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية، 2002.
- 10- عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2006.
- 11- د. خالد شحادة الخطيب، د.أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 12- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 13- محمود حسين الوادي ، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007.
- 14- د. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002.
- 15- فتحي أحمد زياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2013.
- 16- د. سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2009.
- 17- د . محمد طاقة ، د. هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2007.

- 18- أ عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005.
- 19- د. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
- 20- د.محمود حسين الوادي، د.أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر الطبعة الأولى، عمان ، 2009.
- 21- د.السيد محمد أحمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008.
- 22- د. هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005.
- 23- د. طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن، 2001.
- 24- د.بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة، 2007.
- 25- د.أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2002 .
- 26- محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات.
- 27- د.سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار العجلة ، الأردن، 2011
- 28- محمد صالح تركي القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010
- 29- فريديريك شرر، نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي ، الطبعة الأولى الرياض، مكتبة العبيكان ، 2002.
- 30- د. محمد ناجي حسن خليفة ،النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة ، مصر ، 2001.
- 31- د. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ،دار وائل للنشر، الأردن الطبعة الأولى، 2007.
- 32- د.محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، 1974.
- 33- سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القرشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ،العراق، 1988.
- 34- د.عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية.

2- الرسائل الجامعية :

- 1- بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم .دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1988-2008 ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 2- دواسي مسعود السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 .
- 3- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2015/2014.

- 4- بن دعاس زهير، كتاف شافية، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث مؤتمر دولي ، جامعة سطيف ، 2013.
- 5- سعد مهمائي ، تأثير برامج التعديل الهيكلي على المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2009.
- 6- كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013.
- 7- العمري الحاج ،دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1995_2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2013.

3- بحوث ، تقارير ، مقالات ، و قوانين:

- 1- المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- 2- المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- 3- د رشيد بنعياش ، تدبير الإنفاق العام ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2940 ، 2010.
- 4- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 11 ، 2012.
- 5- علي سيف علي المزروعي ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 1990-2009 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد الأول ، 2012.
- 6- د.البشير عبد الكريم ،ملتقى دولي حول أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر، جامعة الشلف
- 7- . جابر البشير الحسن ، علي فاطر الوندواوي ، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، 2013.
- 8- حسن بن بلقاسم غصان ،د.حسن بن رقدان الهجوج ،ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي ،جامعة الملك فيصل، السعودية ، 2009.
- 9- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد7، 2010/2009.
- 10- أ.صالح ناجية ،أ.مخناش فتيحة ،أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم ،أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، 2013.
- 11- طويل بهاء الدين ، دور السياسات النقدية و المالية ضمن نموذج M-F ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة باتنة. العدد 11، جوان 2012.
- 12- كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة ، العدد الثامن ، 2005.

- 13- أ. نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ،أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 12، ديسمبر 2012.
- 14- أ. زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، جوان 2010 .
- 15- بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ،
- 16- أفاق الاقتصاد العالمي ، إصدارات صندوق النقد الدولي ، ص 1،2 ، أكتوبر 2014.
- 17- أفاق الاقتصاد العالمي دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ، صندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2013.
- محمد الفاتح عبد الوهاب ،النمو الاقتصادي من اجل التنمية الاقتصادية و علاج مشاكل البطالة و الفقر،الحوار المتمدن ،العدد 2008،2371.
- 18- محمد بني هاني ، دور البرلمان في دعم التنمية المستدامة ،مفهوم التنمية المستدامة ، مجلة الاتحاد البرلماني العربي ، العدد 93 ، أبريل 2005.
- 19- د. عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة، السعودية،2007.
- 20- د.بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ،منتدى الاقتصاديين المغاربة.

❖ المراجع باللغات الأجنبية :

1- Livres :

1. Bertrand Blancheton ,maxi fiches de sciences économiques ,Dunod , France , 2009.
2. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement, 3^e édition, édition de Boeck ,Belgique ,2008
3. Ulrich Kholi , analyse macroéconomique ,université de Boeck, Bruxelles, Belgique ,1999
4. Gregory N . Mankiw, macroéconomie , 6 édition , Boeck, Belgique , 2013.
5. Edwin , Mansfield , economics principales problems , decisions , me grew hill ,2000,p 186.
6. Jean-josé Quilès et autres ,Macroéconomie cours méthode exercices corrigés ,2^eme édition, Bréal édition , 2006 .
7. CH Biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique, paris,2005.
8. Abeb Elmdjid , les années 90 de L'économie Algérienne ENAG Edition , Algérie ,1999, 84.
9. Stanley Fischer et autre, macroéconomie, 2^eme édition, édition Duand ,paris, 2002 .
10. Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010.
11. Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin, la croissance économique ,Edition internationale , France, 1996.
12. Gregory N, mankiw , Macroéconomie , 3^e édition, Boeck ,Belgique , 2003.
13. Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie ,Edition Pearson éducation , 4eme Edition , France , 2006.

2- Rapports , Articles, et périodiques :

- 1- Pappas Dimitrios¹-Christian Richter², The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries2012,

- 2- Gaurav Akrani , The Peacock-Wiseman Hypothesis ,wagner law of increasing state activity-public expenditure, 2011.
- 3- Musa Foudeh ,Libéralisation Financiere ,Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique ,Thèse pour le Doctorat sciences économiques, université de Limoges, 2007.
- 4- Geoff Riley , The Multiplier Effect , 9th novembre 2014.
(beta.tutor2u.net/economics/reference/multiplier-effect)
- 5- Ma Economics ,multiplier and Accelerator, Karachi university.
(<https://sites.google.com/.../maeconomicsku/.../multipli>)
- 6- Chendroy aperumal , Keynes Multiplier and the Accelerator principle and the Indian Economic Thought : Thirrukkural , India, p 03.
(www.researchgate.net/...the_Accelerator...the.../00b7)
- 7- Andrew rose , The IS_LM model Adding Financial Markets to the real side
(faculty.haas.berkeley.edu/arose/macro9.pdf)
- 8- Martin Flodén ,The Open Economy Revisited :The Mundell -Felming Model and the Exchange-Rate Regime ,Stockholm School of Economics, January 2010. (www2.hhs.se/personal/floden/.../floden_chapter12.pdf)
- 9- International Monetary Fund , Unproductive public expenditures, A pragmatic approach to policy analysis .
(<https://www.imf.org/external/pubs/ft/.../pam4803.htm>)
- 10-Madjid Makedhi ,Quel cap pour l'économie algérienne, in Elwatan com .
(www.algerie-dz.com/article2090.html)
- 11-Echange international et croissance , l'analyse de D.Ricardo,2004
- 12- La croissance et le modele de solow ,projet Bases ,unil, université de lausanne,2013.
(www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modele-de-solow)
- 11-Alexandre Nshue M.mokime ,Modèles de croissance économique , kinchasa , juillet 2012, pp 08 ,09.
(gfol1.lareq.com/.../Modeles_de_croissance_ws1004549281.pdf)
- 12-Economics of growth and innovation ,the Lucas model, 2002,.
(in3.dem.ist.utl.pt/master/02econ/lecture4.pdf)

- 13- Banque D'Algérie , Rapport Annuel de la banque d'Algérie , 2005.
- 14-Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008
- 15-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014
- 16-Algérie , Ministère des Finances , programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes , Avril 2001
- 17-world Bank, Alegria –public expenditure review : assuring hight quality public investement ,Report no 36270 , 2007.
- 18- ONS ,L'Algérie en quelque chiffres, Resultat 2007-2009 , N 40,Edition 2009-2010 .

المنظور

ملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة انفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية ، و قد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، و يعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام . بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء و الهياكل القاعدية و قطاع الخدمات ، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية .

Résumé

Suite a la pénurie des ressources financières due a la chute du cours du baril de pétrole , la politique économique préconisée depuis 2013 , accorde beaucoup plus de l'importance au taux de croissance du PIB hors hydrocarbures les dépenses publiques connu des baisses et d'autre priorités ont été initiées .

Notre travail de recherche a conclu qu'il existe réellement un effet direct des dépenses publiques sur le rythme de la croissance économique par le biais de la demande effectives telle que décrite par l'économiste J.M.KEYNZ .

Summary

Algeria has recently stepped up its attention to economic growth as contributing to ensure better quality of life, where he pursued a policy of Anfakih expansive, using the various aspects of spending through the implementation of programs of public spending during the period 2001-2014, taking advantage of the financial detente, who knew him as a result of improved oil revenues, this study was to clarify the effect of public spending on economic growth in Algeria by tracking the path of spending policy in Algeria and their contribution to improving economic growth rates.

The study concluded that there is the effect of public spending on economic growth in Algeria through the revitalization of aggregate demand but it remains a weak effect and limited because it does not affect all sectors of the economy, especially productive sectors such as industry sector, which is the economy pillar, and this is due to the weakness of flexibility domestic productive apparatus and its inability to absorb generated by the rise in public spending demand. While growth was limited to the hydrocarbon sector primarily along the construction sector and grassroots structures And the services sector, where growth rates remain hostage to what is happening in the hydrocarbon sector because of vulnerability to all petroleum crisis.